الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022-2024)- السنة الأولى 2022- الدورة البرلمانية العادية (2022 - 2023) - العدد: 2

الجلسات العلنية العامة

المنعقدة يومي الثلاثاء 15 والأربعاء 16 ربيع الأول 1444
الموافق 11 و 12 أكتوبر 2022

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 18 ربيع الثاني 1444
الموافق 13 نوفمبر 2022

فهرس

1 – محضر الجلسة العلنية الثانية ..... **ص** 03

- عرض بيان السياسة العامة للحكومة.

2 – محضر الجلسة العلنية الثالثة ..... **ص** 16

- مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة.

3 – محضر الجلسة العلنية الرابعة ..... **ص** 60

- مواصلة مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة.

محضر الجلسة العلنية الثانية
المنعقدة يوم الثلاثاء 15 ربيع الأول 1444
الموافق 11 أكتوبر 2022

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة الخمسين بعد الزوال

السيد الرئيس: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أولا، أرحب بالسيد الوزير الأول، كما أرحب بالسيدات والسادة الوزراء، وأرحب أيضا بالطاقم المرافق لأعضاء الحكومة، كما أرحب بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، وأرحب أيضا بأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمالنا عرض ومناقشة بيان السياسة العامة للحكومة.

طبقا للدستور لا سيما المادة 111 منه، والقانون العضوي رقم 16-12، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، أدعو السيد الوزير الأول لعرض البيان، فليتفضل مشكورا.

السيد الوزير الأول: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة الحضور،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لي، بل ويشرفني أن أحضر اليوم بينكم لكي أعرض على مجلسكم الموقر بيان السياسة العامة للحكومة في إطار الالتزام بتطبيق الأحكام الدستورية التي تلزم الحكومة بتقديم هذا البيان كل سنة تكريسا لمبادئ الشفافية والمساءلة.

إن ما سأعرضه على كريم مسامعكم اليوم، هو ملخص لأهم إنجازات الحكومة في إطار تنفيذ مخطط عملها الذي استمدت محاوره من برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي لخصه في التزاماته (54 التزاما) حيث تعهد من خلالها بالقيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية العميقة، الكفيلة ببناء جزائر جديدة وفق قواعد متينة.

وجدير بالإشارة، أن هذه الحصيلة تسلط الضوء على أهم الإنجازات التي حققتها مختلف القطاعات، خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2021 إلى غاية أوت 2022.

وأستسمحكم في البداية، كي أعود إلى السياق العام الذي تم فيه تنفيذ مخطط عمل الحكومة، وكذا الظروف التي اتسمت بها هاته الفترة على الصعيدين الوطني والدولي.

فلقد عرفت بلادنا انتشارا رهيبا لفيروس كوفيد - 19 وفرض على الحكومة توجيه كل الجهود من أجل مجابهة هذا الفيروس وتداعياته على جميع الأصعدة، خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها.

هذا الوضع الصعب للغاية، زادته تعقيدا الصراعات الجيوستراتيجية التي اندلعت جراء الأزمة التي عرفتها منطقة أوروبا الشرقية، في الوقت الذي بدأ فيه الاقتصاد العالمي في التعافي، بعد سنتين من الركود واختلال كبير في حركة تدفقات التجارة الخارجية وتموين الأسواق العالمية، سرعان ما زاد من ضبابية الوضع وأدى بالمؤسسات الدولية إلى مراجعة توقعاتها بخصوص معدلات النمو وحركة التجارة الخارجية الخاصة بسنة 2022، حيث تشير إلى أن معدل النمو العالمي سيتباطأ إلى 2.9 % في 2022، بعدما سجل نسبة 5.7 % سنة 2021.

إن تطور الصدمات المتتالية التي عرفها العالم خلال السنتين الأخيرتين، كان له تأثير كبير على معدل التضخم العالمي الذي عرف ارتفاعا وصل إلى 7.8 % في أفريل 2022، ثم 10 %خلال سبتمبر 2022 في أوروبا، وهو الأعلى منذ سنة 2008 .

وقد كان لهذه المستويات الكبيرة من التضخم انعكاسٌ للارتفاع الكبير لأسعار المواد الأولية والمواد الغذائية وتعطل سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن، ومع ذلك فإن هذه الظروف الصعبة التي لم تثن من عزيمة الدولة، في الحفاظ على طابعها الاجتماعي، الذي أكد بخصوصه السيد رئيس الجمهورية بأنها عقيدة راسخة لن نتخلى عنها، حيث واصلت في وضع جميع التدابير الكفيلة ببعث النشاط الاقتصادي وتخفيف العبء عن المؤسسات المتضررة وكذا دعم القدرة الشرائية للمواطن.

وبهذا الصدد، فقد تجاوزت الميزانية السنوية المخصصة للتحويلات الاجتماعية الضمنية والمباشرة ما يعادل 15 أو 17 مليار دولار أمريكي.

وفي إطار مساعيها لرفع القدرة الشرائية، قامت الحكومة، بأمر من السيد رئيس الجمهورية، بإعفاء جميع الأشخاص الذين يتقاضون أجورا لا تتجاوز 30.000 دينار في الشهر من الضريبة على الدخل الإجمالي، حيث مس هذا الإجراء أكثر من 5 ملايين شخص منهم 2.6 مليون متقاعد، بإنفاق ضريبي فاق 84 مليار دينار سنويا.

السيد الرئيس الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،

فيما يخص المؤشرات الاقتصادية الكلية لبلادنا، يجدر التنويه بأن الجزائر استعادت حركية النشاط الاقتصادي في أواسط 2021، وذلك بعد التراجع الكبير الذي عرفته في سنة 2020 بفعل تداعيات جائحة كوفيد-19، حيث شهد النشاط الاقتصادي سنة 2021 حركية استدراكية، لا سيما في القطاع الحقيقي الذي سجل نموا قدر بنسبة +4.7 %، بعد الركود الذي عرفه في سنة 2020، أين سجل نموا سلبيا قدر بنسبة – 5.1 %.

كما سجل معدل التضخم على أساس سنوي معدل 9.5 % خلال شهر أوت 2022، بعد أن سجل 7.2 % في نهاية 2021 ، وقد كان هذا التضخم مرتبطا أساسا بالمنتجات الغذائية ومنتجات الصناعة التحويلية، كما أن جزءا كبيرا منه عبارة عن تضخم مستورد نتيجة ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الميزان التجاري قد سجل إلى غاية نهاية شهر أوت من سنة 2022 فائضا قدره 13.9 مليار دولار أمريكي، مقابل عجز قدره 10.6 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2020.

وسجلت الصادرات خارج المحروقات ارتفاعا محسوسا بنسبة 42 %، حيث انتقلت من 2.61 مليار دولار أمريكي خلال أوت 2021، إلى 3.71 مليار دولار أمريكي في نهاية شهر أوت 2022.

كما سجل رصيد ميزان المدفوعات فائضا قدره 9.1 مليار دولار أمريكي، مقابل عجز قدره 4.4 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من سنة 2021.

ورغم الوضعية الصعبة التي عرفتها بلادنا، نتيجة تداعيات البيئة الاقتصادية والجيوسياسية الدولية، فإن ذلك لم يثن من عزيمة الحكومة في الوفاء بالتزاماتها من أجل تطبيق برنامج عملها، وسأعرض على مسامعكم الكريمة فيما يلي أهم الإنجازات التي قامت بها الحكومة، أما التفاصيل والأرقام، فيمكنكم الاطلاع عليها في المواقع الإلكترونية للدوائر الوزارية المعنية.

وسأعتمد في تقديم هذه المحصلة، على المحاور الخمسة الكبرى التي وردت في مخطط عمل الحكومة وهي :

أولا : تكريس دولة الحق والقانون وتجديد الحوكمة؛

ثانيا : من أجل إنعاش الاقتصاد وتجديده؛

ثالثا : من أجل تنمية بشرية وسياسية واجتماعية معززة؛

رابعا : من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية؛

خامسا وأخيرا تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء المجلس،

بخصوص تكريس دولة الحق والقانون وتجديد الحوكمة، فقد تمحور عمل الحكومة أساسا حول مواصلة تجسيد الإصلاحات السياسية والمؤسساتية العميقة التي قررها السيد رئيس الجمهورية، والمكرسة بموجب التعديل الدستوري، لاسيما من خلال إعداد النصوص القانونية ذات الصلة ووضع كافة الأجهزة والهيئات الدستورية المستحدثة أو التي تم تعديل قوانينها الأساسية.

في هذا الإطار، وبعنوان إصلاح قطاع العدالة، سمحت هذه الإصلاحات بتحقيق جملة من الأهداف ومنها خصوصا:

– تعزيز استقلالية القضاء، من خلال إصدار القانون العضوي المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء وتنصيب أعضائه وكذا استكمال إعداد القانون الأساسي للقضاء .

– تحسين نوعية العدالة، لاسيما، من خلال مراجعة القانون العضوي المتعلق بمجلس الدولة وإنشاء 6 محاكم إدارية للاستئناف، وكذا محاكم تجارية متخصصة، بالإضافة إلى مراجعة قانون الإجراءات المدنية والإدارية بهدف تبسيط إجراءات الطعن أمام المحكمة العليا، كما تم إنشاء المدرسة الوطنية الأولى لتكوين المحامين والشروع في انتقاء 1500 مترشح للحصول على شهادة الكفاءة المهنية المحاماة، مع إطلاق عملية توظيف 800 طالب قاضي خلال الفترة 2021 –2024 وكذا توظيف 1100 من مستخدمي أمانات الضبط.

تسهيل الولوج إلى العدالة، من خلال تكريس نمط الجلسات المتنقلة ومراجعة القانون المتعلق بالمساعدة القضائية، من أجل توسيع أحكامه إلى المحاكم الإدارية للاستئناف، كما تم أيضا إنجاز وتجهيز واستلام 9 مقرات لجهات قضائية.

– كما تمحور عمل الحكومة، في هذا المجال حول، تحسين أداء منظومة السجون، من خلال مراجعة الإطار القانوني المتعلق بتنظيمها وكذا إعداد المرسوم التنفيذي الخاص بكيفيات استعمال وسائل الإتصال من طرف المحبوسين، بالإضافة إلى استلام 5 مؤسسات عقابية و4 أخرى ستسلم قبل نهاية هذه السنة من أجل أنسنة ظروف الحبس.

– فضلا عن ذلك، فقد تم تعزيز تعداد مستخدمي القطاع بـ 800 عون في طور التكوين و18 طبيبا، كما سيتم تنظيم مسابقة لتوظيف 1400 عون خلال هذه السنة، كما ارتكز العمل الحكومي أيضا على إعادة إدماج المحبوسين في المجتمع، من خلال تعزيز التعليم والتكوين ومنح أكثر من 2800 قرض مصغر للمفرج عنهم.

– ومن أجل تعزيز ممارسة الحقوق والحريات، فلقد عملت الحكومة على تعديل القانون المتعلق بممارسة العمل النقابي، كما شرعت في عملية إصلاح شاملة بهدف تعزيز الحرية النقابية، وتعزيز آليات حل النزاعات في علاقات العمل .

– وبهدف بروز مجتمع مدني ديناميكي وملتزم، وتعزيز الحريات، انصبت جهود الحكومة على توفير الظروف اللازمة التي مكنت من تنصيب المرصد الوطني للمجتمع المدني، كما أعدت مشروعي قانونين عضويين يتعلقان بإنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية، ومشروع قانون يتعلق بحرية الاجتماع والتظاهر السلميين.

– أما بخصوص حرية الصحافة وتوفير الظروف المثلى لإعلام أكثر حرية وأكثر مسؤولية، فلقد عملت الحكومة على إعداد 3 مشاريع قوانين، وهي: القانون العضوي المتعلق بالإعلام، القانون المتعلق بالسمعي البصري وكذا القانون المتعلق بالصحافة المكتوبة .

– كما تم أيضا إدماج 16 قناة مقيمة في الخارج من قبل مؤسسة البث الإذاعي والتلفزي ومطابقتها مع التشريع الجزائري؛ فضلا عن ذلك، تم إطلاق 5 قنوات تلفزيونية جديدة، بالإضافة إلى وضع 4 محطات بث حيز الخدمة، أدت إلى تحسين نسبة التغطية الوطنية للتلفزيون الرقمي الأرضي، حيث وصلت إلى 78 %، فضلا عن إقامة 23 جهاز إرسال إذاعي وتلفزي، وإنجاز 30 برجا جديدا، وفتح 4 محطات إذاعية في الولايات الجديدة.

ومن أجل ضمان سلامة وأمن الأشخاص والممتلكات، تم الشروع في إعداد الاستراتيجية الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها، كما تم تنصيب قطب جزائي وطني لمكافحة الجرائم المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وإعداد قانون متعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة واستكمال إعداد مشاريع قوانين متعلقة بأمن وسلامة حركة المرور، وكذا بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الإتجار غير المشروع بهما.

وتحت هذا البند كذلك، شرعت الحكومة في عمليات

إعادة تأهيل الغطاء الغابي وإصلاح المساحات المحترقة خلال هذه الصائفة، كما عملت على تعزيز وسائل التدخل والوقاية، لاسيما، لفائدة الحماية المدنية.

ودائما ضمن هذا الفصل، وفي المحور المتعلق بتجديد الحوكمة من أجل تحسين الأداء والمزيد من الشفافية، أولت الحكومة أهمية بالغة لتعزيز العلاقة بين الجهاز التنفيذي والبرلمان بغرفتيه من خلال حرصها على الرد على تساؤلات النواب، أين بلغ معدل الرد على الأسئلة الكتابية 100 %، مع الإشارة إلى أن العمل المعياري للحكومة قد توج بصدور 35 نصا تشريعيا و1435 نصا تنظيميا، وفي هذا الإطار، تم إصدار 19 قانونا مرتبطا بتنفيذ التعديل الدستوري، إلى جانب تنصيب جميع المؤسسات والهيئات الدستورية ذات الصلة.

وبعنوان التسيير الفعال والشفاف للمالية العامة، واصلت الحكومة الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالتكييف المستمر للمنظومة المالية العمومية، مع التحولات الاقتصادية التي تعرفها البلاد :

ففي مجال المالية العمومية، تم الانتهاء من إعداد المخطط المحاسبي الجديد للدولة، كما وصلت نسبة إعداد الدلائل العملياتية المحددة لكيفيات تحديد مبادئ الميزانية العمومية متعددة السنوات وكذا عصرنة نماذج التقدير إلى 95%.

أما في مجال الإصلاحات الجبائية، وفي إطار تعبئة الموارد الجبائية، تم إطلاق عملية تصفية لبواقي التحصيل، بحيث تم تفعيل هذه العملية عن طريق تجسيد وإحصاء الخاضعين للضريبة الذين توجد في ذمتهم ديون جبائية معتبرة، وهذا من خلال وضع آليات عملياتية وعملية حيز الخدمة، تشجع على التحصيل الودي قبل مباشرة التدابير القسرية من طرف الإدارة الجبائية .

وعلى الصعيد العملياتي، فقد تم التجسيد الفعلي لهذا الإجراء عن طريق تطهير الوضعيات الجبائية الإسمية وتحديث مختلف البيانات الخاصة بمتابعة الديون الجبائية، تمتد هذه العملية إلى غاية نهاية 2022، كما تعرف تقدما معتبر بنسبة 85 %.

كما تجدر الإشارة إلى تعميم نظام المعلومات « جبايتك» على مستوى 35 موقعا .

وفي مجال الأملاك الوطنية، تم إنشاء قواعد بيانات حول حاملي سندات الملكية المنشورة على مستوى المحافظات العقارية، كما تمت رقمنة ما يزيد عن 90 % من أرشيف هذه المحافظات بما يعادل 24 مليون وثيقة .

أما في إطار أخلقة الحياة العامة، باعتبارها من بين العوامل الأساسية في غرس الثقة بين مكونات المجتمع، لاسيما بين المواطن ومؤسسات الدولة، لقد عكفت الحكومة على القيام بالنشاطات الأساسية التالية:

– تعزيز منظومة الوقاية من الفساد ومكافحته، عبر تنصيب السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد.

– وإعداد مجموعة من مشاريع القوانين المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته.

– وتعديل قانون الإجراءات الجزائية بغرض رفع التجريم عن التسيير.

– وتأطير التحقيقات التي تمس المسيرين قصد تحرير المبادرات.

وبعنوان إصلاح تنظيم الإدارة العامة:

– تم تزويد الولايات المستحدثة بالموارد البشرية والمادية والمالية،

– وكذا استكمال كافة الإجراءات الخاصة بتقاسم الأصول والخصوم،

– وإعداد ميزانيات الولايات الجديدة، وستستكمل كافة الإجراءات المادية قبل نهاية السنة إن شاء الله.

– فضلا عن ذلك، تم الانتهاء من المشاريع التمهيدية للقوانين المتعلقة بالبلدية والولاية، وستعرض على لجنة خاصة ستنشأ من أجل هذا الغرض.

ولا يمكن التطرق إلى عصرنة الإدارة دون الحديث عن مسار الرقمنة، حيث تم استكمال وضع بوابة حكومية تتضمن 208 خدمة عمومية رقمية، سيتم إطلاقها في الأسابيع المقبلة بإذن الله، وتأتي هذه المنصة لتضاف إلى العديد من البوابات الإلكترونية التي دخلت حيز الخدمة، في مجال الرياضة، والسياحة، وكذا بوابة «مساهمتك» التي وضعت على مستوى أكثر من 105 قباضة، كما تم وضع آخر اللمسات على اعتماد الرقم التعريفي الموحد، من خلال تعميم الرقم التعريفي الوطني الذي سيشكل نقلة نوعية في الاستخدام البيني لأنظمة المعلومات وبالتالي تسريع مسار التحول الرقمي للإدارة العمومية.

وعلى صعيد آخر، وبعنوان تعزيز المرجعية الدينية الوطنية، من أجل تأكيد وترقية وحماية مقومات الهوية

الوطنية والذاكرة، عملت الحكومة خصوصا على:

– تعزيز الشبكة الوطنية للمساجد بـ 172 مسجدا جديدا، واستكمال إنشاء هياكل جامع الجزائر؛

– طباعة وتوزيع المصحف الشريف؛

– إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة؛

– وتوسيع الشبكة الوطنية للمركز الثقافي الإسلامي؛

– وإنشاء مقرأة الجزائر الإلكترونية.

السيد الرئيس المحترم الفاضل،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، أعضاء المجلس،

بالنسبة للفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان من أجل إنعاش الاقتصاد وتجديده، فقد التزمت الحكومة بالعمل على إزالة كل العراقيل التي تحول دون بناء اقتصاد قوي ومرن، لاسيما من خلال تحسين بيئة الاستثمار والاستغلال الأمثل للموارد.

فبعنوان تعزيز ركائز الإنعاش الاقتصادي، واصلت الحكومة الوفاء بالتزاماتها، حيث قامت بالإجراءات والإنجازات التالية:

– عصرنة النظام المصرفي والمالي من أجل تعزيز الأداء والنجاعة، وبهذا الخصوص وصل عدد الوكالات البنكية إلى 1692وكالة في شهر جوان 2022، مع فتح 170 وكالة تأمين جديدة خلال نفس الفترة، ليصل العدد إلى 3416 وكالة، إضافة إلى إدراج خدمات إلكترونية جديدة تسهل المعاملات على مختلف المتعاملين، خاصة فيما يخص سرعة دراسة ملفات القروض.

– كما عرفت الصيرفة الإسلامية نقلة نوعية معتبرة خلال السنة الأخيرة، حيث تم فتح 294 شباكا لدى البنوك العمومية، مع ارتفاع عدد الحسابات المفتوحة من 26209 حساب في نهاية أوت 2021 إلى 66217 حساب في نهاية أوت 2022 (أي بمعدل زيادة قدره 152 %)، في حين ارتفعت قيمة الودائع البنكية بـ 122 % في ثمانية أشهر، حيث انتقلت من 22 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2021 إلى 29 مليار دينار في نهاية أوت 2022.

– وجدير بالتنويه أن الحكومة قد استكملت مراجعة القوانين الكبرى المؤطرة للنشاط الاقتصادي، كقانون النقد والقرض والقانون الخاص بالعقار الاقتصادي الموجه للاستثمار وكذا قانون التأمينات.

– وبخصوص تحسين جاذبية مناخ الاستثمار، تم إصدار قانون جديد للاستثمار ونشر جميع النصوص التنظيمية المرتبطة به، كما اتخذت جميع الإجراءات المرتبطة بوضع جميع هياكل الجهاز الوطني الجديد للاستثمار حيز الخدمة قبل نهاية شهر أكتوبر الحالي، لاسيما الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية والشبابيك الوحيدة اللامركزية وكذا المنصة الرقمية للمستثمر.

– وفي إطار متابعة المشاريع الاستثمارية المتوقفة تم الإفراج عن 863 مشروعا، حيث تفوق تكاليف استثماراتها 527 مليار دينار جزائري في المجموع، وهو ما سيسمح بخلق أكثر من52000 منصب عمل مباشر.

وفي مجال تطوير العقار الاقتصادي وضمان استغلاله الأمثل، تواصل الحكومة عملية تطهير العقار الصناعي، حيث سمحت إلى حد الآن هذه العملية من استرجاع 3519 قطعة بمساحة تقدر بـ 1553 هكتارا، كما تعمل الحكومة على إنجاز 6 مناطق صناعية، 3 منها ستوضع حيز الاستغلال قبل نهاية السنة الجارية إن شاء الله.

السيد الرئيس الفاضل المحترم ،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،

فيما يتعلق بتطوير القطاعات الاستراتيجية التي تعزز النمو والتنمية الاقتصاديين، تجدر الإشارة إلى أن الهدف الرئيسي المتوخى بخصوص قطاع الطاقة والمناجم يتمثل في زيادة الإنتاج الأولي بنسبة 2 % سنويا، قصد بلوغ 205 مليون طن مكافئ نفطي بحلول سنة 2025، حيث سيتم رفع الإنتاج ليصل في نهاية سنة 2022 إلى 191 مليون طن، بعد أن كان 186 مليون طن في سنة 2021.

وفي هذا الإطار، تم تكثيف جهود البحث واستغلال المحروقات وإنتاجها، لاسيما من خلال استعمال تكنولوجيات جديدة، حيث تم بالخصوص:

– منح رخصتين للاستكشاف في البحر، بعد التوقيع على أربع اتفاقيات بين المؤسسة الجزائرية للنفط وشركات بترولية أجنبية؛

– إنجاز 22 بئرا عبر أحواض ناضجة بما يعادل 47 % من البرنامج السنوي، و6 آبار على مستوى أحواض ناشئة وحدودية (36 % من البرنامج السنوي)؛

– استكمال عملية تطوير الحقول الغازية بقاسي الطويل

وتينهرت، وبداية استخراج النفط الخام من محيط «بير ركايز» وإنجاز الخط الرابع لغاز البترول المسال في حاسي مسعود؛

– علاوة على ذلك سيتم رفع معدل تحويل الإنتاج الأولي إلى نسبة 50 % مقابل 32 % حاليا، من خلال تطوير صناعات البتر وكيمياء والتكرير والتحويل.

– وينبغي الإشارة إلى أن برنامج الاستغلال الأمثل لأداة التكرير قد سمح بتحقيق زيادة محسوسة في إنتاج الوقود، مما مكن من وقف استيراده منذ سنة 2021 .

– وفيما يتعلق بتثمين الموارد المنجمية، باشرت الحكومة، بهدف تحسين المعلومات والمعطيات الجيولوجية، بإطلاق عملية لجرد الموارد المعدنية ووضع «وحدة وطنية للجيوفيزياء»، وتم نشر دفاتر الجرد بالنسبة لـ 48 ولاية، وسوف تستكمل تلك المتعلقة بالولايات العشر الجديدة قبل نهاية سنة 2022.

– كما تم إطلاق برنامج للأبحاث المنجمية شمل ستة وعشرين مشروعا، موزعا عبر 27 ولاية ويخص ثلاث عشرة مادة ومنتوجا منجميا، بلغت فيها نسبة التقدم 71 %، في حين تم منح 396 رخصة للتنقيب والاستغلال المنجميين في نهاية شهر جوان 2022.

وبخصوص تقدم المشاريع الاستراتيجية المهيكلة الكبرى، فقد بلغت مراحل متقدمة، حيث نذكر على سبيل المثال:

– بالنسبة لمشروع الفوسفات المدمج بتبسة، تم إنشاء الشركة المسماة «الشركة الجزائرية – الصينية للأسمدة» في مارس 2022، والتي ستتكفل بمهمة التخطيط وإنجاز الدراسات المتعلقة بالمشروع.

– بالنسبة لمشروع غار جبيلات، فقد تم الانتهاء من التجارب المخبرية التي أكدت الحصول على صلب بنوعية مطابقة للمقاييس العالمية، ومن المتوقع استخراج مليوني طن من خام الحديد في مرحلة أولى، باستثمار مبلغ 1.25 مليار دولار، واستحداث 3500 منصب عمل مباشر؛

– بالنسبة لمشروع الزنك والرصاص بوادي أميزور، فقد تم استرجاع 16 ٪ من أسهم الشريك الأجنبي (تيرامين)، وبالتالي أصبح الطرف الجزائري يمتلك 51 % من الأسهم، وهو ما يضمن له مراقبة الشركة.

– أما فيما يتعلق بالاستغلال التقليدي للذهب، تم تسليم 168 رخصة للمؤسسات المصغرة، من أصل 222 رخصة أصدرتها الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية، وقد سلمت كمية قدرها 22000 طنا من خام الذهب إلى المؤسسة الوطنية للذهب «إينور» وتم على إثرها إنتاج 138 كلغ من الذهب.

أما فيما يتعلق بتعزيز إنتاج الكهرباء وتطوير شبكات توزيع الكهرباء والغاز، لاسيما ربط المستثمرات الفلاحية، فقد توصلنا إلى توفير قوة إضافية لإنتاج الكهرباء قدرها 3290 ميغاواط وتعزيز شبكات النقل والتوزيع من خلال:

– إنجاز 5924 كلم و1780 مركزا للكهرباء و556 كلم و60 مركزا للغاز؛

– ربط 498 مستثمرا بشبكة الكهرباء و205 بشبكة الغاز كذلك.

كما استمرت الحكومة في بذل جهودها الرامية إلى تطوير الشعب الصناعية الواعدة، والتي تشكل بديلا مهما للواردات، لاسيما شعب الصناعات الميكانيكية، والزراعية الغذائية، وصناعة النسيج والجلود، والصناعات الإلكترونية، والكهرومنزلية وأنشطة المناولة الناتجة عنها.

السيد الرئيس الفاضل، المحترم،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء المجلس،

إن تحقيق الأمن الغذائي في البلاد يشكل أحد المحاور الرئيسية لبرنامج السيد رئيس الجمهورية، كما أفردت له الحكومة حيزا هاما ومفصليا ضمن مخطط عملها الذي أولى أهمية بالغة لتطوير القطاعات الأساسية المنتجة للغذاء.

وقبل التطرق إلى تطور الإنتاج الفلاحي، أود التنويه إلى المشروع الهام الذي تم تدشينه خلال شهر أوت من هذه السنة، والمتمثل في «البنك الوطني للبذور».

وجدير بالذكر أن هذا الإنجاز الاستراتيجي تعول عليه الحكومة كثيرا، من أجل تعزيز القدرات الوطنية في مجال البحوث والتطبيقات الحديثة، الكفيلة برفع مردودية الإنتاج الوطني من المحاصيل الفلاحية الاستراتيجية، عبر تحسين نوعية البذور وإنشاء أصناف متأقلمة مع التغيرات المناخية والمقاومة للأمراض، حيث يحتوي هذا البنك على طاقة تخزين تصل إلى 6000 نوع وعلى ثلاثة مخابر متخصصة.

كما يجدر التنويه إلى أن إنشاء بنك البذور يعتبر خطوة رائدة أولى نحو الولوج إلى ميدان البحث العلمي في الجينات، قصد الحفاظ على الثروة الجينية والنباتية

والحيوانية.

وفي هذا الإطار، بادرت الحكومة إلى بعث عملية إنجاز البنك الوطني للجينات، المقرر افتتاحه خلال السداسي الثاني من سنة 2023، بإذن الله، بطاقة تحضير تصل إلى 80000 نوع، ستجعله في مصاف بنوك الجينات الكبرى والرائدة.

وبالعودة إلى تطور الإنتاج الفلاحي، بلغ الإنتاج الوطني من الحبوب 41 مليون قنطار خلال سنة 2022، وتعمل الحكومة على تجاوز 55 مليون قنطار مستقبلا، إن شاء الله، وتوسيع المساحة المزروعة إلى حدود 3.75 مليون هكتار، وصولا إلى الاكتفاء الذاتي – إن شاء الله – بإنتاج ما مقدوره 9 مليون طن من الحبوب إن شاء الله.

وفي هذا الصدد، بادرت الحكومة في جانفي 2022 وبأمر من السيد رئيس الجمهورية برفع أسعار شراء الحبوب، لتحفيز الفلاحين على زيادة الإنتاج الوطني ومست هذه الزيادة القمح الصلب الذي انتقل سعر شرائه من 4500 دج إلى 6000 دج، القمح اللين من 3500 دج إلى 5000 دج، الشعير من 2000 دج إلى 3400 دج، والشوفان من 1800 دج إلى 3400 دج للقنطار.

كما تم ضمن الحافظة العقارية الموكلة إلى ديوان تطوير الزراعات الصناعية في مناطق الجنوب تخصيص مساحة قدرها 550000 هكتار، وبرسم سنة 2021–2022 خصصت حافظة عقارية أولية بعنوان منح الامتياز بمساحة قدرها 134000 هكتار لفائدة 140 مستثمرا، ومن المقرر تجسيد برنامج جاري بمساحة قدرها 97000 هكتار خلال سنة 2022.

فيما يخص الحبوب الجافة، انتقل الإنتاج الوطني في هذه الشعبة من 0.9 مليون قنطار خلال سنة 2021 إلى قرابة 1 مليون قنطار خلال سنة 2022 بقيمة قدرها 17 مليار دينار جزائري.

ومن أجل ضبط الاستيراد الفوضوي للحبوب الجافة، وحماية الإنتاج الوطني والمستهلك الوطني، أوكلت عملية استيراد الحبوب الجافة حصريا إلى الديوان الجزائري المهني للحبوب.

وفيما يخص شعبة البطاطس، قدر الإنتاج في سنة 2021 بـ 31 مليون قنطار، ثم ارتفع إلى 2.44 مليون قنطار خلال 2022، كما نهدف إلى إنتاج 50 مليون قنطار مستقبلا إن شاء الله.

أما فيما يخص الطماطم الصناعية، قدر إنتاج السنتين 2021 و2022 بـ 23.2 مليون قنطار، مقابل 19.3 مليون قنطار في سنة 2020، بتسجيل فائض في الإنتاج، بقيمة قدرها 104 مليارات دينار.

وفيما يتعلق بشعبة تربية الحيوانات، فلقد سجلنا ارتفاع إنتاج اللحوم البيضاء وكذا ارتفاع اللحوم الحمراء.

فيما يتعلق بشعبة الحليب، تسعى الحكومة إلى زيادة الإنتاج الوطني من الحليب الطازج وتقليص استيراد مسحوق الحليب، بهدف إنتاج 4.3 مليار لتر من الحليب سنويا.

أما في مجال الصيد البحري وتربية المائيات، فقد عرف القطاع حركية كبيرة ترجمت بزيادة معتبرة في العرض الوطني من المنتجات الصيدية، وقد سجل إنتاج الأسماك في سنة 2021 ما يعادل 97508 طنا، ومن المتوقع أن يبلغ هذا الإنتاج إلى غاية نهاية 2022 ما يعادل 116000 طن، ليرتفع بذلك معدل الاستهلاك الوطني من 2.93 كلغ لكل فرد في سنة 2021 إلى 3.26 كلغ لكل فرد خلال سنة 2022. من جهة أخرى، سجل إنتاج تربية المائيات زيادة قدرها 67 ٪ بين سنتي 2021 و2022، بإنتاج وطني إجمالي قدر بـ 8000 طن.

وبعنوان الصناعة الصيدلانية من أجل أمن صحي أفضل، تم تسجيل تطور في حصة الإنتاج المحلي.

السيد الرئيس الفاضل المحترم،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء المجلس،

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الواعدة التي يعول عليها كثيرا من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وتنويعه، ولذا عكفت الحكومة على تشجيع بروز أقطاب امتياز سياحية وفقا للمقاييس الدولية، حيث تم بهذا الخصوص:

– إطلاق مشروع بتمويل مشترك مع الاتحاد الأوروبي، يهدف إلى تفعيل القدرات السياحية لأربع ولايات نموذجية هي تيميمون وجنات وسطيف وتلمسان، لاسيما من خلال تعبئة الشباب حاملي المشاريع؛

– إطلاق عملية إعادة تأهيل للوحدات السياحية بمبلغ 51 مليار دينار جزائري، وتم في هذا المجال استكمال ستة مشاريع من أصل 34 مؤسسة سياحية مبرمجة في آفاق 2024؛

– دخول 89 مشروعا فندقيا جديدا حيز الاستغلال،

بطاقة استيعاب تقدر بـ 9700 سرير، وتوفير 3833 منصب عمل جديد؛

– إرتفاع حجم الحافظة العقارية السياحية إلى 249 منطقة توسع سياحي، بعد تصنيف 25 منطقة جديدة للتوسع السياحي من أصل 48 منطقة مبرمجة؛

– تصنيف 39 فندقا وإعادة فتح ملحقات المعهد الوطني للفندقة والسياحة في كل من تلمسان وورقلة؛

– إطلاق عمليات تجديد 34 حماما حمويا تقليديا، وإنجاز 28 مركزا للعلاج بمياه البحر والموافقة على 22 مشروعا، في إطار الاستثمار الخاص، من أصل 59 مشروعا مقدما؛

أما فيما يخص اقتصاد الثقافة ولاسيما الصناعة السينماتوغرافية، فقد تم إنشاء مؤسستين عموميتين من أجل إعادة تفعيل الاستثمار في الصناعة السينماتوغرافية، وهما مؤسسة «الجزائري لإنتاج فيلم عن الأمير عبد القادر»، ومؤسسة «المركز الوطني للصناعة السينماتوغرافية»؛

فضلا عن ذلك وفي مجال الكتاب، تم إنجاز برنامج تحريري بمجموع 216 عنوانا، بينما تم إطلاق برنامج من 100 عنوان بمناسبة الذكرى الستين للاستقلال.

السيد الرئيس الفاضل، المحترم،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء المجلس،

إن ترقية الإنتاج الوطني ترتكز على ضرورة حيوية، تتمثل في تحقيق توازن الميزان التجاري على أسس مستدامة، من خلال تقليص الواردات غير المنتجة وترقية الصادرات خارج المحروقات، وأود بهذه المناسبة، التنويه بأن سياسة التحكم في التجارة الخارجية التي اعتمدتها الدولة، الغاية منها هي ضبط السوق وتطهيره وكذا حماية المنتوج الوطني والمنتج المحلي، وكذا السوق الوطنية من التضخم المستورد وعمليات الاحتيال لتهريب العملة الصعبة عن طريق تضخيم الفواتير وإغراق السوق بمنتجات، الاقتصاد الوطني والمستهلك في غنى عنهما.

وبهذا الصدد، تم اعتماد سياسة لضبط وتقليص الواردات، تمثلت على الخصوص فيما يلي:

– وضع خرائط للإنتاج الوطني وإعادة تنظيم نشاط استيراد البضائع الموجهة للبيع على الحالة، مما أدى إلى تطهير عدد المستوردين الذي انتقل من 43000 مستورد إلى 13000 مستورد؛

– اللجوء إلى إجراءات حماية الإنتاج الوطني، من خلال تخصص المستوردين؛

– تشجيع الصادرات خارج المحروقات ومرافقة المصدرين، من خلال تقديم الدعم الضروري لهم لتحسين قدراتهم التنافسية، لاسيما:

– عن طريق تسديد جزء من تكاليف النقل والمشاركة في المعارض المنظمة في الخارج؛

– تبسيط إجراء التصدير، حيث سمح بتسجيل 1537 مصدر جديد، مما ترتب عنه ارتفاع في عدد المصدرين الحقيقيين؛

– إعادة تنشيط 37 مجلسا لرجال الأعمال مع مختلف البلدان الشريكة وكذا مشروع إنشاء 20 مجلسا جديدا لرجال الأعمال قبل نهاية 2022، و40 مجلسا لرجال الأعمال قبل نهاية 2023.

أما بخصوص عمليات ضبط السوق الداخلية، فقد قامت الدولة بعدة عمليات تهدف إلى مكافحة التجارة غير الرسمية وتطهير السوق وأخلقة الفعل التجاري، من خلال القضاء على أكثر من 1000 مساحة غير رسمية ودمج 28000 متدخلا، في النسيج التجاري القانوني، من أصل 47960 متدخلا تم إحصاؤهم، وفتح 12 سوق جملة وتجزئة جديد ويجري إنجاز 7 أسواق أخرى متخصصة.

وضع نظام لتسيير ومتابعة التموين بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، عن طريق وضع منصات التوزيع ومستودعات التخزين.

إستكمال العملية المتعلقة بالسجل التجاري الإلكتروني، حيث وصل العدد إلى 1.6 مليون سجل تجاري إلكتروني من إجمالي 2.2 مليون سجل تجاري، أي 71 ٪؛

القيام بأكثر من 61000 تدخل في إطار مكافحة المضاربة غير المشروعة واستكمال 45 تحقيقا اقتصاديا خاصا، يتعلق بتأطير الأنشطة التجارية الحساسة.

السيد الرئيس الفاضل المحترم،

السيدات الفضليات، والسادة الأفاضل، أعضاء المجلس،

وبعنوان دعم تنمية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، وقصد تشجيع ظهور نظام بيئي موات لإنشائها وتطويرها واستدامتها، سجلت الحكومة ما يلي:

استفاد 15000 مشروع من قرار التمويل، من أصل 22000 مشروع، أودعت على مستوى البنوك ودخول 11619 مؤسسة مصغرة حيز النشاط باستثمار إجمالي بمبلغ

قدر بـ 42.8 مليار دينار جزائري، مما سمح باستحداث ما يفوق 30000 منصب شغل مباشر؛

فضلا عن ذلك، استفادت 1744 مؤسسة مصغرة من التمويل قصد توسيع نشاطاتها، كما قامت الحكومة، في إطار إنعاش المؤسسات المتعثرة، بتعويض 3089 ملفا بمبلغ قدر بـ 5.7 مليار دينار جزائري وإعادة جدولة ديون 1845 مؤسسة مصغرة؛

كما تم ضمان 220 مشروعا من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سمح باستحداث 4000 منصب شغل بمبلغ إجمالي قدره 9 مليار دينار؛

وفيما يتعلق بتطوير منشآت دعم تكنولوجيا الإعلام والاتصال، تم بهذا الشأن:

1) الشروع في أشغال رفع النطاق الترددي الدولي لتصل إلى 3.8 تيرابايت في الثانية مع نهاية سنة 2022 مقابل 2.8 تيرابايت في الثانية في سنة 2021 ؛

2) رفع عدد مشتركي شبكة الأنترنت الثابتة إلى 4.3 مليون مشترك؛

3) زيادة الحد الأدنى لسرعة الأنترنت من 4 ميجابت في الثانية إلى 10 ميجابت في الثانية دون إحداث الأثر المالي على المواطن؛

4) ربط 403660 مشتركا بالألياف البصرية إلى المنزل؛

5) تغطية المناطق المعزولة بشبكة اتصالات سلكية ولاسلكية «ثابتة» بربط 410 منطقة من أصل 508، أي بإنجاز 17 موقعا متنقلا، 10 منها دخلت حيز الخدمة، بالإضافة إلى إنجاز 38 موقعا متنقلا لتغطية مناطق حدودية، 35 موقعا منها دخلت حيز الخدمة.

السيد الرئيس الفاضل، المحترم،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء المجلس،

لقد عملت الحكومة، في إطار تنفيذ مخطط عملها في شقه المتعلق بتطوير البنى التحتية، على مايلي:

– إنجاز قاعدتين لوجستيتين لنقل الحاويات بالسكك الحديدية، واحدة في بازول بولاية جيجل والأخرى في الكرمة بولاية بومرداس، ويجري إنجاز قاعدتين في الخروب بمدينة قسنطينة والسانية بولاية وهران؛

– إنجاز قاعدتين لوجستيتين لنقل الحاويات برا في تمنراست والدبداب، ويجري إنجاز 5 قواعد أخرى في ولايات تندوف ووهران وبرج بوعريريج وغليزان، ويجري استكمال قاعدة على مستوى منصة «صافكس» بولاية الجزائر؛

– إنجاز محطة حاويات بميناء جن جن، حيث تبلغ نسبة الأشغال بها 96 ٪؛

– إنشاء منصة مستودعات التخزين تقدر بـ 3153 غرفة تبريد بسعة إجمالية تفوق 3 مليون متر مكعب، و4401 مستودع تخزين بسعة إجمالية تقارب 10 مليون متر مكعب؛

وبعنوان قطاع الموارد المائية لتحسين الأمن المائي للوطن، فقد أولت الحكومة أهمية بالغة لقطاع الموارد المائية، قصد الحد من العجز في الموارد المائية الناجم عن التطور المتنامي للتوسع الحضري، والأنشطة الفلاحية والأنشطة الصناعية، حيث قامت الحكومة بهذا الشأن بما يلي:

– الشروع في استغلال سد بوزينة بولاية باتنة، وكذلك تسعة مشاريع ربط وتحويل المياه بين السدود وتسليم 611 بئرا ذات تدفق إجمالي يصل إلى 710000 متر مكعب في اليوم، من أصل برنامج وطني يشمل 760 بئرا تم إطلاقها في إطار البرنامج الاستعجالي لسنة 2021، عبر 17 ولاية متضررة من انخفاض احتياطيات السدود؛

– رفع إنتاج مياه البحر المحلاة بمقدار 195000 متر مكعب في اليوم؛

زيادة قدرات تصفية المياه بما يفوق 72000 متر مكعب في اليوم نتيجة استلام 7 منشآت جديدة، أي ما يعادل 26.4 مليون متر مكعب في السنة.

وفيما يخص تطوير المساحات المسقية، فقد تم منح رخص حفر المناقب والآبار، من خلال إنشاء الشباك الوحيد على مستوى جميع الولايات، بتسليم أكثر من 21000 رخصة خلال سنة 2021، و 14000 رخصة خلال السداسي الأول من سنة 2022 بتدفق يومي إجمالي يفوق 5 مليون متر مكعب في اليوم، وجدير بالإشارة أن حصص أحجام المياه المخصصة لحملة الري لسنة 2021، قد مكنت من سقي مساحة قدرها 1.5 مليون هكتار، أي بمساحة فلاحية إضافية قدرها 18000 هكتار مقارنة بالحملة السابقة.

وفيما يتعلق بقطاع الصحة و تحسين نوعية العلاج، فقد قامت الحكومة على الخصوص بما يلي:

– إستكمال النص التنظيمي المتضمن إعداد الخارطة الصحية وإنشاء الوكالة الوطنية لرقمنة قطاع الصحة؛

– إعادة تهيئة وتأهيل هياكل استقبال الاستعجالات

الطبية، كما تم الشروع في إنجاز خمسة مستشفيات مخصصة للاستعجالات الطبية والجراحية، اثنان منها تم استلامهما، بينما تضمن 300 منشأة جوارية استشفائية الفحوصات المتخصصة الخارجية؛

– الشروع في تكوين أزيد من 1000 طبيب عام في 8 تخصصات أساسية، بهدف الاستجابة لطلب سكان الجنوب والهضاب العليا، كما يجري حالياً تكوين أزيد من 9000 من المهنيين.

وفي مجال مكافحة جائحة كوفيد–19، فلقد برهنت المنظومة الصحية على قدرات كبيرة للتصدي للجائحة، بفضل تجند غير مسبوق، حيث قامت الحكومة بما يأتي:

تم اقتناء مولدات ومكثفات الأكسجين الضرورية، واقتناء أزيد من 34 مليون جرعة من اللقاحات المضادة للفيروس، وتعزيز الاكتفاء الذاتي من خلال الصناعة المحلية لهذا اللقاح؛

فضلا عن ذلك، تواصل الحكومة تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة داء السرطان، من خلال اقتناء 10 مسرعات للعلاج بالأشعة، وفتح مركز لعلاج الأورام السرطانية للأطفال بسعة 145 سريرا بالمركز الاستشفائي الجامعي بباب الوادي، وكذا إصلاح كل المسرعات الموجودة حاليا خارج الخدمة.

السيد الرئيس المحترم، الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء المجلس،

لقد ارتكز عمل الحكومة في محور تحسين نوعية أداء المنظومة التربوية على العديد من المحاور:

فمن حيث إصلاح النظام البيداغوجي وحوكمة المنظومة التربوية، تمت مراجعة البرامج التعليمية للطورين الإبتدائي والمتوسط، كما تم تنفيذ برامج تكوينية لإعادة التأهيل البيداغوجي لفائدة أزيد من 180000 أستاذ وأزيد من 4600 مستشار للتوجيه والإرشاد المدرسين.

وبخصوص دعم التمدرس، تم بمناسبة الدخول المدرسي الحالي، استلام 413 مؤسسة تعليمية و 587 مطعما مدرسيا، كما وصلت نسبة التغطية في النقل المدرسي إلى أزيد من 84 ٪.

ولهذا الغرض تم فتح مناصب مالية كافية لتغطية 21000 مدرسة ابتدائية لتأطير أزيد من مليون تلميذ في السنة الثالثة في اللغة الإنجليزية.

كما تواصل الحكومة جهودها الرامية إلى رقمنة المدرسة وتخفيف وزن المحفظة في طور التعليم الإبتدائي، والعملية متواصلة لتغطية كل بلديات الوطن.

أما في المحور المتعلق بتحسين نوعية التعليم العالي والبحث العلمي، سجلت الحكومة ما يلي:

– تخرج ما يقارب 400000 طالب خلال هذه السنة، منهم 205000 آلاف في شهادة الليسانس و150000 في شهادة الماستر 5400 في شهادة الدكتوراه؛

– تم فتح 480 عرضا للتكوين في الليسانس و 847 عرضا في الماستر وتم فتح 5600 مقعد بيداغوجي في الدكتوراه؛

– كما تم تعزيز الشبكة الوطنية للمدارس الوطنية العليا، بفتح مدرستين وطنيتين للرياضيات والذكاء الاصطناعي؛ وإنشاء مدرستين وطنيتين للفلاحة الصحراوية، ومدرسة عليا لأساتذة الصم والبكم، والمدرسة الوطنية العليا للتكنولوجيات والهندسة، والمدرسة الوطنية العليا للتكنولوجيات المتقدمة؛

– كما تم إطلاق 3160 مشروع بحث في مجال التكوين الجامعي، وتجسيد 124 مشروع بحث يتعلق بالأمن الغذائي والأمن الطاقوي وصحة المواطن؛

– كما تم إنشاء 54 فريقا مختلطا للبحث العلمي و 14 محطة للتجارب و 108 مخابر جديدة للبحث، بحيث ارتفع عددها الإجمالي إلى 1661 مخبرا، منها 20 مخبرا يحمل وسم «تميز»؛

– كما تم أخيرا إنشاء 28 حاضنة، بحيث ارتفع عددها الإجمالي إلى 42 على مستوى مختلف المؤسسات الجامعية.

وبعنوان تحسين الحياة الطلابية، تم استلام أزيد من 24000 سرير، وفاقت بذلك قدرات الإيواء الإجمالية 653000 سرير، 76 ٪ منها غرف فردية أو مزدوجة.

وبالنسبة لتعزيز الأمن والحماية في الوسط الجامعي، تم اقتناء تجهيزات للمراقبة عن بعد، واقتناء 75 سيارة إسعاف مجهزة لفائدة الإقامات الجامعية.

ومن حيث تعزيز قدرات التأطير والبحث، فقد انتقلت نسبة التأطير إلى أستاذ واحد لكل 24 طالبا، بعد أن كانت أستاذ واحد لـ 25 طالبا، بمجموع 65471 أستاذا 70 ٪ منهم يحوزون على درجة الدكتوراه، كما تم التوقيع على ما يزيد عن 1000 اتفاق تعاون دولي مع مؤسسات جامعية أجنبية، منها 184 اتفاقية للإشراف المشترك على أطروحات

الدكتوراه.

أما بعنوان المحافظة على التراث الثقافي الوطني وتطويره وترقيته ، فقد تم استلام ثلاثة مسارح جهوية وقاعة للسينما، وأربع مكتبات رئيسية وثلاثة مسارح في الهواء الطلق، ومخبر للحفظ، ومعهد للموسيقى، بالإضافة إلى إعادة تأهيل قصر الثقافة بولاية وهران.

فيما تعلق بالمهرجانات الثقافية، فقد تم تسجيل في سنة 2021 تنظيم العديد من هاته المهرجانات، وكما تم منح مساعدات مالية لفائدة ما يزيد عن 200 جمعية و 3600 فنان.

السيد الرئيس الفاضل، المحترم،

السيدات والسادة، أعضاء المجلس،

لقد كللت المجهودات التي بذلتها الدولة بعنوان ترقية النشاطات الرياضية والبدنية بالنجاح الباهر في تنظيم الطبعة التاسعة عشرة لألعاب البحر الأبيض المتوسط التي جرت بوهران، والعدد القياسي للميداليات المحصل عليها، فضلا عن تعزيز تحضير رياضيي النخبة للمنافسات الإقليمية والدولية القادمة، بما في ذلك الألعاب الأولمبية لسنتي 2024 و 2028، إضافة إلى ترميم وتأهيل المنشآت الرياضية وعصرنة تسييرها، من خلال إدخال نظام بيع التذاكر الإلكترونية، وتعجيل وتيرة استكمال أشغال المنشآت المعنية ببطولة أمم إفريقيا (2022CHAN) التي ستحتضنها بلادنا.

وفي ذات السياق، ينبغي الإشارة إلى التنصيب الفعلي للمجلس الأعلى للشباب ومباشرة نشاطاته، مما سيبعث نفسا جديدا في الحركية السياسية للشباب الجزائري كفضاء تمثيلي لمشاركة هذا الشباب في تصور وتقييم السياسات العمومية التي تخصهم.

السيد الرئيس المحترم، الفاضل،

السيدات والسادة، أعضاء المجلس،

وبعنوان تحسين إطار معيشة المواطنين، الذي توليه الدولة أهمية قصوى تركزت الجهود على ما يلي:

بخصوص تحسين حركة التنقل، شهدت هذه السنة إتمام أشغال المحطة الجوية والمطار الدولي بوهران، والشروع في أشغال تمديد خطوط مترو الجزائر، فضلا عن ذلك، تم تعزيز المنشآت الأساسية للطرق والطرق السريعة بإنجاز 103 كلم بكل من ولايات غليزان وبجاية وعين الدفلى والطارف وتأمين الحدود بإنجاز 374.5 كلم، فضلا عن عصرنة الطرق الوطنية والمحافظة عليها على مسافة 815 كلم.

السيد الرئيس الفاضل، المحترم،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء المجلس،

مواصلة لمجهوداتها الرامية إلى التكفل بالمناطق التي تتطلب مرافقة خاصة من طرف الدولة، واصلت الحكومة تنفيذ برنامج النهوض بمناطق الظل، باستكمال 24672 مشروعا بغلاف مالي إجمالي قدره 258.47 مليار دينار، استفاد منها 5.6 مليون ساكن على مستوى 10071 منطقة موزعة عبر 334 منطقة.

وضمن محور السياسة الاجتماعية للدولة، الذي جاء تحت عنوان من أجل سياسة اجتماعية ناجعة ومنصفة، يجدر التنويه، في البداية، إلى أن مجهود الدولة في مجال تعزيز المكاسب الاجتماعية ترجم في تحسن مكانة بلادنا ضمن التصنيفات الدولية، لاسيما في مجال التنمية البشرية ومكافحة الفقر، حيث تحتل المرتبة الأولى في شمال إفريقيا والثالثة قاريا، ضمن مؤشر التنمية البشرية الذي بلغ 0.748 حسب التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

وتعكس هذه المؤشرات نتائج تجسيد القرارات والتدابير الاجتماعية الحكيمة التي أقرها السيد رئيس الجمهورية، وحرصت الحكومة على تجسيدها ميدانيا، لاسيما من خلال زيادة أولى في الرواتب دخلت حيز التنفيذ في شهر مارس 2022، عبر مراجعة الشبكة الاستدلالية للأجور، وإعادة النظر في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي، لاسيما بإعفاء الأجور التي تساوي أو تقل عن 30000 دج و استحداث منحة البطالة لفائدة طالبي الشغل وتمكينهم من تغطية اجتماعية، حيث سجل إلى غاية 31 أوت 2022، مجموع 1897228 مستفيدا ومواصلة عملية إدماج المستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني، حيث تم إدماج 245620 مستفيدا من أصل 326181، أي ما يفوق 75 ٪ من هذه الفئة، ومن المزمع إتمام هذه العملية مع نهاية سنة 2023 إن شاء الله.

السيد الرئيس الفاضل، المحترم،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، المحترمون أعضاء المجلس،

لقد بادرت الحكومة بعنوان المحافظة على منظومتي الضمان الاجتماعي والتقاعد وتعزيزهما إلى اتخاذ جملة من التدابير الاستثنائية، نذكر منها على الخصوص :

– إعفاء ما يقارب 663000 مستفيد من غرامات التأخر عن دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي لفائدة المتعاملين الاقتصاديين والأشخاص غير الأجراء جراء الأزمة الصحية؛

– توسيع وعاء المشتركين في الضمان الاجتماعي، حيث وصل عدد المنخرطين الجدد إلى غاية نهاية أوت 2022 ما يفوق 360000 منخرط؛

– تعزيز التغطية الاجتماعية للعمال غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا لحسابهم الخاص وذوي حقوقهم، من خلال إدراج أحكام تسمح بالاكتتاب في جدول زمني للدفع من أجل الاستفادة من الخدمات العينية؛

وفي إطار تحسين القدرة الشرائية للمتقاعدين، قامت الحكومة بإقرار زيادة في المعاشات والمنح برسم سنتي 2021 و2022، تراوحت بين 2 و10٪، مع الإشارة إلى أن هذه الزيادة التي تم تقاضيها اعتبارًا من الفاتح ماي 2022 خصت ما يفوق 360000 مستفيد وترتب عنها أثر مالي إجمالي قدر بـ 93.4 مليار دينار جزائري.

أما بعنوان الحصول على سكن لائق، تم خلال هذه الفترة تخصيص 500000 وحدة سكنية بمختلف الصيغ وقد تركز عمل الحكومة في هذا المجال خصوصا على ما يأتي:

– التعجيل بإنجاز الحصة المتبقية إلى غاية الفاتح جانفي2020 ، حيث تم الانطلاق في إنجاز أكثر من 62000 وحدة سكنية من مختلف الصيغ وتسليم ما يقارب 172000 وحدة سكنية؛

– إطلاق البرنامج الجديد لإنجاز مليون مسكن، حيث تم تسجيل إنجاز ما يقارب309000 وحدة سكنية والانطلاق في إنجاز ما يقارب 35000 وحدة، كما تم تسليم أكثر من 20655 مسكنا؛

– مواصلة جهود الدولة للقضاء على البيوت القصديرية وامتصاص السكن الهش، لاسيما من خلال إنجاز 4454 وحدة بصيغة السكن العمومي الإيجاري وإنشاء تجزئات اجتماعية جديدة، لاسيما على مستوى مناطق الجنوب والهضاب العليا، فضلا عن التكفل بالبنايات القديمة .

السيد الرئيس الفاضل، المحترم،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء المجلس،

بعنوان الفصل الرابع، والمتعلق بالسياسة الخارجية، فقد تركزت جهود الدولة الجزائرية في هذه الفترة بتوجيه من السيد رئيس الجمهورية على تعزيز العلاقات مع إفريقيا والعالم العربي، من خلال دعم المساهمة في تجسيد المبادرات الإفريقية والعربية.

كما ضاعفت الجزائر جهودها لتقديم المساهمة في ضمان استقرار وأمن المنطقة التي تنتمي إليها والتي تربطها مع بلدانها علاقات تاريخية وسياسية وإنسانية قوية ومتعددة، وتعمل أيضا على تعزيز تعاونها الاقتصادي مع العديد من الدول الإفريقية والعربية، من جهة أخرى، هيأت الحكومة كافة الشروط اللازمة من أجل إنجاح القمة العربية التي ستنعقد في الفاتح من نوفمبر وتسعى من خلالها بلادنا إلى إعادة بناء العمل العربي المشترك، حيث ستكرس هذه القمة، فضلا عن ترسيخ القيم المشتركة والتضامن العربي، الطابع المركزي للقضية الفلسطينية وتحيين مبادرة السلام العربية لسنة 2002.

وقد لاحظتم جميعا العودة القوية لنشاط الدبلوماسية الجزائرية والدور المحوري والريادي في المنطقة الذي باتت تلعبه الجزائر وكذا التجاوب الكبير والاهتمام الذي أصبحت تبديه مختلف الدول لموقف الجزائر حول عديد القضايا الإقليمية والدولية، مما يؤكد فعالية مسعى الدولة الرامي إلى تنفيذ التزامات السيد رئيس الجمهورية، لاسيما من خلال إرادتها في تحيين أهداف ومهام الدبلوماسية الجزائرية، من خلال ترسيخ القيم والمبادئ الثابتة التي تحملها على ضوء العوامل الهيكلية والظروف التي تحدد مسارها.

السيد الرئيس الفاضل، المحترم،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء المجلس،

أخيرا، وضمن الفصل الخامس، المتضمن تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين، وفي إطار مهامه الدستورية النبيلة وعلى ضوء تعليمات وتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني، وفي خضم الوضع الجيوسياسي الإقليمي والدولي، يعكف الجيش الوطني الشعبي دون هوادة على تسخير جميع الوسائل البشرية والمادية وتوفير كل الشروط لتطوير وتعزيز قدرات النظام الوطني للدفاع، حيث يعمل – لاسيما – على :

– تأمين الحدود والحفاظ على السيادة الترابية، من خلال تمتين أنظمة المراقبة والحماية المنتشرة على امتداد الحدود البرية والفضاء البحري والجوي للسيادة؛

– مكافحة الإرهاب ومختلف أنواع الجريمة المنظمة،

من خلال تكثيف الضغط الممارس على بقايا الإرهاب عن طريق زيادة العمليات الهجومية النشطة، وقد أثبتت العملية النوعية التي جرت في ناحية سكيكدة في أبريل 2022 على اليقظة والجاهزية الدائمة لوحدات الجيش الوطني الشعبي؛

– مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، لاسيما التهريب وتجارة المخدرات، وكذا الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، بما في ذلك حماية المناطق والمواقع الحساسة التي تشكل انشغالا كبيرا أيضا للجيش الوطني الشعبي الذي يستمر، بدعم لامتناهي من الحكومة وبالتعاون الوثيق مع مصالح الأمن الأخرى، في مكافحة هذه الظواهر الإجرامية دون هوادة؛ وعلى سبيل المثال، لا الحصر، تم حجز ما يزيد عن 61 طنا من الكيف المعالج و29 كلغ من الكوكايين13.7 مليون قرص مهلوس، كما تم حجز 1.9 مليون لتر من الوقود كانت موجهة للتهريب، وحجز معدات وآلات مستعملة من طرف المنقبين غير الشرعيين عن الذهب في الجنوب؛

– تعزيز قدرات الجيش في مجال الدفاع السيبراني ومكافحة جميع أشكال الجريمة الإلكترونية، لاسيما من خلال إنشاء الوكالة الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية؛

– تكثيف التعاون العسكري، لاسيما مع بلدان الساحل، حول مسائل مكافحة الإرهاب والتخريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود مع مختلف المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية؛

– تطوير الصناعة العسكرية عن طريق دعم النسيج الاقتصادي، من خلال الشراكة المتعددة وإنشاء مؤسسات جديدة؛

– المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، من منظور تكاملي، عبر وضع قاعدة صناعية ميكانيكية تستند على تطوير المناولة والمساهمة في رفع نسبة الإدماج؛

– كما شارك الجيش الوطني الشعبي في جميع عمليات الإنقاذ ومساعدة السكان أثناء الكوارث الطبيعية والاضطرابات المناخية التي عرفتها بلادنا.

فحري بنا مرة، أخرى، أن نفتخر جميعا بهذا الجيش، سليل جيش التحرير الوطني.

تلكم هي، السيد الرئيس الفاضل، المحترم، السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء المجلس، أهم الإنجازات التي قامت بها الحكومة في الفترة الممتدة من سبتمبر 2021 إلى غاية نهاية شهر أوت من السنة الجارية، ويجدر التنويه أن برنامج الحكومة يمتد إلى غاية 2024، مما يعني بأن بعض المشاريع التي لم تكتمل يرجع سببها لكون الآجال التي حددت لها قد تمتد إلى غاية السنة المذكورة.

ونفس الشيء بالنسبة إلى بعض المشاريع التي وردت في برنامج عمل الحكومة والتي لم تتم الإشارة إليها في بيان السياسة العامة للحكومة، وهذا راجع لكون آجال انطلاقها لم تحن بعد.

وستكون لنا فرصة للرد على مختلف انشغالات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة والتي هي أيضا انشغالاتنا، لأننا على يقين بأنهم وكل الخيرين من هذا البلد يتطلعون إلى إنجازات تعطي صورة مشرفة عن إدارة الشأن العام في إطار دولة المؤسسات، بما يحقق أهدافا اقتصادية واجتماعية مدروسة وواضحة تنعكس بالإيجاب على تحسين الظروف المعيشية للمواطن وتحقيق نجاح البرنامج النهضوي الطموح الذي جاء به السيد رئيس الجمهورية والذي نعمل معا كل من موقعه ومسؤوليته على إنجاحه دون كلل وغايتنا جميعا هي بناء جزائر قوية يفتخر بها أبناؤها أينما وجدوا.

عاشت الجزائر حرة، أبية، آمنة، مستقرة، متطورة، مزدهرة، تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

"تصفيق".

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير الأول؛ نستأنف أعمالنا غدا –إن شاء الله– على الساعة التاسعة صباحًا لمواصلة المناقشة، وللعلم عدد المسجلين حتى الآن بلغ مئة وأربعة، وعلى هذا سنبدأ الجلسة على الساعة التاسعة صباحا –إن شاء الله– لمواصلة أعمالنا، ومرة أخرى تحيا الجزائر وشكرا للسيد الوزير الأول، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الثالثة
والدقيقة السابعة والخمسين مساء

محضر الجلسة العلنية الثالثة
المنعقدة يوم الأربعاء 16 ربيع الأول 1444
الموافق 12 أكتوبر 2022 (صباحا)

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول؛
- السيد إبراهيم مراد، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- السيد العيد ربيقة، وزير المجاهدين وذوي الحقوق؛
- السيد ياسين مرابي، وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيد حسين شرحبيل، وزير الرقمنة والإحصائيات؛
- السيد كريم بيبي تريكي، وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
- السيد محمد طارق بلعريبي، وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد لخضر رخروخ، وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية؛
- السيد كمال بلجود، وزير النقل؛
- السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان؛
- السيد علي عون، وزير الصناعة الصيدلانية.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أولا، نرحب بالسيد الوزير الأول المحترم، كما نرحب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة وأيضا بالطاقم الإداري المرافق لهم، كما نرحب بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين ونرحب أيضا بأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمال جلستنا لهذا الصباح الشروع في المناقشة العامة حول بيان السياسة العامة للحكومة.

أذكركم أنه وبعد اجتماع مكتب المجلس هذا الصباح، تقرر أن تحدد مدة تدخل الأعضاء خلال المناقشة العامة بست دقائق، ونظرا للعدد الكبير والهام للمسجلين، فإن التدخلات ستكون من الأماكن، أي كل مسجل يتدخل من مقعده المخصص له، وقد تم تنظيم هذه العملية، كذلك كون أننا سنكون في بث مباشر على التلفزة، فعلى كل متدخل إذن، أن يتدخل من مقعده.

وأحيل مباشرة الكلمة إلى أول متدخل وهو السيد أحمد بوزيان، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بوزيان: بسم الله والصلاة والسلام على خير خلق الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدة والسادة، أعضاء الحكومة الأفاضل،

زميلاتي، زملائي الأكارم،

الحضور الكريم،

طبتم وطاب ممشاكم وتبوأتم من الجنة مقعدا.

على غير ما تعودنا فيما سبق، ها نحن نقرأ بيان السياسة العامة للحكومة، وقد وفى السيد رئيس الجمهورية بعهده،

وقد مدنا بحصيلة قمينة بالمعطيات والتفاصيل والأرقام من خلال ما تضمنته هذه الوثيقة من محتوى، وعلى الرغم من التجاذبات الاقتصادية والسياسية، إلا أن هذا البيان حافظ على الطابع الاجتماعي للدولة مراعاة للطبقة الهشة والمتوسطة وهو ما يحسب للدولة الجزائرية دائما وأبدا، وهو مؤشر يدل على الشراكة الأخلاقية والمعنوية والقانونية بين الحكومة والبرلمان.

ومن خلال هذا المنظور فإن القراءة الأولية تمنحنا تفاؤلا يدفع بنا إلى ما يسمى بالنقد الذاتي، لنسد خللا أو نكمل نقصا أو أن نستفسر عن غامض في هذا البيان.

وإن قراءة عميقة أو فاحصة للبيان، سنجده يسعى إلى بناء الفرد وربطه بمؤسساته في علاقة يضبطها القانون، وتقومها المسؤولية بالنهوض بالوطن، وتعزز قدراته الذاتية والتفاعلية.

ويتلخص تدخلي هذا إجمالا فيما يبدو لي ما يجب فيه المناقشة والمطارحة.

أما فيما يخص العدالة وعصرنتها، فإن منظومتنا القانونية مكتنزة بمؤطر قانوني يضمن الفاعلية والفعالية، غير أن في مقابل ذلك يشكو المواطن من غياب بعض مظاهر العدالة، مما يثير إشكالا وقلقا بين المنظومة القانونية وتجلياتها على الواقع، ويرجع ذلك في نظري إلى غياب تواصل المواطن المباشر مع المنظومة القضائية من خلال غياب عنصر الحوار والتشاور، وهو ما أشار إليه البيان كحل لهذه الإشكالية.

وفي نفس المضمار، نثمن ما يسعى إليه البيان في بند من بنوده بخصوص شروط الالتحاق بوظائف الدولة، على أساس الكفاءة، وهو شرط ضروري وكاف لو تحقق لأمكن القضاء على الكثير من الشبهات والبيروقراطية، وفي الوقت نفسه، تعزيز مفهوم المواطنة بمعناه الشرعي والأخلاقي والقانوني.

كما لفت انتباهي أمر مهم وخطير وتمثل في التحول الرقمي للإدارة العمومية، وهو مطلب أكاد أسميه مطلب المطالب، به: تتحقق العدالة، الشفافية، الكفاءة وغيرها من القيم التي نفتقدها ونبحث عنها.

أما فيما يخص المرجعية الدينية الوطنية وهو المطلب الذي يسعى إلى تكوين الشخصية الوطنية بمحمولها الفكري والديني والمرجعي والأيديولوجي، وهو صمام الأمان في وجه كل وافد يسعى إلى زعزعة البلاد من منظور مرجعي مستورد يتنافى وعقيدتنا الأشعرية السنية المالكية.

كما استوقفني موضوع التطوير الاستراتيجي لقطاع الطاقة والمناجم وهو حديث الساعة، فمن يمتلك الطاقة يمتلك السيادة وبسط رأيه ونفوذه، والحمد لله توجهت الدولة إلى استغلال الطاقة والمناجم، وننبه بأنه يجب استغلال ما يسمى بالطاقة الشمسية، وهو مشروع بكر سوف نكون به الرواد والمنتج الأول عالميا بشراكة فعلية وذات مصداقية.

ومما يلاحظ ويبشر بالخير التفات الدولة إلى تصدير منتوجات خارج قطاع المحروقات وقد بدأت العملية فعليا وظهرت ثمراتها في أرقام مشجعة وقد يتضاعف هذا الرقم بإرادة بسيطة فقط، تحفيز المنتجين ورفع بعض المعوقات المحبطة.

أما فيما يخص قطاع الصحة، فإني أعتقد جازما أنه ليس ثمة دولة تتكفل بمرضاها، كما تفعل الجزائر، من خلال تسخير إمكانات وأموال طائلة، غير أن المفارقة أن هذا القطاع مازال بحاجة إلى مراقبة أكثر حزما.

أما فيما يخص التعليم العالي، فإني أرى أن الدولة تكفلت ومازالت تتكفل بهذا القطاع وتتبنى مجانية التعليم وهو الأمر الذي لم ولن يكون إلا في الجزائر، غير أن سياسة الكم غلبت الكيف، في وقت نسعى فيه إلى تحسين النوعية والمردود، ومن وجهة نظري الخاصة، فإني أدعو من هذا المنبر مراجعة نظام (LMD) كليا أو بعض أجزاء قوانينه.

وفيما يخص الهوية الثقافية الجزائرية، فإنه يبدو لي أن هذا المجال غاب عن اهتمام المجتمع، خاصة وأننا نرى الكثير من الحرف اندثرت على الرغم من كونها رافدا تنمويا وحضاريا، بالإضافة إلى تغييب الزي الجزائري الصرف المحض في المناسبات الوطنية والدينية والاجتماعية والثقافية، مما ترك الفراغ إلى استرفاد أزياء غريبة عنا شوهت هويتنا الخالصة.

وأخيرا، أقدم هذه الحوصلة قراءة ونقدا وتمحيصا لهذا البيان، مثمنا جهود الدبلوماسية الجزائرية، التي شرفتنا في المحافل الدولية وعادت كسابق عهدها حضورا وهيبة،

ليبقى الضامن الوحيد لأمننا واستقرارنا واقتصادنا وسياستنا، بعد الله عز وجل، كل ذلك يرجع إلى الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير، وإلى الأسلاك الأمنية العين الساهرة التي لا تنام.

شكرا لكم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة الآن للسيد عبد الباري بوزنادة، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الباري بوزنادة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول الفاضل، ومن خلالكم الطاقم الحكومي،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن تطبيق المادة 111 من الدستور من طرف الحكومة أمر نثمنه لشجاعتها في العودة إلى المجلسين.

ومع كثرة الأعمال والإنجازات المقدمة في البيان الحكومي (وهم مشكورون على المجهودات المبذولة)، ولو بتفاوت بين القطاعات الوزارية، إلا أنه من واجبنا التسديد والتقييم والتوجيه:

- فغياب الإحصائيات المرجعية المنشورة والمتوافق عليها.
- والأهداف غير القابلة للقياس.
- وعدم وضوح الآجال الزمنية والأرصدة المالية.
- وغياب المؤشرات الاقتصادية.

كلها صعبت من عملية التقييم الموضوعي للبيان الحكومي.

السيد الوزير الأول،

للأسف، الواقع وحياة المواطن تدين بشدة بيان السياسة العامة، فإن كان الهدف الأسمى للسياسة العامة أن ينعكس أثرها، ويستمر.

لكن الواقع يقول: إنهيار القدرة الشرائية للمواطن ليس للطبقة الهشة فقط، بل للموظف والأجير في أساسيات حياته، فندرة المواد وغلاؤها وندرة بعض الأدوية أمر أصبح مستهجنا ومقلقا.

السيد الوزير الأول،

مع احترامنا الشديد لكل ما يبذل في قطاع الفلاحة وخاصة القرارات الأخيرة، إلا أن قطاع الفلاحة في هذه الفترة الحساسة، الذي يستوجب الوصول إلى الأمن الغذائي في أسرع وقت، يحتاج إلى مواصلة الإصلاح داخل القطاع نفسه، وحل كل معوقات الإقلاع الفلاحي، لا تتطور الفلاحة من دون مراكز بحثية منتشرة في كل الولايات لخصوصية المناطق، وتكون المتابعة بالطرق العلمية وعن طريق الساتيليت، وكذلك إنشاء بنك للتمويل الفلاحي، وخاصة الصحراوي منه.

ألا توجد الأفكار التي أبدعت في السكن سابقا، وأنجزت مع الشريك الصيني أحياء ومدنا كثيرة؟ أليس نفسه الشريك الصيني رقم واحد عالميا في المنتوجات الفلاحية بـ 800 مليار دولار سنويا واستثماراته في أكثر من 100 دولة؟!

أليست الصحراء تمثل 70 ٪ من مساحة الجزائر، يوجد بها أكبر حوض مائي ألبياني في العالم؟ ورغم قساوة الطبيعة وصعوبة المناخ تظل الوادي وبسكرة ووادي ريغ بولايتيه، المتصدر وطنيا للكثير من المنتوجات، فمتى سيكون الإقلاع الحقيقي والمدروس لهذا الكنز الفلاحي الصحراوي؟!

السيد الوزير الأول،

رغم المجهودات المبذولة في قطاع التشغيل لكن هاجس البطالة لا يزال يلاحق الفئة الشابة ومنها:

- الفئة المنتهية عقودهم لوزارة التضامن والذين لم يشملهم المرسوم، فئة تحتاج إلى وقفة وإلى حل ينتشلهم من الوضعية المأساوية، والذين لم تشملهم الإجراءات الجديدة للإدماج والمنحة.
- وكذلك تفعيل آلية التعويض بالنسبة لعروض العمل التي لم تتم معالجتها وخاصة الولايات البترولية، وتحويلها إلى الولايات المجاورة، لماذا تبقى مجمدة؟
- وضع آلية قانونية لإشراك طالبي العمل الحاملين للشهادات والتخصصات البترولية في ولايات الجنوب التي تعاني حوض تشغيل ضعيف كولاية المغير مثلا، وإشراكهم في عروض العمل.

السيد الوزير الأول،

مع احتراماتي لكل المجهودات المبذولة في قطاع الصحة إلا أن الصحة ليست بخير، وما زالت تعاني وخاصة في المناطق الجنوبية، خذ مثلا:

- مستشفى سعد دحلب بجامعة ولاية المغير، ميزانية عاجزة لسنوات رغم حجم العمليات الكبير المقدر بـ 1971 عملية في 2021، لكن أغلب ميزانية المستشفى تخصص لمصلحة واحدة هي مصلحة تصفية الدم ولا تكفي إلا

9 أشهر، مما انجر عنه حالة كارثية للأجهزة وأدوات المخبر، الجانب العملي للمستشفى أصبح لا يطاق لضعف الميزانية.

– كذلك تحويل المرضى خاصة (الإنعاش، الأعصاب والرئة) بالخصوص مشكل كبير، لا مجيب في مستشفيات الشمال، لابد – بشكل مستعجل– من غرفة للإنعاش في أحد مستشفيات ولاية المغير.

السيد الوزير الأول،

إن الولايات الجديدة لا تزال لم ترق بعد إلى التنمية الحقيقية بعد سنوات من التهميش ونسب البطالة المروعة وضعف البنية التحتية ومنها طريق "الموت" الطريق الوطني رقم 03، إن إتمام إنجازه وازدواجيته ليس إنقاصا للحوادث المروعة فقط، بل هو إنعاش للاقتصاد الوطني لأهمية المناطق البترولية واستثماراتها، وما يفصلنا عن إتمامه إلا بعض الكيلومترات في الولايات الثلاث وهي المغير، تقرت، وبسكرة.

ضف إلى ذلك حاجة الولايات الجديدة إلى:

– رفع التجميد عن المشاريع السابقة.

– إنجاز مناطق صناعية.

– وإنجاز أقطاب جامعية.

وتسوية وضعية الحدود، وخاصة الجهة الجنوبية لولاية المغير وبالضبط عين الشوشة بلدية سيدي عمران، التي عُطلَتْ التنمية بها وأثارت الكثير من الجدل وأسالت كثيرا منَ الحبر.

السيد الوزير الأول،

نثمن العودة القوية للدبلوماسية الجزائرية عربيا وإفريقيا ودوليا بشكل سريع وملفت.

كما أشيد أكثر بالدور الذي تلعبه الجزائر رئيسا وحكومة وشعبا، لنصرة القضية الفلسطينية وتوحيد جهودها، ليس لكوننا نناصر قضية عادلة، بل لكونها قضية مقدسة ترفع شأن من يدعمها، ألم يقل رب العزة: (فإذا جاء وعد الآخرة، ليسوؤوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علوا تتبيرا).

أشكركم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الباري بوزنادة؛ الكلمة الآن للسيد الغالي مومن، فليتفضل مشكورا.

السيد الغالي مومن: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسولنا الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدة والسادة الوزراء، أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

تحية طيبة ملؤها السلام والإخاء.

تدخلي هذا الذي سأعرضه أمامكم يحمل في طياته ثلاثة (03) محاور:

المحور الأول: الصعيد الدولي.

ثم المحور الثاني: الصعيد الوطني.

ثم المحور الثالث: الصعيد المحلي.

أما على الصعيد الدولي، أود أن أشيد بالالتزام الذي التزم به رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في برنامجه الانتخابي والقاضي باستعادة المكانة الدولية للجزائر وإعطاء بُعْد نوعي للعمل الدبلوماسي، بناء على التحولات الإقليميةً والدولية التي يعرفها العالم.

إنخرطت بموجبه الجزائر في مسار جديد من السلوك الدبلوماسي، مستعيدة دورها الإقليمي والعربي والإفريقي، ومعززة حضورها في المحافل الدولية، بما يتماشى مع تاريخها وحجمها الجيواستراتيجي، محافظة على نهجها الثوري المناصر لقضايا التحرر، متمسكة بمبادئها الثابتة إزاء قضايا التحرر في العالم.

هنا، أود التذكير للسيد الفاضل، وزير الخارجية، أو من خلالكم، بتفعيل دور السفارات للتسويق للجزائر في كل المجالات، خاصة الاقتصادي منها.

أنتقل مباشرة إلى الصعيد الوطني، السيد الوزير الأول الفاضل،

إن الاعتذار الذي وجهته للشعب دليل على النبل والأخلاق الراقية لما له من بعد إنساني في شكل تقاسم هموم المواطن من منظور الحكامة في الجزائر، تحت قيادة السيد الرئيس عبد المجيد تبون، ثقافة الاعتذار شيء جميل نثمنه، خاصة أنه يأتي من السيد الوزير الأول، المسؤول الأول عن الجهاز التنفيذي، لا سيما أن الجزائري بطبعه في مثل هكذا مواقف كتلة من العواطف.

سيدي الوزير الأول،

للوصول إلى تنمية مستدامة وفق متطلبات الشعب من الضروري الانتقال لاقتصاد متنوع ومنتج للثروة، وهنا لدي مجموعة من الاقتراحات:

1 – إنشاء مدارس متخصصة وربط المعاهد والجامعات بسوق الشغل والاستثمار في رأس المال البشري.

2 – الجانب الفلاحي: الانتقال من الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة الحديثة باستعمال المكننة والإسراع في حل مشكل أرض العرش وتمكين آلاف الفلاحين من عقود الامتياز، ووضع تسعيرة خاصة للكهرباء في الهضاب مثلما هي في الجنوب.

3 – الإسراع في إنشاء المحيطات الفلاحية وتثبيت المستفيدين وخلق مكاتب دراسات تابعة للدولة تعمل بديناميكية حديثة بدل من "البندار" الذي يعالج مشاكل تعود لعشرات السنين.

سيدي الوزير الفاضل،

مثلا تبسة لها 62000 طلب تسوية على مستوى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، هناك قرار وزاري مشترك رقم 18 – 750، وغياب النصوص التطبيقية عطل العملية.

تسهيل الولوج إلى القطاع الصحي أمام الكوادر الشابة والخواص للاستثمار فيه بإنشاء مؤسسات استشفائية خاصة تستقطب المواطنين من أصحاب الدخل المناسب للتخفيف عن المستشفيات العمومية.

سيدي الوزير الأول،

لدي اقتراح أود لو أنك تعطيه عناية خاصة:

– حل مشكلة الفوترة، لم لا دعوة كل من المستثمر، المنتج، المستورد، بائع الجملة، بائع التجزئة، الناقل، المستهلك بإشراف الوزير الأول.

– تحديد هامش الربح مع تخفيض الضريبة لاستقطاب المعاملات التجارية في الإطار الصحيح لتمكين مصالح الدولة والضرائب من التحصيل.

– ماذا نفعل بترسانة من قوانين الضرائب ونسبة التحصيل ضئيلة جدا؟

أما الجانب المحلي، باختصار:

تبسة ولاية عريقة ومجاهدة تعتبر من الحواضر التاريخية عبر العصور، لها مقومات سياحية ولها ثروات باطنية هائلة، فضلا على أنها سهبية، رعوية، غير أن وضعها التنموي بقي يراوح مكانه، لم تأخذ نصيبها من التنمية، فالولاية تعرف نقصا كبيرا في التنمية، وهذه جملة من الاقتراحات للنهوض تنمويا بهذه الولاية.

– ربط الولاية بالطرق المزدوجة على غرار الدوائر الكبرى....

(مثل طريق بئر العاتر – تبسة، الذي يشهد حوادث مرور كثيرة وخاصة نحن مقبلون على إنشاء مصنع بلاد الحدبة.

– بلدية بئر العاتر تطالب بتخصيص نسبة من مداخيل الضرائب توجه للبنى التحتية للتخفيف من معاناة الساكنة باعتبارها تحتضن منجم بلاد الحدبة.

– إعادة الاعتبار لمطار الشيخ العربي التبسي وتمكينه من الرحلات يوميا في الداخل وفي الخارج.

– مرافقة السيد الوالي الجديد بإفادة وزراء القطاعات التالية:

– السكن.

– النقل.

– الفلاحة.

– الصناعة.

لحلحلة الكثير من المشاريع التي تنطلق، فمثلا:

20 مجمعا مدرسيا، 08 متوسطات، 07 ثانويات ومستشفى 60 سريرا نقرين، محطات تصفية المياه بئر العاتر ونقرين، مصانع الماء الأبيض.

وفي الختام، جاحد من ينكر مجهودات الدولة وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، في توفير الأمن والاستقرار وتأمين الحدود.

وعلى الرغم من ثراء أجندة الرئيس وتوجيهاته للارتقاء بمستوى معيشة المواطن نأمل تحولها إلى برامج تنفيذية ميدانية في آجالها.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، اللهم احفظ بلادنا الجزائر وشكرا).

السيد الرئيس: شكرا للسيد الغالي مومن؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر جديع.

السيد عبد القادر جديع: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول،
السيدة والسادة الوزراء،
الزميلات والزملاء، أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأسعد الله صباحكم بكل خير.

نلتقي اليوم بمناسبة دستورية هامة، تتعلق بعرض بيان السياسة العامة للحكومة أمام مجلس الأمة، بعد مرور سنة من عرض مخطط عملها أمام البرلمان في السنة الماضية، وهنا أشكر السيد الوزير الأول على هذا الالتزام الدستوري الذي يعكس ثقافة الدولة واحترام مؤسساتها.

وبالحديث عن عمل الحكومة، فصحيح أن هناك إنجازات يجب البناء عليها على أكثر من صعيد ولكن صحيح أيضا أن هناك نقائص يجب على الحكومة أولا تبريرها، ثم العمل على استدراكها.

سيدي الرئيس،
السيد الوزير الأول،
بصفتي ممثلا للشعب فسأتحدث بلسانه.

لقد عرفت السنة الماضية استمرار تدهور القدرة الشرائية للمواطنين بشكل سحق الطبقة المتوسطة، بعدما سحق قبلها الطبقة الضعيفة من ذوي الدخل المحدود، بالإضافة إلى مشاكل التضخم التي يتفق عليها الجميع، فقد زادت مشاكل ارتفاع الأسعار في كل المواد دون استثناء في الصعوبة المالية التي تعانيها العائلة الجزائرية، وسؤالي:

– ماذا فعلتم في هذا المجال؟

لقد عرفت بداية 2022 أزمة ندرة في بعض المواد ذات الاستهلاك الواسع والتي تحرك بسببها البرلمان بغرفتيه، للتحقيق فيها بأمر من السيد رئيس الجمهورية، لكن بعد 10 أشهر من تلك الأزمة نجد أنفسنا اليوم نعيش نفس أجوائها تقريبا، بنقص بعض المواد، على غرار مادة الزيت وندرة غير مسبوقة في قطع الغيار وتذبذب في وفرة مادة حليب الأطفال والأمثلة كثيرة.

وبالحديث عن المواد ذات الاستهلاك الواسع، ماذا فعلنا لتنظيم أسواق الجملة للمواد الغذائية؟! وسوق السمار بالعاصمة خير مثال، فالأسواق خارجة عن سيطرة وزارة التجارة؛ إن مثل هذه الوضعيات والظروف التي يعيشها المواطن الجزائري في الجزائر العميقة تمثل بيئة مناسبة للإشاعات والاحتقان وكلنا يعرف النتائج التي قد تنتهي إليها الأمور إذا لم نتداركها.

لقد رفع السيد رئيس الجمهورية رهان الأمن الغذائي وطالب وشدد عليه، بل الحكومة رفعت سقف التحدي في هذا المجال لدرجة التعهد بتوفير 80 ٪ من الاحتياجات الغذائية محليا، خلال سنة 2023.

سيدي الرئيس،
السيد الوزير الأول،

– ماذا فعلنا لتقليص فاتورة الحليب التي تبلغ 1.2 مليار دولار؟

– ماذا فعلنا لتقليص فاتورة استيراد الحبوب التي تبلغ 3 ملايير دولار؟

لا تزال مشاكل توزيع الحصص اليومية على المطاحن والملبنات نفسها، ولا تزال بعض الولايات تتزود بالحليب من ولايات أخرى ولا يزال الكثير من المستثمرين يعملون بنسبة 20 ٪ من قدرتهم في المطاحن والملبنات بسبب محدودية ما يحصلون عليه من المادة الأولية.

في قطاع الفلاحة، دائما أعتقد أننا قبل أن نتحدث عن رفع إنتاج الحبوب، يجب أولا توفير الكهرباء والرفع من قدرات التخزين وتوفيرها على مستوى الولايات المنتجة، وعلى سبيل المثال ولاية المنيعة، ورقلة، تقرت وأدرار وغيرها...

طلب إلغاء الضريبة الجبائية والجمركية على العتاد الفلاحي.

لقد كان لقرار السيد رئيس الجمهورية باستحداث منحة البطالة للشباب أثر طيب في نفوسهم، فله كل التقدير على هذه المبادرة التي سبق بها كثيرا من الدول، لكن يبقى مشكل البطالة ملفا عجزت الحكومة عن تحريكه، خاصة مناصب الشغل في مناطق الجنوب، فمازالت وكالات التشغيل عاجزة عن إيجاد الحل الذي ننتظره منذ سنوات والذي كان سببا في الكثير من الاحتجاجات، ونفس الشيء بالنسبة لغياب المرافق الصحية والعجز في شبكة الطرقات الذي تعاني منه معظم الولايات الجنوبية، فما هي إنجازات الحكومة في هذا الملف خلال السنة الماضية؟

سيدي الرئيس،
السيد الوزير الأول،

– أين وصل مسار الشباك الوحيد للاستثمار بعد مرور ثلاث سنوات من الانتظار؟

– أين وصل مسار إعادة النظر في سياسة الدعم الاجتماعي المعمم والانتقال إلى الدعم الموجه؟

– أين وصل مسار رقمنة قطاع الضرائب وأملاك الدولة وما يترتب عن ذلك من سد باب التهرب والاحتيال الضريبي الذي يستنزف الخزينة العمومية؟

– أين وصل مسار استيعاب السوق الموازية والأموال المتداولة التي تتجاوز 70 مليار دولار من أجل استدراجها إلى الدور الاقتصادي والمالي؟

– ملف السيارات لن نتكلم عنه سيدي الوزير الأول.

– أين وصل مسار إعادة النظر في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن الجزائر الجديدة غير تلك الجزائر التي وقعت على ذلك الاتفاق غير المتوازن في تلك الظروف؟

– أين وصل مسار تطهير وتسوية العقار الفلاحي خاصة ما تعلق بالمصانع النموذجية...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر جديع؛ الآن الكلمة للسيد عبد الرحمان قنشوبة؛ فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الرحمان قنشوبة: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسول الله.

سيدي رئيس المجلس الفاضل،

السيد الفاضل، الوزير الأول،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله.

بعد اطلاعنا على وثيقة بيان السياسة العامة للحكومة المقدمة من طرف مصالح الوزير الأول، نسجل الملاحظات والاقتراحات التالية:

مجال إصلاح تنظيم الإدارة العمومية.

نثمن الجهود الكبيرة والمتميزة بإنشاء الولايات الجديدة، غير أن المأمول أكبر وأشمل، إذ إننا نتوق إلى مواصلة تجسيد إعادة التنظيم الإقليمي لإنشاء ولايات جديدة في المناطق الداخلية والجنوبية، وذلك من خلال مراعاة الكثافة السكانية والموقع والمساحة والقدرات والمقومات الاقتصادية، ونرى أن بوسعادة وعين وسارة ومسعد وآفلو، تتوفر فيها هذه المعايير.

مجال الصحة أو قطاع الصحة:

قطاع الصحة يئن ويتألم ولازال يتخبط في مشاكل كثيرة ومتعددة، ومناطق الظل نعتقد أن الشمس فيها لم تشرق بعد وربما سحب الصيف كانت هي السبب.

بشأن مشروع مستشفى مكافحة السرطان 120 سريرا بالجلفة، نعيد اقتراح ترقيته إلى مستشفى 240 سريرا، نظرا للحاجة الملحة لذلك وتزايد أعداد المصابين كل سنة في المنطقة ولما سيحققه من تكفل بالمرضى لعدة ولايات محيطة بولاية الجلفة، علما – أيضا – أن كل الظروف مهيئة لتوسعته خصوصا توفر الأرضية.

بالنسبة لقطاع التشغيل:

قضية العمال المنتهية عقودهم، التابعة لوزارة التضامن (DAIS) و(PID)، إذ لم تبق إلا هذه الفئة التي لم تدمج ولم تحل إشكاليتها، وللعلم أن أكثر الانشغالات أو الرسائل التي يتلقاها السادة الأعضاء، سواء في مجلس الأمة أو في المجلس الشعبي الوطني، تدور حول هذه الإشكالية، لذا نرجو من دولة الوزير الأول، أن يتكفل بهذه الفئة.

مجال آخر، خط السكة الحديدية: الأغواط، الجلفة، بوقزول، توشك الأشغال بهذا الخط على الانتهاء، غير أنه في الوقت الحالي لن يكون للمشروع أي أثر إيجابي، لا اقتصاديا ولا اجتماعيا، ما دمنا لم نسرع في تمديد الخط إلى العاصمة.

قطاع التربية:

أظهر الدخول المدرسي لهذه السنة، مع العودة إلى النظام العادي والتخلي عن نظام التفويج، اكتظاظا كبيرا في المؤسسات التربوية وهذا نتيجة عدم إنجاز عشرات المؤسسات لأسباب مختلفة ومنها الحالات المتكررة لعدم جدوى عروض المشاريع، نظرا لتقييم الأسعار المنخفضة من طرف الإدارة.

وفي الجانب البيداغوجي، الكل يتكلم عن وزن المحفظة الثقيل وأثره السلبي على صحة التلميذ والكل تكلم عن إيجاد حل للمشكلة هذه السنة، غير أننا لم نجد حلا للمعضلة، وقد اقترح بعض المجتهدين أن يقسم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء، لتمكين التلميذ من حمل محفظته.

وبشأن رقمنة الكتب المدرسية فهي ليست حلا عمليا وستفقد العملية التعليمية قيمتها.

إنشغال آخر لفئة ربما هي منسية وهم أعوان محو الأمية، الذين يطالبون بتغيير نمط توظيفهم من عقد محدد المدة إلى عقد غير محدد المدة، واعتماد رؤية جديدة لمحو الأمية، تضمن استمرارية عقودهم.

قطاع التعليم العالي:

الوضعية الاجتماعية لأساتذة التعليم العالي، وخصوصا ملف السكن الذي يمثل مشكلا حقيقيا للأساتذة، سواء على مستوى الأساتذة الذين لم يستفيدوا من سكنات وظيفية أو على مستوى الأساتذة الذين لم يستفيدوا كسابقيهم من التنازل عن سكناتهم التي شغلوها منذ سنوات طويلة، هذا في الوقت الذي حرموا من جميع صيغ السكنات الأخرى: الاجتماعي، التساهمي والترقوي.

نقطة أخرى، مهمة جدا، أرجو أن ينتبه الجميع لها، وهي وضعية التنظيمات الطلابية في الجامعة؛ للتنظيمات الطلابية في الأصل دور مهم داخل الحياة الطلابية، باعتبارهم شريكا اجتماعيا يدلي برأيه في تسيير الشأن الطلابي، ولكن في أغلب الجامعات في الوطن نرى عوضا عن أداء هذا الدور.. المهم أن بعض التنظيمات أصبحت تعطل المؤسسة الجامعية عن أداء دورها العلمي والبيداغوجي وباتت قضية...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمان قنشوبة؛ الآن الكلمة للسيد محمد بوبكر، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بوبكر: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على رسوله الكريم.

المجاهد الفاضل، السيد صالح ڤوجيل، رئيس المجلس،

السيد الوزير الأول المحترم، وأعضاء الحكومة الحاضرون معنا،

الزميلات والزملاء أعضاء المجلس،

الإعلاميون والحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية أهنئ الحكومة على ما قامت بتحقيقه من مخطط عملها خلال السنة الماضية، وأشكر السيد الوزير الأول، على التزامه الدستوري مع البرلمان، بعرضه لبيان السياسة العامة للحكومة، وهي فرصة للتقييم، وفرصة لتسليط الضوء على النقائص من أجل الاستدراك، لأن الهدف المشترك الذي يجمعنا هو خدمة الوطن والمواطن بأفضل طريقة ممكنة، وهو ما يتابعه ويحرص عليه شخصيا السيد رئيس الجمهورية.

مساهمتي في هذا النقاش سترتكز على المحاور التالية وتتوزع بين قطاعات الصحة والتعليم العالي والتربية الوطنية.

وسؤالي موجه للسيد الوزير الأول:

الجزائر مفتوحة على عدة ورشات: اجتماعيا، سياسيا، اقتصاديا، تشريعيا ودبلوماسيا، وفي هذا الصدد كان للسيد الرئيس اهتمام وتوجيه خاص لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، حيث أكد على ضرورة أن تأخذ الجامعة الدور الريادي، كقاطرة للاقتصاد الوطني.

هذا التوجه يقود حتما إلى ضرورة إصلاح منظومة التعليم العالي بشكل عميق، بداية من القضاء على الاكتظاظ، وتحسين نوعية التكوين ومحتواه، وصولا إلى الرقمنة في جميع الجامعات وكذا وزارات الجمهورية.

ونعلم صباحا تثبيت الوزير منصة رقمية لإيداع ومتابعة رسائل الدكتوراه، وهذا ما يبين لنا بأننا نتقدم.

بالنسبة لقطاع التربية الوطنية، فمشكل الاكتظاظ مازال يفرض نفسه كأحد التحديات التي يجب العمل عليها.

أيضا يجب الإشارة إلى فئة الأطفال مرضى التوحد وكذا الأطفال الذين يعانون اضطراب في اللغة، ماذا تعتزم الوزارة الوصية من إجراءات تتخذها لفائدة هذه الفئة؟

بالنسبة لقطاع الصحة:

وزير الصحة مختص وذو خبرة في المهمة، فقد أمر السيد رئيس الجمهورية بضرورة إنجاز ثلاثة مستشفيات متخصصة في معالجة الحروق على مستوى الجهات الثلاث للوطن.

بالنسبة للعاصمة، عدد الأسرة قليل، بالنسبة للشرق، الحروق الشديدة تعالج في المستشفيات العامة، لكن ولاية وهران محظوظة فلديها الوالي السيد سعيد سعيود، رجل قرار وهو حريص على تطوير القطاع؛ إذن، لدينا مستشفى به 125 سريرا وسيفتح، إن شاء الله، عن قريب وسيغطي جهة الغرب وجهة الجنوب وكذا باقي مناطق الوطن.

كما أنه لدينا بعض الاقتراحات:

– فتح وإنجاز وحدة للرعاية أو ما يسمى بالرعاية التلطيفية أو الملطفة (Les Soins Palliatifs) وقسم أمراض الشيخوخة وطب كبار السن، هي غير موجودة بالجزائر.

– فتح عيادة جراحية متنقلة، نحن نحتاج إلى المزيد من المعدات ولا نحتاج أسرة للمستشفيات، نريد أن نواكب الطب الحديث.

بخصوص التعاقد، سيدي الوزير الأول، وأنتم على دراية، وكنا قد عقدنا اجتماعا في الباهية ولاية وهران مع السيد سعيد سعيود، تمت مناقشته خلال انعقاد أشغال الملتقى الوطني حول تجديد المنظومة الصحية، لكن هذا الملف عاطل ويلقى صعوبات كثيرة، مما يتطلب إعادة النظر فيه بطريقة تراعي الفعالية الإدارية والمردودية المالية، وهذا يدفعنا بالعمل من أجل رقمنة القطاع الصحي والاستشفائي وتوفير الإطارات البشرية المؤهلة لتسيير الهيكل الصحي بطرق حديثة، وضرورة ترقية اللغة الإنجليزية كلغة علمية في التكوين والبحث.

وختاما؛ أتوجه بتحية تقدير للسيد رئيس الجمهورية ومن خلاله لكافة الدبلوماسيين الجزائريين على العمل الجيد الهائل الذي قاموا به خلال الفترة الأخيرة، والتي بفضل عملهم وبتوجيهات السيد الرئيس، استعادت الجزائر مكانتها الدولية والإقليمية، كما نتمنى النجاح للقمة العربية القادمة التي ستنعقد في الجزائر لتكون قمة من أجل فلسطين وقمة للمّ شمل العرب.

علمنا صباحا أن الجزائر تمكنت من الحصول على مقعد في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وهذا مفخرة للجزائر...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بوبكر؛ الكلمة الآن للسيد محمد روماني، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد روماني: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول المحترم، وطاقمه الحكومي المحترم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرين،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهنئكم بداية بمولد سيدنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم.

نحن في حزب حركة البناء، نثمن صدور بيان السياسة العامة للحكومة في آجاله القانونية، تنفيذا لأحكام المادة 111 من الدستور، فتلك خطوة جيدة بلا ريب في مسار التغيير، نحو جزائر جديدة حقا وليس مجرد شعار، وبما أن بيان السياسة العامة للحكومة يتناول حصيلة النشاطات والأعمال التي أنجزتها الحكومة في إطار تجسيد الأهداف التي تم تحديدها مسبقا في مخطط عمل الحكومة، كنا نتمنى إرجاء التعديل الحكومي لما بعد البيان، حيث يمكن محاسبة القائمين بمختلف أعمال الحكومة وبصرف النظر عن ذلك نسجل بعد اطلاعنا على بيان السياسة العامة للحكومة ست ملاحظات:

1 – ضعف لغة الأرقام في بيان الحكومة متمثلا في قلة البيانات والمؤشرات الاقتصادية الأساسية، النقدية والمالية، التي تعكس الأداء الاقتصادي مثل معدل النمو الاقتصادي لسنة 2022، مقارنة بغيره من السنوات، إلى جانب الأرقام المعبرة عن الناتج الداخلي الخام ونصيب الفرد منه ومعدل البطالة وحجم التدفقات الرأسمالية الواردة ونسبة مساهمة الصناعة بشكل عام والصناعة التحويلية بوجه خاص، خاصة خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام، ذلك لأن التقييم الحقيقي يستند إلى لغة الأرقام.

2 – ما يتعلق بفوضى الأسعار والندرة والتموين غير المنتظم لبعض السلع الأساسية، ما يترتب عنه طوابير لا تشرف مع ما يتطلع إليه الشعب في الجزائر الجديدة، كل ذلك يجب أن يعالج وفق رؤية دقيقة، تعتمد على تشخيص أدق.

3 – لا يزال توازن الميزان التجاري يعتمد على المحروقات، مما يؤشر على بطء وتيرة الإقلاع الاقتصادي وربما عدم تبلور خطة اقتصادية ناجعة للخروج من التبعية للنفط.

4 – يعكس بيان الحكومة فيما يتعلق بالمنظومة التربوية النظرة القاسية إلى قطاع التربية الحساس والاستراتيجي، والذي أثبت تجارب الدول التي كانت معنا في رابطة الدول المتخلفة فخرجت من التخلف بفضل النظام التعليمي المدروس بعناية فائقة، والذي يركز على مستوى البرامج وليس الهياكل فقط.

5 – حسب بيان الحكومة لا يزال نظامانا المصرفي والمالي غير جاهزين لمواكبة التطورات الهائلة في هذا المجال.

6 – إن لم تتغير سلوكيات بعض مسؤولي الدولة في

ممارسة السلطة المخولة لهم قانونيا سيظل المواطن يشعر بأن الجزائر الجديدة مجرد شعار من تلك الشعارات التي قادت البلاد إلى قعر الهاوية.

وبعد تلك الملاحظات الست، سوف أطرح في عجالة بعض الانشغالات المحلية المتعلقة بالولاية:

1 – في قطاع التربية، نسجل نقصا كبيرا في الهياكل التربوية، لمواجهة الاكتظاظ الكبير، أخص بالذكر هنا ضرورة استحداث متوسطات وثانويات بشكل عاجل بولاية تيميمون عامة، وبالخصوص إنجاز متوسطتين ببلدية طالمين، التي وصل بها الاكتظاظ إلى حد منع التلاميذ من الالتحاق بالدراسة إلى يومنا هذا، إذ كيف لمتوسطة بنيت لتستوعب 300 تلميذ، فإذا بها تواجه أكثر من 900 تلميذ، وهنا أفتح قوسا بالنسبة لبلدية طالمين، التي تضم أكثر من 20 ألف نسمة، بعد أن كانت الخرجة الإعلامية الأولى للسيد رئيس الجمهورية من هذه البلدية، والاجتماع الأول للحكومة كان الكل يتأسف، لكن القاسم المشترك هو أنها بقيت على حالها وبقيت... أدنى أمور التنمية فيها، إذ بلغت فيها نسبة التغطية بخطوط الصرف الصحي 2 ٪ في هذه البلدية، كما يجدر لفت الانتباه إلى أن المدراء في المتوسطات والثانويات يعانون أشد المعاناة في التسيير المالي، نظرا إلى الميزانيات المالية الضعيفة التي تعطى لهم، لاسيما فيما يخص التسيير المالي البيداغوجي، وبالتالي ينبغي رفع الدعم المالي بشكل عاجل.

2 – فيما يتعلق بقطاع الفلاحة، خصوصا فيما يتعلق بتطهير العقار الفلاحي للمساحات الكبرى، حيث بلغت نسبة الاستغلال 4 ٪ فقط من المساحة الإجمالية بالنسبة لشعبة القمح، وكان المردود ممتازا، حسب تصريح السيد الوزير، مع ضرورة دعم الدولة من حيث الكهرباء، وكذا فتح مسالك فلاحية وإعطاء الفرص للشركات الوطنية، ككوسيدار وسوناطراك للاستثمار في هذا المجال.

3 – متعلقة بقطاع الشؤون الدينية، ويتعلق الأمر بضرورة إنشاء معهد لتكوين الأئمة، خصوصا وأن الولاية تقع في مركز تحيط بها ولايات من جميع نواحيها.

4 – بخصوص قطاع الأشغال العمومية، والحديث هنا عن ضرورة التدخل العاجل لإصلاح الطريق الرابط بين البيض –تيميمون، الذي بات محفوفا بخطر الموت ونسجل رد الوزير السابق على السؤال الكتابي لأحد الزملاء الأعضاء، بأنه تم التقرب من مخابر جامعية وطرح إشكالية زحف الرمال، لإيجاد حل، إلا تهكما بنا نحن كأعضاء خاصة وكسكان المنطقة عامة، إلى جانب الطريق الرابط بين بلديتي تيميمون وطالمين بمسافة 24 كلم، الذي تجاوز مدة الإنجاز ولم ير النور بعد والمتكفل بالمشروع للأسف شركة وطنية.

5 – قطاع الصحة، فولاية تيميمون الشاسعة مساحة والتي تضم 10 بلديات، تتراوح المسافة بين كل بلدية وأخرى من 70 إلى 90 كلم، مع ذلك بها مؤسسة استشفائية وحيدة متهالكة، حسب تصريحات الوزير الأسبق، مما يستوجب وبشكل عاجل استحداث مستشفى جديد بالولاية واستكمال مستشفى 120 سريرا بدائرة أوقروت واستحداث مستشفى جديد بكل من دائرة تينركوك وشاروين...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد روماني؛ الآن الكلمة للسيد المهدي براهيمي، فليتفضل مشكورا.

السيد المهدي براهيمي: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول،

السادة الحضور كل باسمه وكل بمقامه.

من لا يشكر الناس لا يشكر الله، فلهذا يجب قول كلمة الحق، في السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في اتخاذه قرارات جريئة وشجاعة تخدم المواطن والوطن وهذا ما أكده في اجتماعه الطارئ يوم أمس، على محاربة وقمع المضاربين والضرب بيد من حديد، لأنها أصبحت تهدد السكينة في البلاد.

ما يشد انتباهي، سيدي الوزير الأول، من خلال مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة في البرلمان، هو احتجاج أعضاء على عدم استقبالهم من طرف الوزراء ونحن الآن في سنة 2022، للأسف نحن نفتقد هذه الديموقراطية التشاركية، رغم أنه هناك مسؤولين مثلا في ولاية وهران، السلطات المحلية وعلى رأسها السيد الوالي يشرك الأعضاء في القضايا التي تعني المواطن وانشغالاته وهذا ما يقوي العلاقة بين المنتخبين والسلطات من أجل

راحة ومصلحة المواطن، مع العلم أنه يشاركنا ويستدعينا كل أسبوع للاجتماع في المجلس التنفيذي.

سيدي الوزير الأول،

الدولة قوية بمؤسساتها ونحن نمثل هذه المؤسسات، من خلال بيان السياسة العامة للحكومة، أود أن أتطرق إلى بعض النقاط في مختلف القطاعات.

الفلاحة نعول عليها أن تكون هي قاطرة التنمية الاقتصادية في الجزائر الجديدة، إلا أن العقار الفلاحي ينتظر التسوية (هذا فيما يخص الفلاحين – سيدي الوزير الأول – الذين لهم الأراضي من دون وثائق)، وكذا عقود الامتياز التي هي مجمدة منذ سنين.

فهل هناك أمل في حل هذا المشكل في أقرب الآجال؟

كما توفرت الإرادة السياسية في إيقاف استيراد الوقود يمكنها أن تشمل أيضا الحليب المجفف وذلك بتشجيع الاستثمار في تربية الأبقار.

سيدي الوزير الأول،

تولي الدولة اهتماما كبيرا لقطاع السياحة وهذا ما أبرزه صالون السياحة الأخير وعلى ما تكتنزه الجزائر من مقومات هائلة، إلا أن الكثير من مناطق التوسع السياحي (ZET) تعاني إلى حد الآن، من مشكل عدم الفصل ما بين الفلاحة والسياحة وهذا ما يعرقل تنمية النشاط السياحي.

أما بالنسبة لقطاع الصحة، أتكلم عن (الوزارة السابقة)، ورغم كل الجهود المبذولة والتي تكثفت أثناء جائحة كورونا وبعدها، إلا أن ولاية وهران وفي بلدية واد تليلات بكثافة سكانية تجاوزت تقريبا 150 ألف ساكن لحد الآن، المستشفى توقفت به الأشغال وهذا المشروع كانت بدايته سنة 2014.

أنقل هذا الانشغال لسكان واد تليلات، الذين يأملون أن تستأنف الأشغال ليستطيع أن يستفيد منها ساكنتها ونتمنى أن يندرج في قانون المالية لسنة 2023.

فيما يخص مستشفى 1 نوفمبر فهو في حالة تسيير كارثية، لذا يجب إعادة النظر في تسييره بتنصيب مدير ذي خبرة وكفاءة.

أيضا، سكان دائرة بوتليليس يطالبون ببناء مستشفى جديد يتسع لـ 240 سريرا، حيث قدرت الكثافة السكانية تقريبا بـ 120000 ألفا، وهذا بعد بناء حي عدل الجديد بـ(مسرغين)، في حين مستشفى الكرمة، قديل، الحروقات كلها منتهية الأشغال ولكنها من دون تجهيز منذ 3 سنوات.

بالنسبة لمستشفى مكافحة السرطان يجب التكفل بطريقة استعجالية، ولم لا عقد شراكة مع العيادات الخاصة للتكفل السريع بالمرضى، لأن السرطان لا يرحم.

سيدي الوزير الأول،

أناشدك، منذ شهر ومرضى السرطان يعانون، والشعب محتاج لأموال الدولة، لم لا نخصص للحالات المستعجلة لمرضى السرطان تعاقدات مع العيادات الخاصة المتخصصة؟ لماذا نبقى فقط نشاهد الناس وهي تموت؟! فمن كان يعطي 10 فهو الآن يعطي 20..

سيدي الوزير الأول،

يجب أن نولي هذا الانشغال المستعجل اهتماما كبيرا وبنسبة كبيرة.

بالنسبة لقطاع المياه، رغم الجهود الكبيرة التي بذلت في ولاية وهران، إلا أنه حاليا يعرف توزيع المياه انقطاعا كبيرا يصل أحيانا لأسبوع، ولون المياه عندما يكون موجودا تكون بلون الصدإ، سيدي الوزير، وهذا يعكس الحالة المهترئة لقنوات توزيع المياه التي تتطلب تغيير هذه القنوات على مسافة 13 كلم، حيث يقدر مبلغ المشروع 2.7 مليار والذي طرح على وزارة الموارد المائية في سنة 2020.

كما أضيف أيضا، نقلا عن معاناة سكان طفراوي منذ زمن بسبب عدم ربط قنوات توزيع المياه مع بلدية واد تليلات التي هي في حالة مستعجلة.

كما ننتظر تجسيد قرار السيد رئيس الجمهورية في إنشاء وكالة مختصة في تسيير محطات مياه البحر.

وفي نفس السياق بلدية عين الترك، تنتظر المحطة العائمة لتصفية المياه (Station Flottante) التي أعطى بشأنها السيد رئيس الجمهورية تعليمة خلال زيارته الأخيرة لولاية وهران.

أما بالنسبة للتجارة، السيد وزير التجارة، لاحظنا في الآونة الأخيرة غياب كلي للمواد الاستهلاكية الضرورية للمواطن بالأسواق المحلية.

تكلمتم مرارا وتكرارا عن تخفيف أسعار الحليب، الزيت والدقيق ولكن لحد الآن لم نر أي شيء من خلال خطة عملك الفاشلة.

سيدي الوزير الأول،

من خلال بيان السياسة العامة تكلمتم عن الفائض التجاري وأنا بصفتي عضو مجلس الأمة لا أتباهى بهذا الفائض لأنه راجع لتوقيف – بصفة كبيرة – الاستيراد

حيث إن له انعكاس سلبي كبير، كغلق المصانع وتسريح العمال من دون إيجاد بدائل حقيقية.

فيما يخص وكالة (ALGEX) هناك تعطيل للتحصل على رخصة الاستيراد عمدا وهذا يعني تعطيل للمشاريع.

آخر تعليمة التي صدرت فيما يخص استيراد السيارات أقل من 3 سنوات، نأمل أن ترافقها إجراءات تنظيمية وجمركية بما يتماشى وما ينتظره المواطن.

أما السكن الذي يعتبر من أهم انشغالات المواطن نرفع إليكم، سيدي الوزير الأول، انشغالا مهما وهو غياب شبه تام لكل المرافق الحيوية...

(مهمة للساكنة من ملاعب، مساحات خضراء، عيادات صحية مقرات للأمن، مدارس، عدد طلبات السكن الاجتماعي في ولاية وهران وصل إلى 17400 طلب.

هل لسيادتكم استشراف وبدائل لحد ضغط السكن الاجتماعي؟).

السيد الرئيس: شكرا للسيد المهدي براهيمي؛ الآن الكلمة للسيد الحاج عبد القادر قرينيك، فليتفضل مشكورا.

السيد الحاج عبد القادر قرينيك: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم، ومن خلالكم الطاقم الحكومي،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود أولا، أن أشكر السيد الوزير الأول، لتقديمه لهاته الوثيقة محترما بذلك المادة 111 من الدستور، في جو من المكاشفة والمصارحة لتنوير الرأي العام وتعزيزا وتكريسا لمبدإ الفصل بين السلطات والمادة 7 و8 من الدستور في ممارسة الشعب لحقه في الرقابة وتقييم عمل الحكومة من خلال ممثليه في البرلمان.

سابقة في إصلاح الممارسة السياسية في ظل بناء الجزائر الجديدة تحت القيادة الرشيدة للسيد رئيس الجمهورية، لنثمن فيها دور الدبلوماسية في الجزائر، البلد القارة، الذي عاد ليكون بلدا محوريا له المكان والمكانة الإقليمية والدولية بفضل الحراك الدبلوماسي الذي قام به السيد رئيس الجمهورية، من خلال نشاط دبلوماسي مكثف، محافظا على الثوابت في الدفاع عن القضايا العادلة في العالم وعدم التدخل في الشأن الداخلي للدول وعدم الانحياز، وإن هذا الدور سيتوج، إن شاء الله، بانعقاد القمة العربية المزمع اجتماعها في الفاتح من نوفمبر، وما نيل مقعد في مجلس حقوق الإنسان بجنيف تحت لواء الأمم المتحدة والترشح للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن إلا دلالة على مكانة الجزائر ودورها كفاعل أساسي في إرساء السلم والاستقرار والأمن في فضائها الإقليمي والعربي، ومع الأسف، على عكس هاته الحركية لم تعرف ديبلوماسياتنا المنتشرة في العالم نفس الوتيرة في تجسيد برنامج رئيس الجمهورية، فيما يخص بعث الديبلوماسية الاقتصادية في التسويق والترويج للجزائر كوجهة للاستثمار والسياحة ومرافقة المصدرين الجزائريين للولوج لمختلف الأسواق العالمية والإفريقية خاصة.

السيد الوزير الأول،

كنت أود أن أتكلم عن نقص بعض المواد الأساسية في السوق وغلاء الأسعار الذي أنهك العائلة الجزائرية، وانخفاض القدرة الشرائية بفعل المضاربة والتهريب واستيراد التضخم العالمي ولكن بعد اعتذاركم للشعب من قبة البرلمان، الأمر الذي ترك أثرا طيبا عند الشعب الذي لمس صدقا في كلامكم وصراحة كنا نفتقدها، الأمر الذي يحرص عليه السيد رئيس الجمهورية شخصيا، وما تترجمه مخرجات الاجتماع الخاص الذي ترأسه السيد رئيس الجمهورية الأمس، في حماية القدرة الشرائية وردع المضاربة.

فيما يخص الجماعات المحلية، كما تعرف السيد الوزير الأول، أن معظم بلديات الوطن تعاني من ضيق مالي في التسيير وتعتمد أساسا على إعانات الدولة، لذا يجب الإفراج عن قانون البلدية والولاية الذي يمنح للبلدية دورا اقتصاديا لخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل، ومن هذا المنطلق أقترح مشروعا يجمع بين الجماعات المحلية والطاقات المتجددة ووزارة الطاقة، على سبيل المثال ولاية النعامة التي كانت قد استفادت من مشروع لتوليد

الطاقة الشمسية بقدرة 20 ميغاواط، والتي تحصلت عدة مرات على المركز الأول عالميا من حيث الإنتاجية، لهذا الأمر أرى أن تكون ولاية النعامة نموذجا تجريبيا لتزويد 12 بلدية بمحطات مماثلة بإجمال إنتاج 240 ميغاواط التي تربط بالشبكة الوطنية، مما يساهم في رفع مداخيل البلديات وتوفير فائض من الطاقة لتعزيز التصدير.

نثمن كل قرارات السيد رئيس الجمهورية، الذي يولي اهتماما كبيرا لقطاع الفلاحة وما أفرزته مجالس الوزراء تباعا، نذكر منها: رفع سعر شراء الحبوب من المنتجين، دعم اقتناء الأسمدة لزراعة الحبوب، وما أفرزه مجلس الوزراء الأخير بمنح رخص استيراد للآلات الفلاحية الأقل من 5 سنوات.

محليا كذلك إنجاز شبكة في الكهرباء الريفية لولاية النعامة التي وصلت نسبة 930 كلم، هذا بفضل حرص كل السلطات وعلى رأسهم السيد الوالي والقطاعات المعنية.

يجب الإلتفات إلى إرجاع مكانة الريف ودوره في تحقيق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية وقطاع تربية الأغنام وإنتاج اللحوم الحمراء، الذي أثر عليه الجفاف بفعل التحول المناخي وغلاء الأعلاف، ما يهدد هذه الشعبة من الاندثار.

فيما يخص الحليب، السيد الوزير الأول، أتعلمون أننا ندعم حليب البودرة بما يعادل تقريبا 70 دج لكل لتر؟ حقيقة هذا مجهود تبذله الدولة لتوفير هذه المادة الحيوية، لكنه ليس بحل مستدام، لأننا بطريقة غير مباشرة ندعم الفلاحين الأوروبيين على حساب الفلاح الجزائري الذي لم يستفد من رفع منحة إنتاج الحليب منذ 12 سنة تقريبا، رغم غلاء الأعلاف وارتفاع كل الأسعار، لذا يجب توجيه الدعم للإنتاج المحلي بتحفيز المربين:

أولا، برفع منحة إنتاج الحليب.

ثانيا، إنشاء مشاتل لإنتاج الأبقار الحلوب باستعمال تقنيات التلقيح الاصطناعي، مع العلم أن الكوادر البشرية موجودة.

ثالثا، تحفيز المربين للحفاظ على إناث الأبقار وعدم بيعها أو دفعها للذبح، بتحفيزهم للحفاظ على هذا المنتوج.

تشجيع الفلاحات العلفية التي أعطت نتائج جد مرضية في الجزائر، كالبرسيم والذرة العلفي والشمندر العلفي.

رابعا، تدعيم أنظمة السقي للفلاحين منتجي الأعلاف.

خامسا، معالجة مختلف صيغ الامتياز الفلاحي وتحرير العقود للمستفيدين لتمكينهم من مباشرة استثماراتهم.

السيد الرئيس،

إسمحوا لي من خلال سيادتكم أن أوصل مناشدة سكان ولاية النعامة في رفع التجميد عن بعض المشاريع التي تمس حياة المواطن في مختلف القطاعات، منها:

– تحسين نوعية الماء الشروب لكل من بلدية البيض والتواجر.

– مشروع مستشفى 60 سريرا بعسلة، المركب الأولمبي ومعهد تكوين إطارات التربية والجسر الميكانيكي ببلدية عين الصفراء.

– عيادتين بكل من بلديتي موغرار وقصدير.... (وتسوية الوضعية المالية لمستشفى الإخوة شنافة بمشرية، طريق البنود، قرية شيخ بوعمامة، مراكز التكوين المهني، قاعة الرياضيات بتيوت، مشروع 2000 مقعد بيداغوجي بالمركز الجامعي النعامة وازدواجية الطريق رقم 06 ورقم 22، تدعيم الولاية بسيارات الإسعاف.

كما لا يفوتني أن أؤكد أن التواصل ما بين البرلمان والوزارة يحل الكثير من المشاكل، لهذا وجوب استقبال الوزراء للأعضاء أمرا ضروريا، ومن هذا المنبر أشكر الكثير من الوزراء الذين فتحوا أبواب مكاتبهم لنا، السيد وزير الفلاحة، التكوين والصناعة، السيد وزير الطاقة، السيدة وزيرة التضامن ومؤخرا السيد وزير السكن مشكورا، على القرارات الإيجابية التي اتخذها وإيفاد لجنة التحقيق للنظر في انشغالات الأعضاء، وشكرا).

السيد الرئيس: شكرا للسيد الحاج عبد القادر قرينيك؛ الكلمة الآن للسيد محفوظ بوصبع، فليتفضل مشكورا.

السيد محفوظ بوصبع: شكرا سيدي الرئيس المحترم، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم، والطاقم الوزاري الأفاضل،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الصحافة والإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

بادئ ذي بدء، الحكومة مشكورة على الجهود التي بذلتها في وضع مخطط عملها من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، حيز التطبيق على مدار سنة كاملة، وهو المخطط الذي حظي بتزكية غرفتي البرلمان؛ ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله.

كما نثمن هذه الحصيلة السنوية بالنظر إلى عديد المؤشرات الإيجابية التي أبان عنها الأداء الحكومي في مختلف القطاعات، لاسيما في الجانب الدبلوماسي بتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية وما حققته لفائدة الاقتصاد الوطني، والإجراءات المتخذة من أجل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، على غرار الاهتمام بمناطق الظل وتلبية حاجيات ساكنتها من فتح وتعبيد مسالك الطرق والربط بشبكة الكهرباء والغاز والماء الشروب والنقل والإطعام المدرسيين، وكذا استحداث منحة البطالة، تسوية عقود ما قبل التشغيل، إعادة النظر في الأجور بصفة عامة، إضافة إلى التدابير المتخذة لتعزيز دعائم النمو، لاسيما قطاع المناجم وتثمين الإنتاج الوطني وتطوير المنشآت القاعدية والبنى التحتية وتعزيز اقتصاد المعرفة والتحول الطاقوي والرقمي..

وبخصوص قطاع المناجم، فإن ساكنة ولاية تبسة الحدودية استحسنت كثيرا مباشرة الحكومة استغلال منجم ما يسمى بالشركة الجزائرية الصينية للأسمدة، المتعلقة بهذا المشروع بالنظر إلى الإضافة النوعية التي يتيحها بتوفير مناصب شغل لفائدة الفئة القادرة على العمل بولايتنا، التي يرتفع عددها ويتزايد من سنة إلى أخرى، وهي تتوق للحصول على مناصب عمل طال انتظارها وأضحى حلما بعيد المنال، بسبب غياب المنشآت والمصانع وورشات الإنتاج بولايتنا.

لا يمكن الحديث عن إقلاع اقتصادي شامل مثلما حدده السيد رئيس الجمهورية، دون مرافقة بتنمية محلية قائمة على أساس صلب، وهنا تبرز أهمية إصلاح قواعد تسيير الجماعات المحلية والمالية، وهو العنوان الأبرز للقاء الحكومة مع الولاة الأخير.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

إن الشكر والتثمين لا يعفيان من تسجيل بعض النقائص والثغرات في حصيلة الأداء، فبالرغم من تحقق بعض... بفضل المتابعة الشخصية للسيد رئيس الجمهورية، في القرارات الهامة خلال اجتماعات مجلس الوزراء، والتي – للأسف – الكثير منها لا يجد طريقه للتطبيق والتجسيد في الميدان، مما جعل المواطن في حيرة من أمره.

لماذا هذا البون بين القول والفعل؟! بين القرارات والتطبيق؟!

فهناك حقيقة إخفاقات تستدعي الاستدراك والتصحيح والتقويم، فقطاع الفلاحة رغم ما حققه من نتائج مشجعة يبقى بعيدا عن لعب الدور المرجو منه في تحقيق الأمن الغذائي الذي لا يمكن فصله عن الاستقلال السياسي وهذا بسبب التبعية في تأمين الحبوب والحليب، التي تبلغ حوالي 3.5 مليار دولار.

ضرورة توفير غرف التبريد وصوامع التخزين.

إعادة النظر في خارطة توزيع الحليب على المستوى الوطني.

كما لاتزال سوق المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع تسجل تذبذبا بعد الذي عرفته مطلع السنة الجارية، مثل زيت المائدة والحليب..

السيد الوزير الأول المحترم،

بخصوص ميناء الحمدانية بمدينة شرشال، نود سماع السيد الوزير، لمدنا بتفاصيل أوفى حول سير هذا المشروع الهام، باعتبار أن المعلومات حوله شحيحة، مع العلم أن إنجاز هذا الميناء سيسمح بفك العزلة عن البلدان الإفريقية التي ليس لها منافذ بحرية، ويسمح أيضا برسو البواخر والسفن الكبيرة، بدلا من رسوها في موانئ الدول الأوروبية.

وبشأن ملف السيارات، فإننا نبارك ونثمن قرار السيد رئيس الجمهورية الأخير.

أما بالنسبة إلى القمة العربية التي ستحتضنها بلادنا يومي الفاتح والثاني من شهر نوفمبر، فإن الآمال معقودة عليها في لم الشمل وتقريب وجهات النظر وترقية العمل العربي.

لا يفوتني توجيه تحية تقدير وإكبار إلى الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، نظير استماتته في الدفاع عن الوحدة والسلامة الترابية لوطننا المفدى.

السيد الوزير الأول المحترم،

من هذا المنبر أتمنى للحكومة كامل التوفيق في مواصلة

تجسيد التعهدات الأربعة والخمسين للسيد رئيس الجمهورية، وذلك بالعمل على تدارك النقائص المسجلة طيلة سنة كاملة من العمل وتعضيد الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي وذلك هو رهان الحكومة...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محفوظ بوصبع؛ الكلمة الآن للسيد الطاهر غزيل، فليتفضل مشكورا.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير، الوزير الأول المحترم، أهنئكم بالثقة التي وضعها فيكم السيد رئيس الجهمورية وأنتم أهل لها.

أولا، نبدأ من ولايتي، ولاية غرداية.

السيد الوزير الأول،

ولاية غرداية، نهضت من محنة وكلكم عالمون بها، ولحد الساعة التنمية فيها ناقصة ونتمنى سيدي الوزير الأول، لو أنكم ترسلون لجنة للاطلاع، لأنه في الوقت الذي كان فيه سعر البترول منخفضا كنا نقوم بتهدئتهم، الآن ارتفع سعر البترول والدولة بخير والحمد لله، على الأقل المشاريع المجمدة والمشاريع غير الواضحة في ولاية غرداية، نتمنى أن يرفع عنها التجميد، هناك مستشفى في متليلي انتهت صلاحيته منذ 20 سنة، هناك مستشفى بالقرارة منذ 2008 وهو في طور الإنجاز، وفي بريان كل من مستشفى 160 سريرا و60 سريرا، لحد الساعة لم تنته بهما الأشغال، لست أدري لماذا؟!

ذهبت إلى القرارة بصفتي عضوا، دخلت إلى المستشفى وجدت الناس مستلقية فوق بعضها في مصلحة الاستعجالات، بلدية عدد سكانها أكثر من 80 ألف ساكن، دون الحديث عن حالة الطرق وغيرها... بيننا وبين حاسي الرمل مسافة حوالي 15 كلم، بين ضاية بن ضحوة وحاسي الرمل، لحد الساعة لا توجد طريق وعلى الساكنة قطع مسافة 100 كلم من أجل التنقل! هناك طريق لو تم إنجازه ستستفيد منه كل من متليلي وبريان وحاسي الرمل.

لدي وصية أريد إيصالها إلى السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد، المجاهدون في دائرة متليلي يبلغونك سلامهم ويقولون لك بأن تحرص على اللائحة التي وضعت لكي تصبح متليلي ولاية، هم يضعونها في رقبتك وهم يباركون لك..

..**(تصفيق)**..

السيد الوزير الأول،

نبدأ بوزارة الفلاحة ووزير الفلاحة، سيدي، اللحوم، أنا لست أدري، منذ قدوم السيد رئيس الجمهورية وفي أول اجتماع له قال حبذا لو أن سعر اللحم يصبح 1000 دج، ووضعها في حملته الانتخابية، لكن سعر اللحم الآن في الجزائر وصل إلى 2200 دج، وأتفاجأ بأنه في غرداية شاحنة أبقار قادمة من النيجر قاموا بذبحها وقتلها ودفنها، ما هذا؟! ذهبت إلى البيطري وسألته لماذا تم فعل ذلك؟! فأجابني بأنها أوامر تم تلقيها، بحثت في ماهية هذه الأوامر ووجدت أن فرنسا ومنذ 1954 وضعت قواعد تنص على أن الماشية القادمة من النيجر لا يجب أن تصل إلى المناطق الساحلية، لأن هذه الماشية غير ملقحة، أليس باستطاعتنا اتخاذ أي إجراء منذ ذلك الوقت! سيدي الوزير الأول، إنني أضع هذا الانشغال في "رقبتك" اتخذ لنا إجراء كأن يقوموا بتلقيح الماشية في الحدود.. سعر اللحم أكثر من 2000 دج، إنني مندهش كيف لمحدودي الدخل "القليل" ممن يتقاضى أجرة بـ 3 أو 4 ملايين سنتيم، هذا اللحم لن يراه أبدا...! في إفريقيا يأكلون اللحم بسعر رخيص، دول فقيرة تأكل اللحم بسعر رخيص ونحن في عز الجزائر اللحم غير موجود!

نبقى دائما في قطاع الفلاحة، السيد رئيس الجمهورية "كثر الله خيره" أقر زيادة بـ 2000 دج للفلاحين في القمح وقد فرحنا بذلك، لكن بعد مدة نتفاجأ بأن سعر الأسمدة ارتفع ليصل إلى 3 ملايين سنتيم للقنطار الواحد، أسعار الأسمدة ارتفعت وكذلك أسعار البذور، لا أعلم لماذا؟! فهذا فيه تضارب مع قرار السيد رئيس الجمهورية!

في المرة الماضية، سيدي الوزير الأول، قلت لك بأن الإنتاج سيزيد بفضل هذه الزيادة، لكن أقول لك الآن بأن الإنتاج لن يكون في هذه السنة، لماذا لن يكون؟! لأن 2000 دج التي فرح بها الفلاحون لم تكتمل ولم يتركوها

تكتمل.

أضيف وأقول، قرار فتح استيراد السيارات لأقل من 3 سنوات الذي فرح به الناس، نتمنى، إن شاء الله، ألا يحدث لهم مثل الفلاحين، الذين فرحوا وإذا بهم يتفاجؤون بزيادات من جهة أخرى، نتمنى، إن شاء الله، أن تدوم فرحتهم.

بالنسبة لوزير الأشغال العمومية، سيدي الوزير، أنت الرجل المناسب في المكان المناسب، لقد كنت في مجمع ناجح وقدمت إلى قطاع الأشغال العمومية، سأطلب منك شيئا واحدا، هو أن تفتح المجال للشركات العمومية الجزائرية كي تخرج وتستثمر في الخارج وفي دول إفريقيا، وتجلب لنا العملة الصعبة من إفريقيا، أنت واحد ممن كانوا يعانون من هذا المشكل، عندما كنت في المجمع من قبل، وأنت الآن على رأس وزارة الأشغال العمومية، لذا نطلب منك أن كل الشركات...

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطاهر غزيل؛ الآن الكلمة للسيد محمد رضا أوسهلة، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد رضا أوسهلة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول المحترم، أيمن بن عبد الرحمان،

الحضور الكريم مع حفظ الألقاب والمناصب.

إن تقديم السيد الوزير الأول، بيان السياسة العامة على قاعدة المادة 111 من الدستور، هو إجراء دستوري يعبر بوضوح عن الرغبة الراسخة والصريحة لدى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في السهر على احترام وحماية الدستور، كما تنص عليه أحكام المادة 84 من الدستور، وبأن جسد ذلك بتوجيه السيد الوزير الأول، للوقوف بمنبر مجلسنا الموقر، الأمس واليوم وغدا.

سيدي الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول،

إنني العضو المعين من طرف السيد رئيس الجمهورية، بالثلث الرئاسي بمجلس الأمة، أجد نفسي متضامنا ومدافعا مبدئيا وبمبدإ وعن قناعة عن برنامج رئيس الجمهورية، وعن مخطط عمل الحكومة المستمد منه، إلا أن ذلك لا يعفيني من إبداء بعض الملاحظات بين أسطر مداخلتي، أراها مجدية ومفيدة لإثراء الأداء الحكومي في تجسيد مخطط عمل الحكومة مستقبلا.

سيدي الرئيس الموقر،

السيد الوزير الأول،

لا ينكر إلاجاحد النعم ومنكر الجميل مجهودات الوزير الأول وأعضاء الحكومة، بطبيعة الحال، مع التفاوت المسجل والملاحظ في أداء الوزراء بين ضئيل النشاط والناشط النشيط منهم، وعلى رأس هؤلاء النشطاء ومن باب الإحسان لمن أحسن عملا أذكر:

– السيد وزير العدل، حافظ الأختام، بكثافة تكييفه للمنظومة التشريعية لقطاعه مع دستور الفاتح نوفمبر.

– السيد وزير السكن بكثافة إنجازه وتسليمه لآلاف السكنات وبعث إنجاز آلاف أخرى.

– السيد وزير العمل لسرعة تجاوب قطاعه مع قرار السيد رئيس الجمهورية، لتمكين الشباب البطال من منحة البطالة.

– السيد وزير التربية لسرعة تجاوبه مع قرار السيد رئيس الجمهورية، التاريخي لتعليم اللغة الإنجليزية بالسنة الثالثة ابتدائي.

وشخصيا، أستبشر خيرا بتعيين وزير مفعم بالخبرة والاقتدار على رأس قطاع وزارة الداخلية، حتى يعطي دفعا للجماعات المحلية وتسييرها.

السيد الوزير الأول،

إن تجسيد مضامين مخطط عمل حكومتكم ومخرجات مجلس الوزراء في اجتماعاته الدورية، هو تجسيد لا يمكن وصفه سياسيا واقتصاديا إلا بالجيد، بالنظر إلى الإكراهات الدولية الوطنية والمحلية التي تعملون فيها ووسطها.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى بعض الاختلالات التي تعتري أداء بعض القطاعات، التي سأذكرها دون إسهاب لضيق الوقت على رأسها:

أولا: أداء (ALGEX) هذه الوكالة والتي من المفروض أن تؤدي دورها الداعم والمشجع للمصدر، أصبحت تعرقل وتلعب دورا سلبيا في بعض الأحيان بالإجراءات التي تمس بالتصدير بسبب أرضيتها الرقمية وتجاوزات بعض

مستخدميها.

ثانيا: شركة الخطوط الجوية الجزائرية والمؤسسة الوطنية للنقل البحري، اللتان أصبحتا تشكلان هاجسا لجاليتنا الوطنية في الخارج التي تعاني الأمرين كل موسم صيف.

ثالثا: الأداء التواصلي للحكومة والهيئات العمومية مع المواطن عموما وأخص بالذكر التلفزيون العمومي الذي وإن أثمن عاليا إنشاء القنوات التلفزيونية الخاصة بالذاكرة، المعرفة والقناة البرلمانية.. إلا أنني أتساءل، السيد الوزير الأول، هل أنتم راضون عن أداء – مثلا – (CANAL ALGERIE)؟ هذه القناة التي من المفروض أن تشكل أداة تأطير وتأثير، بل ولوبي إعلامي لتحسيس وتوجيه الرأي العام لجاليتنا بالبلدان التي يستقرون بها، فأين نحن من هذا؟

سيدي رئيس المجلس المحترم،

السيد الوزير الأول،

لا مناص لي اليوم من أن أغتنم السانحة حتى أثمن بحق وعلى حق سياسة رئيس الجمهورية ونتائجها في كثير من المجالات السياسية، الاجتماعية، ولاسيما الاقتصادية والدبلوماسية.

فعلى صعيد المؤشرات المالية والاقتصادية، لقد أسهمتم، الأمس، في ذكر العديد من المؤشرات الإيجابية التي تعبر بحق عن القفزة النوعية الاقتصادية والمالية التي حققتها الجزائر في ظروف ووضع سياسي واقتصادي صعب خلال تبوء السيد رئيس الجمهورية، لسدة الحكم زادته الجائحة الوبائية العالمية تأزما، وكان لدى القرارات الهامة التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية في الاجتماعين الأخيرين الأثر الإيجابي لدى الفلاحين، خصوصا ولدى المواطنين عموما، وهما قرارا السماح باستيراد الجرارات الفلاحية والعتاد الفلاحي الأقل من خمس سنوات والسيارات السياحية الأقل من ثلاث سنوات، هما قراران، هامان ينبغي للحكومة مرافقتهما ومرافقة حسن تجسيدهما، وذلك بإعادة النظر في النظام الجمركي خلال مشروع قانون المالية لهذه المركبات المستوردة.

أما على صعيد السياسة الخارجية:

فتبادل الزيارات الرسمية على مستوى الرؤساء بين الجزائر والدول الجارة وأخرى الصديقة وحفاوة الاستقبال عند الضيافة والاستضافة هو خير دليل على عودة الجزائر إلى المقام الدولي اللائق بها وبتاريخها.

ثم من منا يغفل عن الصدى السياسي والدبلوماسي لنجاح الجزائر في استضافة وتنظيم الألعاب المتوسطية ونجاحها في تنظيم كأس العرب الأقل من 17 سنة، والنجاح المأمول، إن شاء الله، في تنظيم كأس إفريقيا للمحليين سنة 2023.

وسيشهد التاريخ لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، سعيه لجمع شمل الدول العربية التي ستتشرف أرض المليون ونصف المليون شهيد، باستضافة الملوك والرؤساء والقادة العرب في بلدهم الثاني في ذكرى الفاتح نوفمبر، تاريخ اندلاع ثورة التحرير المجيدة.

كل هذه الإنجازات الدبلوماسية، تأتي في خضم محيط دولي معقد دبلوماسيا وأمنيا، سواء في بؤر النزاع في العام، لاسيما في محيطنا الحدودي المباشر، أين تسهر عيون جيشنا الشعبي الوطني الباسل، سليل جيش التحرير الوطني، على تأمين حدودنا ووطننا، فتحية إكبار واحترام لجيشنا من قيادته إلى الجندي المرابط على أقصى نقطة حدودية من تراب وطننا المفدى.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، نفنى وتحيا الجزائر.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد رضا أوسهلة؛ الكلمة الآن للسيد حكيم طمراوي، فليتفضل مشكورا.

السيد حكيم طمراوي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

المجاهد رئيس مجلس الأمة، السيد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

إسمحوا لي في البداية أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالتهاني الخالصة إلى السادة الوزراء الجدد على الثقة التي وضعت فيهم للمساهمة في تنفيذ برنامج الحكومة، وعلى تجديد الثقة التي وضعت في شخص الوزير الأول، وبقية الأعضاء، متمنيا لهم النجاح والتوفيق في خدمة البلاد والعباد.

فعلا، كانت سنة اقتصادية مميزة بارتفاع قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية، كذلك الزيادة في قيمة الصادرات خارج المحروقات رغم الأزمات العالمية والترحيب الذي لقيه طلب الجزائر للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية للدول الأكثر نموا.

سيدي الوزير الأول،

من هذا المقام أود أن أعرج على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لعمل الحكومة.

جاء في الصفحة رقم 3 من بيان السياسة العامة، ميزان المدفوعات 8.89 مليار دولار، وكذا الصادرات خارج المحروقات نهاية جويلية 3.91 مليار دولار، ما هو مصدر المعلومة، سيدي الوزير الأول؟

جاء كذلك في الصفحة رقم 4، عملية الرقمنة، أود هنا أن أشيد بالمجهودات المبذولة في هذا المجال، إلا أننا نلح على المواصلة ورفع وتيرة العمل لتعميمها، وفي هذا الإطار نقترح عليك إنشاء قاعدة بيانات مدمجة تشمل كافة القطاعات، تكون لوحة التحكم فيها لدى الوزير الأول شخصيا، والتي تساعد على اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب.

أما فيما يخص القانون المصرفي والمالي في الصفحة رقم 16، فإن هذا الأخير لا يؤدي دوره الحقيقي في تمويل التنمية الاقتصادية، كيف يمكن – سيادة الوزير الأول – ترتيب هذا النظام؟

كذلك، يقع على عاتق عمل الحكومة إصلاح شامل لقانون النقد والقرض.

الصفحة رقم 18، مجال تحسين مناخ الاستثمار، في هذا المجال، أثمن قانون الاستثمار وهذا بشهادة الدول الأجنبية وخاصة إصدار النصوص التطبيقية الثمانية بخطوة إيجابية تحتسب للحكومة.

أقترح عليكم، السيد الوزير الأول، في هذا الإطار، إعداد خريطة وطنية للاستثمار لكل ولاية.

فيما يخص التحويلات الاجتماعية، إن الدولة الجزائرية هي دولة اجتماعية، كما هو مكرس في بيان أول نوفمبر وفي الدستور، ولاحظنا أن مجهودات كبيرة قد بذلت، لكن الحكومة تعهدت في مخطط عملها بمراجعة سياسة الدعم والتي تكلف الخزينة العمومية حوالي 16 مليار دولار سنويا، لكنها لم توضح لنا في بيان السياسة العامة التقدم المحرز في هذا الملف.

نسجل كذلك – بارتياح – الدور الفعال الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية النشيطة والاستباقية، واستعادة دورها المحوري المغيب منذ سنوات، خاصة في ظل عصر التحالفات.

أما فيما يخص الأمن والدفاع الوطني، فنحن نهيب عاليا بدور القيادة السياسية والعسكرية حول الاستراتيجية المتخذة والمجهودات المبذولة من طرف الجيش الوطني الشعبي، وذلك خلال الاستعراض العسكري في احتفال الذكرى الستين للاستقلال، والذي أبان عن الجاهزية والقدرات التي يتمتع بها جيشنا، كما لا أنسى كذلك كافة الأسلاك الأمنية المشتركة في التصدي للمخططات الدنيئة والتي تعمل على زعزعة الأمن والاستقرار، مستعملة وسائل مباشرة وغير مباشرة، كالحرائق، الهجرة غير الشرعية والمخططة..

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

أما فيما يخص ولاية الطارف التي تعرضت، كما تعلمون، إلى أيادي الغدر كباقي الولايات والتي تعتبر الأكثر تضررا، وفي هذا الإطار أترحم على أرواح الضحايا ونحسبهم عند الله شهداء، بالمناسبة أتقدم بالشكر إلى كافة المتضامنين داخل الوطن وخارجه، دون أن أنسى كافة السلطات المحلية والوطنية منها المدنية والعسكرية وأعضاء الحكومة وعلى رأسهم رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

هنا أطرح سؤالا، سيدي الوزير الأول:

ما هي الدروس المستخلصة خاصة وأنها قد سبقتها حرائق تيزي وزو السنة الماضية؟ وما هي الإجراءات العملية؟

نقترح عليكم، سيدي الوزير الأول، إنشاء لجنة من الخبراء على أوسع نطاق، لإنجاز دراسة علمية بغرض التصدي لمثل هذه الظاهرة.

سيدي الوزير الأول،

فيما يخص الطريق السيار شرق – غرب:

لماذا لم يفتح الطريق على مسافة 52 كلم، رغم انتهاء الأشغال به السنة الماضية، مقطع الذرعان –بوثلجة؟

وفي الأخير، سيدي الوزير الأول، ولاية الطارف تلتمس منكم التفاتة خاصة من أجل النهوض بالتنمية المحلية وقوفا

عند انشغالات الساكنة بالمنطقة، تضاف إلى المجهودات الجبارة التي تقوم بها السلطات المحلية.

نشكركم على كرم الإصغاء، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر والله المستعان.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد حكيم طمراوي؛ الكلمة الآن للسيد عبد الرحمان بلهيبة، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الرحمان بلهيبة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدة والسادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أتقدم إليكم، السيد الوزير الأول، بتهانينا على تجديد الثقة التي وضعت في شخصكم، وتمنياتنا لكم بالتوفيق في تسيير الحكومة، كما نهنئ الطاقم الحكومي والوافدين الجدد على ثقة السيد رئيس الجمهورية، ونسأل الله تعالى القدير أن يوفقكم في مهامكم جميعا.

كما نثمن القرارات المتخذة من طرف السيد رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء الأخير.

السيد الوزير الأول المحترم،

نحن اليوم بصدد مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، الذي يقدم سنويا للبرلمان، وذلك تنفيذا لأحكام الدستور لمناقشة الحصيلة السنوية لعمل الحكومة، وهو فرصة لنؤكد معا أن الحكومة والبرلمان في ظل تكامل مهامهما وضمن اختلاف الرؤى، فإن أولويتنا واحدة وهي الحرص على نجاح مسار بناء الوطن.

وانطلاقا من قناعتنا الشخصية، فإن جل الفصول الخمسة التي تضمنها بيان السياسة العامة للحكومة، وما تم إنجازه من إصلاحات سياسية ومؤسسات عميقة لا ينكره إلا جاحد؛ فالإصلاح الذي أراده السيد رئيس الجمهورية، إصلاح شامل متكامل، يمكن العدالة بأن تكون قوية وفعالة في جميع القطاعات، وهذا ما تم تنفيذه من خلال عصرنة ورقمنة وتسهيل إجراءات التقاضي وكذا تعزيز استقلالية القضاء، لاسيما من خلال إصدار القانون العضوي المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء.

كما ننوه بإجراء منحة البطالة التي ساهمت في ضمان كرامة الشاب الجزائري.

السيد الوزير الأول المحترم،

عملا منا على تجسيد الديمقراطية التي تعيشها الجزائر والمبنية على التوجه الصائب، رأينا من الضروري بمكان أن نلفت انتباه سيادتكم إلى بعض النقاط التي وجب طرحها في جملة من الانشغالات والنقائص التي يعاني منها سكان الجنوب الكبير وخاصة ولاية عين صالح.

السيد الوزير الأول المحترم،

إن قطاع الفلاحة بولاية عين صالح يعاني مشاكل عديدة، منها الصعوبة في اختيار المحيطات الفلاحية وهذا من خلال تصنيف مساحات شاسعة كمناطق طاقوية غير قابلة للاستغلال الفلاحي، وهذا كان سببا في حرمان الولاية من تقديم محيطات فلاحية لديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية (ODAS) وتأخرها للوفاء للمستثمرين الراغبين في الاستثمار، مع عدم انطلاق شركة سونلغاز بالولاية إلى حد الآن بتنفيذ قرار السيد رئيس الجمهورية القاضي بربط المحيطات الفلاحية بشبكة الكهرباء.

ولهذا نلتمس من سيادتكم تشكيل لجنة وزارية مشتركة بين قطاع الطاقة والفلاحة والري للوقوف على هذا العائق للاستثمار الفلاحي، وإعادة تحيين الخريطة الهيدرولوجية ومعالجة مشكل إبداء الرأي السلبي للوكالة الوطنية للموارد المائية، وإعادة تحيين تسعيرة الكهرباء الفلاحية بالجنوب الكبير الموجهة للاستثمار الفلاحي.

أما قطاع الصحة، السيد الوزير الأول المحترم،

كما لا يخفى عليكم أن الجنوب الكبير يعاني اختلالات في التغطية الصحية أو ما يعرف بالخدمة المدنية، حيث لم يتم إلى حد الآن ضبط واستقرار في توفير الأطباء في تخصصات معينة كأمراض القلب والتخدير والإنعاش والأشعة والأمراض الصدرية، وولاية عين صالح تعرف

نقصا كبيرا في هذه التخصصات الطبية والتجهيزات والمعدات الصحية والتأخر في وضع تدابير تحفيزية لفائدة الممارسين الأخصائيين لضمان تغطية صحية عادلة على مستوى المناطق الداخلية والجنوب الكبير، وتأخرا كبيرا في إنجاز مستشفى 120 سريرا بعين صالح الذي هو الآن في طور الإنجاز لسنوات، ومعاناة ساكنة دائرة إينغر في صمت وهذا لطول انتظارهم لرفع التجميد عن مستشفى 60 سريرا، الذي تمت به الدراسة ولم يعرف مصيره إلى حد الآن.

أما بالنسبة لبلدية فقارة الزوى، فإن ساكنتها ينتظرون بشغف تسجيل مشروع العيادة المتعددة الخدمات الذي تمت برمجته في الخارطة الصحية لولاية عين صالح.

أما قطاع البيئة، السيد الوزير الأول المحترم،

إنه لمن العيب والعار أن ترمى أموال الدولة بالملايير في مكان معروف بواد للرمال بولاية عين صالح، بحيث تم إنجاز مركز للردم التقني وهو الآن مغطى بالكثبان الرملية وغير مستغل، بحيث أطلب من سيادتكم فتح تحقيق لهذه الاختيارات العشوائية للمنشآت العمومية في غياب تام للجهات المركزية الوصية.

كما أن ولاية عين صالح تعاني من زحف الرمال، لذلك نلتمس تسجيل هذا الطلب الملح لإدراجها في البرنامج الوطني للسد الأخضر ومكافحة التصحر.

أما قطاع الأشغال العمومية، السيد الوزير الأول المحترم،

فقد أصبحنا الآن معزولين وطنيا، وهذا لتدهور حالة الطرقات الوطنية من كل الجهات، تزامنا مع توقف مطار عين صالح عن الخدمة لانطلاق الأشغال به لمدة مقدرة بعامين حسب مشاريع مماثلة لشركة (EVSM) المعروف عنها وطنيا التأخر في المشاريع.

وعليه، نشد بأيديكم، السيد الوزير الأول، للوقوف على هذا المشروع وفك عزلتنا وتسجيل مشاريع لإعادة الاعتبار للطرق الوطنية بالجنوب الكبير: كالطريق الوطني رقم 01 بشقيه (المنيعة –عين صالح وعين صالح –تمنراست) والطريق الوطني رقم 52 (أدرار –عين صالح)، وتعبيد الطريق الرابط بين بلدية فقارة الزوى وبلدية برج الحواس، الذي يربط ولاية عين صالح بولاية إليزي.

كل هذه الطرقات، السيد الوزير الأول، لابد لها من عنايتكم الخاصة.

في الأخير، نشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، السلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمان بلهيبة؛ الآن الكلمة للسيد لخضر مولاي سعدون، فليتفضل مشكورا.

السيد لخضر مولاي سعدون: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم، ومن خلاله أعضاء الطاقم الحكومي،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في إطار مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، أين أصابت، أين أخفقت وأين وجب التسديد؟

بودي التركيز على النقطة الثالثة.

بداية بقطاع السكن الذي يشهد قفزة نوعية وملحوظة خاصة المنشآت الرياضية الكبرى والمجمعات السكنية، إلا أن الصيغة الجديدة لسكنات الترقوي المدعم (LPA)، بعد تسجيل تقدم كبير في إنجاز المشاريع المسجلة، لم يتم تسديد مستحقات المقاولات من طرف الصندوق الوطني للسكن (CNL)، خاصة بعد الارتفاع الرهيب لمواد البناء في السوق العالمية، مما أدى إلى عدم استلام هاته السكنات في الآجال المحددة.

ولاية الشهيد البطل، العربي بن مهيدي، ومسقط رأس الشاعر والأديب محمد العيد آل خليفة، نبارك تعيين الوالي الجديد، السيد سمير نفلة، الذي أعطى ديناميكية جديدة ووتيرة عمل لم تشهدها الولاية منذ سنوات.

أكبر انشغالات ساكنة هذه البلديات، التي تنتمي إلى مناطق الظل بامتياز:

السيد الوزير الأول،

لساكنة هذه الولاية هو تفعيل المرسوم الرئاسي رقم 15 140– والمتضمن إحداث مقاطعات إدارية لبعض الولايات وخاصة مناطق الهضاب العليا وألح بالتذكير مدينة عين

البيضاء ذات كثافة وتعداد سكاني يفوق 300000 نسمة، ومدينة عين مليلة وهي منطقة صناعية بامتياز، وهو حلم طال انتظاره، لتحقيق التنمية والإقلاع الاقتصادي والاجتماعي في ظل الجزائر الجديدة، التي دعا إليها السيد رئيس الجمهورية.

بالنسبة للفصل الثاني: من أجل إنعاش الاقتصاد وتجديده وانتقال طاقوي وتطوير الطاقات المتجددة.

لنعلم أن الأمن الغذائي مرتبط ارتباطا مباشرا بالأمن الطاقوي والعكس ليس صحيح.

فكل المعطيات والأرقام تفرض علينا انتقالا طاقويا مدروسا وممنهجا، لأن الجزائر منذ سنة 2019 فاق الاستهلاك الداخلي للطاقة قيمة الصادرات، وأكبر المستهلكين هم القطاعات غير المنتجة (المنازل والإدارات)، حيث تقدر بـ 46 ٪ كهرباء و63 ٪ غاز، وبما أن نسبة النمو هي 07 ٪ إلى 08 ٪ سنويا، فبحلول سنة 2030 يقارب الاستهلاك الإنتاج وهي الكارثة.

فالطاقات المتجددة تتركز على 80 ٪ من الألواح الشمسية وتعتمد هذه الألواح أساسا في تصنيعها على مادة السيليسيوم كمادة أولية، ونحرص على أن تكون صناعة الخلايا الكهروضوئية من صنع جزائري 100 ٪ وذلك بالاعتماد على نتائج مخابر البحث العلمي بالنسبة إلى المعاهد والجامعات الجزائرية التي أعطت نتائج جد مرضية.

للعلم أن مادة السيليسيوم تعتمد على الرمل المتواجد في صحرائنا الشاسعة، يضاف إليه مادة الكوبالت، والموجود في دولة الكونغو الديمقراطية تقدر بـ 70 ٪ من الإنتاج العالمي.

لأن التسارع التكنولوجي رهيب جدا في هذا المجال، حيث وصلت نتائج البحث العلمي بالمخابر الأمريكية لألواح تنتج الكهرباء بالليل وليس بالنهار، كما أن معظم المواطنين يعتقدون أن الطاقة الشمسية يرتبط تواجدها واستعمالها بالصحراء وتعتمد على الشمس، بينما هي تعتمد على الضوء، أما الحرارة فتؤثر سلبا على مردوديتها ومدة صلاحيتها.

ومنه أقترح، السيد الوزير الأول، حملة تحسيسية وطنية للاستعمال الخاص والذاتي للطاقة الشمسية في المنازل والإدارات لإقناع المواطن البسيط أن مردودية الاستثمار ناجعة ومفيدة على مدار السنة بالواط الساعي، ويمكن الاستغناء عن بطاريات التخزين التي تمثل 40 ٪ من قيمة المشروع، وتكون قروض بنكية استثمارية في هذا الشأن لتقليص الاستهلاك الكلاسيكي للطاقة من كهرباء وغاز، ومنه تكون للجزائر أريحية واختيار في التصدير، سواء غاز أو كهرباء، بحسب القيمة السوقية والظروف الجيوسياسية، والوصول إلى معدلات الدول المتقدمة في استعمال الطاقات المتجددة وهي 34 ٪، بتطبيق (ISO–50001).

أما بالنسبة للبطاريات الكهربائية الحديثة (A Base de lipo polymer)، ذات مردودية تخزين ومدة صلاحية عالية جدا، يجب تطوير نموذج جزائري، لأنها تعتبر القلب النابض لعديد المشاريع وذات استعمال واسع جدا واستراتيجي، مثل السيارات الكهربائية (التي تمثل البطاريات 35 ٪ من قيمتها) والطاقات المتجددة والطائرات دون طيار (les drones)، التي كانت لها مساهمة كبيرة في إنجاح الافتتاح الأسطوري لألعاب البحر الأبيض المتوسط بوهران الباهية، وستبهر العالم في افتتاح مونديال قطر الشقيقة هذا العام، وتعتبر هاته البطاريات نقطة قوة لكبرى الشركات العالمية على غرار شركة "تاسلا" عملاق صناعة السيارات الكهربائية.

وتعتمد في تصنيعها على الليثيوم والبوليمار، أما الليثيوم فمتواجد بكثرة في الجارة مالي وأمريكا اللاتينية، والبوليمار من مشتقات الغاز، وبما أننا نتحدث عن الغاز، وجب التذكير بأن الجزائر دولة غازية وليست بترولية وأن الغاز لا يقتصر على التدفئة في الشتاء والطهي وتوليد الكهرباء بمحطات الطاقة الحرارية، كما يسوق لنا، بل معظم الحروب خلفياتها طاقوية والصراع الروسي –الأوكراني لخير دليل.

إذ يعتمد العالم في لباسه على 70 ٪ من مادة (La fibre synthétique) وهذه الأخيرة من مشتقات الغاز كمادة أولية، وكذلك أجود أنواع الأسمدة الصلبة والسائلة تعتمد على الغاز كمادة أولية مثل الأمونياك واليوريا (Urée).

وفي هذا السياق نبارك لمجمع سوناطراك استرجاعه حصة 17 ٪ من مشروع فرتيال أرزيو (Fertial) وهذا ما يساعد الجزائر في الإقلاع الفلاحي وخاصة الفلاحة الصحراوية، وبالتالي ضمان الأمن الغذائي، وهو من الالتزامات (54) للسيد رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى أجود أنواع البلاستيك المستعملة في أغلب الصناعات تعتمد على البوليمار وهو من مشتقات الغاز، وكل هذا

يندرج ضمن الصناعات البتروكيماوية.

في الأخير، بالعودة إلى الفصل الأول، الالتحاق بوظائف الدولة، أن شركة كوكاكولا حققت 10 ملايير دولار السنة الماضية وهي التي تأسست سنة 1892، بينما شركة حمود بوعلام تأسست 13 سنة قبلها.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، عاشت الجزائر حرة مستقلة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد لخضر مولاي سعدون؛ الكلمة الآن للسيدة نوارة سعدية جعفر، فلتتفضل مشكورة.

السيدة نوارة سعدية جعفر: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم.

يأتي عرض بيان السياسة العامة للحكومة، في ظل واقع دولي جديد تتسع فيه رقعة التوتر على خريطة العالم والتي قد تفضي إلى قلب الموازين في العلاقات الدولية وتشكيل عالم متعدد الأقطاب وتطوى فيه بذلك هيمنة القطبية الأحادية.

في خضم هذا الوضع تزداد الدبلوماسية الجزائرية تعاظما وتسجل حضورا إقليميا ودوليا ملحوظا، يعززه الرصيد الدبلوماسي الذي أكسبها المصداقية والاحترام، نظرا لاستماتتها في الدفاع عن القضايا العادلة، هذه الاستماتة التي منحت الجزائر صورة مشرفة تدعو فعلا إلى الاعتزاز والافتخار.

إن الزخم الدبلوماسي الذي تشهده الجزائر بحاجة إلى سند يعززها ويقويها ويحمل مبادئها، أعتقد أنه ليس هناك وسيلة أهم من وسائل الإعلام، الحرب اليوم حرب إعلامية، وبإمكان الإعلام الوطني العمومي والخاص أن يلعب دورا هاما في مواكبة التحولات والتغيرات الحاصلة ومواجهة التضليل والتشويه الإعلامي الذي تتعرض إليه بلادنا، بإمكان هذا الدور أن يفعل أكثر إذا ما اعتمدت الحكومة مقاربة التواصل مع هذه الشريحة وتكوينها وتسهيل وصولها إلى مصادر الخبر، في ظل تدفق الفضائيات وانتشار منصات التواصل الاجتماعي.

هناك أيضا موضوع لا يقل أهمية، يقتضي عملا في العمق، وهو الثقافي، فالتركيز على التنشيط الثقافي أمر تلقائي تقوم به جمعيات وفرق ومؤسسات، لكن الأهم بالنسبة للقطاع هو إعادة الاعتبار للتراث المادي وغير المادي وحمايته عن طريق تثمينه والتعريف به والترويج له من خلال التنسيق مع الهيئات السياحية، ذلك أنه لا يشكل موردا اقتصاديا فحسب ولكن يمنح الجزائر قيمة ثقافية في العالم، مع السعي للعمل على تسجيل أكبر عدد من المواقع والمعالم في اليونيسكو، لأن وجود 7 مواقع فقط في تصنيف اليونيسكو قليل جدا، سيدي الوزير الأول.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

ليس هناك شك أن الحكومة حاولت طيلة هذه المدة العمل من دون هوادة لتحقيق الأهداف المسطرة في برنامجها في شقها القانوني والاقتصادي والاجتماعي وغير ذلك، وذكرتم لدى إجابتكم على أسئلة الأعضاء بالإنجازات وكذا الاختلالات التي سجلتموها لدى ردكم على أسئلة الأعضاء.

فيما يتعلق... أركز على المنظومة التربوية وتم في كل المداخلات أو أغلبها التركيز على هذا القطاع، وأعتقد أنه أمر موضوعي، لأنه يعد القاطرة التي تجر العربة، فالتكوين البيداغوجي المستمر للمعلمين لتنمية مهاراتهم التدريسية أمر ضروري، فإذا كانت مدارسنا تشهد سنويا بعض الضعف نتيجة العدد الكبير للمتمدرسين، فالتكوين المستمر والتأهيل يسمح بأداء أكثر فعالية.

السيد الوزير الأول،

رغم الإصلاحات المنتهجة لتحسين منظومتنا التربوية، فإن المهتمين بالقطاع وحتى الأسر يسجلون ضعفا في التحصيل العلمي، فللوقوف على مدى صحة هذا الحكم يجب إجراء دراسات أكاديمية وبحوث ميدانية لواقع المدرسة بمختلف مكوناتها ورفع نسبة ميزانية البحث العلمي، أقل من 1 ٪ أعتقد بأنه شيء ضئيل بالنسبة للبحوث.

تطوير أساليب وتقنيات التقييم عامل أساسي لإنجاح الإصلاحات.

الموضوع الأخير، سيدي الوزير الأول، الذي أردت أن

أتحدث فيه هو موضوع تمكين المرأة، هو موضوع يمس كل القطاعات وليس قطاعا واحدا، يحظى كما تعملون -السيد الوزير الأول- باهتمام دولي وإقليمي؛ وطبعا وطني، تقدم بشأنه الدول تقارير دورية على مستوى الهيئات الإقليمية والدولية؛ طبعا، هذا القطاع أو هذه المسألة وضعت لها مؤشرات لقياس مدى تقدم الدول على هذا المستوى...

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيدة نوارة سعدية جعفر؛ أرجو أن يسلم التدخل مكتوبا، إن شاء الله. الكلمة الآن للسيد عامري دحان، فليتفضل مشكورا.

السيد عامري دحان: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

الزميلات والزملاء الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس،

سأبدأ مداخلتي من حيث انتهى السيد الوزير الأول، في رده على تساؤلات النواب وذلك تفاديا للتكرار.

الشق الأول، الذي أود إثارته، هو الرد على أولئك الذين يدعون أن هذا البيان لا يحمل أي أثر على حياة المواطن.. وهو عبارة عن مجرد أرقام لا تسمن ولا تغني من جوع، وسأقتصر في تدخلي هذا على خمسة إنجازات حققتها الحكومة ولمست المواطن وحياته مباشرة:

- إدماج حوالي 300000 مواطن في مناصب عمل قارة، من هم هؤلاء؟ أليسوا مواطنين جزائريين؟!

- إستفادة قرابة 2 مليون مواطن من منحة البطالة، من هم هؤلاء؟! أليسوا مواطنين جزائريين؟!

- رفع الغبن عن حوالي 5 ملايين مواطن من قاطني مناطق الظل لأول مرة منذ الاستقلال، بفضل بصيرة السيد رئيس الجمهورية، من هم هؤلاء؟! أليسوا مواطنين جزائريين؟!

- ربط أكثر من 18000 مستثمرة فلاحية بالكهرباء، وهناك من كان ينتظر هذه المنة منذ الاستقلال، من هم هؤلاء؟! أليسوا مواطنين جزائريين؟!

- الإفراج عن 883 مشروعا بعد الدراسة كان مجمدا في العهد السابق ما سمح باستحداث 52000 منصب شغل، من هم هؤلاء؟! أليسوا مواطنين جزائريين؟!

كل هذه الإنجازات وغيرها الكثير، لا يتسع المقام لذكرها لامست مباشرة حياة المواطن، ونحن نذكرها هنا ليس دفاعا عن الحكومة وإنما إحقاقا للحق ودحرا لمغالطات المشككين والذين لا ينظرون إلا إلى نصف الكأس الفارغ، يتحججون في كل مرة بقارورة الزيت وكيس الحليب، وهم يعلمون أكثر من غيرهم أن هذا المشكل مفتعل، ناتج عن المضاربة من طرف مقاومي التغيير، كما قال السيد الوزير الأول، وأيضا نظرا للسلوك الاستهلاكي الخاطئ لبعض المواطنين.

في الشق الثاني، الذي أود أن أتطرق إليه، هو انشغالات وطنية وأخرى محلية خاصة بولاية النعامة.

بالنسبة للقدرة الشرائية، السيد الوزير الأول، لقد طلب منكم السيد رئيس الجمهورية، مراجعة أجور العمال، وفي هذه الحالة نطلب من سيادتكم أن تكون الزيادات معتبرة، على أن يرافقها رفع التجميد ولو تدريجيا عن بعض المواد التي أصبحت محل مضاربة وعرضة للتبذير، مثلا: كيس الحليب المدعم 25 دج، الذي أصبحت طوابيره تسيء إلى صورة الجزائر الجديدة.

سيادة الوزير الأول،

وجب رفع التجميد عن كل المشاريع وزيادة وتيرة التنمية، فالمواطن لما تسأله في الشارع فيجيب بقوله: "الحالة راهي حابسة"، لا توجد حركية، نطلب من سيادتكم زيادة وتيرة التنمية وأن تذهبوا بالسرعة القصوى، خاصة بفضل الأريحية المالية المتوفرة.

السيد الوزير الأول،

بالنسبة إلى مسألة استحداث بنوك من طرف الخواص، لقد أجبتم النواب عن هذا السؤال، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) يريد الولوج إلى هذا الاختصاص، هو فعلا مختص في التأمينات ولكنه يريد أيضا أن يرافق الفلاحين لمنحهم قروضا، خاصة القروض المصغرة، حبذا لو تمنحون له هذا الاعتماد لإحداث -أيضا- نوع من التنافسية مع البنك الآخر المتكفل بالفلاحين.

السيد الوزير الأول،

بالنسبة للعقود المنتهية، يبدو أن الأمور قد اختلطت عليكم، وهذه الفئة لم يمسها مرسوم الإدماج لسنة 2019، لأن عقودهم انتهت قبل 2017، وهنا نطلب من السيدة وزيرة التضامن، تنوير السيد الوزير الأول، بالمشكلة لاتخاذ إجراءات لصالح هذه الفئة.

محليا بالنسبة لولاية النعامة.

قطاع السكن: نشكر السيد وزير السكن على استقباله للأعضاء واتخاذه إجراءات فورية من أجل تسوية بعض المشاكل، في حين نطلب من السيد الوزير، أن يكمل خيره ويساعدنا في إيجاد حلول لتهيئة البلديات الكبرى، خاصة مقر ولاية النعامة.

ملف الصحة: هذا مطلب استعجالي، السيد الوزير الأول، أن تسمحوا باستغلال مدرسة شبه الطبي بولاية النعامة، لفائدة الجامعة لإيواء الطلبة، نظرا لتجميد مشروع الألف سرير، وهناك حل وهو استغلال هذا المركز شبه الطبي، لإيواء الطلبة، فالطلبة موجودون في الخارج، حبذا لو أنك سيدي الوزير، تأخذ هذا الأمر بوجه استعجالي.

ملف قطاع الشباب والرياضة:

السيد الوزير الأول،

نتأسف، نتأسف، نتأسف، حتى لا أقول كلمة أخرى؛ عدم تكفل الوزارة الوصية بالمشاركين من ولاية النعامة في البطولة الإفريقية للكراتي، التي أقيمت في تونس الأسبوع الماضي، لم يتكفل بهم ماليا، لولا تدخل السيد الوالي وهو مشكور، الذي منحهم مبلغا من المال، سمح لهم بالتنقل إلى تونس وإحرازهم على المرتبة الثانية إفريقيا، تنقلوا بالحافلة وعادوا بالحافلة...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عامري دحان؛ الكلمة الآن للسيد محمد بلعياشي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بلعياشي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول،

السيدة، السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن رسم السياسة العامة هو موضوع في غاية الأهمية، لأنه يمثل مجموعة من الخطط والاستراتيجيات المرسومة من طرف الحكومة، للاستجابة للاحتياجات الضرورية للشعب ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ووضع سياسات فعالة تساهم في إحداث طفرة تنموية في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات على المدى المنظور والمتوسط وحتى البعيد، فيما يسميه الخبراء بالتنمية المستدامة، بالإضافة إلى معالجة النقائص المسجلة خلال سنة من نشاط الحكومة في جميع المجالات، لذا فإن بيان هذه السياسة لابد أن يرتكز على القطاعات الاستراتيجية الأكثر أهمية والتي من شأنها أن تحدث تطورا حقيقيا وفعالا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي.

ومن بين هذه القطاعات، القطاع الفلاحي، الذي يعد الركيزة الأساسية الحقيقية في تحقيق الأمن الغذائي، الذي أضحى ضرورة استراتيجية قصوى أملتها علينا الظروف الدولية، فالأزمة الغذائية التي يشهدها العالم نتيجة الصراع الدولي الكبير في شرق أوروبا بين روسيا الاتحادية والناتو؛ قلص وبشكل كبير من إمدادات المنتوجات الزراعية خاصة الحبوب؛ والتي تعد روسيا وأوكرانيا من أكبر الدول المصدرين في العالم لهذه المادة الحيوية، لذا فإن تركيز الحكومة على تطوير هذا القطاع الاستراتيجي أصبح أمرا ضروريا ومهما إن أردنا الخروج حقيقة من التبعية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والذهاب نحو التصدير إلى الخارج، خاصة وأن الجزائر تمتلك من الإمكانيات الجبارة التي تؤهلها، لأن تكون سلة الغذاء في إفريقيا، لذا وجب علينا وعلى الحكومة توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية لتطوير هذا القطاع وجعله أولوية في سياستها العامة، مع تفعيل دور المراقبة على أموال الدعم الموجهة لهذا القطاع واللجوء إلى التقنيات العلمية الجديدة في القطاع الفلاحي، بهدف الرفع من مردودية الفلاح والأرض وهو ما يتأتى بإدماج خريجي الكليات والمعاهد المتخصصة في النشاط الفلاحي وبعقد اتفاقيات تعاون وتبادل الخبرات مع الدول التي تعتبر رائدة في مجال الإنتاج الفلاحي والمسارعة في استصلاح الأراضي وزيادة المساحات المسقية ودعم الزراعة الصحراوية التي حققت نجاحات كبيرة وزيادة التسويق

والتخزين، دعم الموالين ومربي الأبقار للقضاء على أزمة الحليب ولو بشراكة دولية وأجنبية في هذا القطاع.

فتحقيق الأمن الغذائي سيحد من فاتورة الغذاء المرتفعة.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

إن المكتسبات والنجاحات التي أضحت تحققها الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي، بفضل القرارات الحكيمة للسيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، والاستراتيجية الدفاعية لجيشنا الوطني الشعبي، حماة الديار، لابد وأن تواكبها سياسات داخلية ذات فعالية كبيرة لإحداث دور تكاملي يمكن الجزائر بأن تكون قوة إقليمية يحسب لها ألف حساب، خاصة أننا نعيش في منطقة تشهد الكثير من الصراعات بوجود أعداء متربصين كنظام المخزن وحليفته إسرائيل أو الكيان الصهيوني من الجهة الغربية، الأزمة الأمنية المتفاقمة في ليبيا من الشرق، ووجود الحركات الإرهابية التي تشغلها أياد أجنبية في منطقة الساحل، لذا فإن وجود سياسة عامة، رشيدة وفعالة، سيجعل من بلادنا الجزائر بلدا قويا يستعصي على الأعداء زعزعة أمنه واستقراره، كما أنه سيقوي الجبهة الداخلية ويزيد من تلاحمها وصلابتها.

وبما أنني عضو عن ولاية تلمسان، هذه الولاية التاريخية التي تمتلك كل مقومات الإقلاع الاقتصادي، لتميزها بالموقع الجغرافي الاقتصادي الاستراتيجي، فلابد من تطوير هذه الولاية التي تستحوذ على إمكانيات جبارة على المستوى الفلاحي والصناعي والسياحي والمنجمي والذي بالمناسبة أدعو الحكومة من هذا المنبر إلى إعادة إحياء مناجم العابد ببلدية البويهي، لتموين مصنع الزنك بمدينة الغزوات بالمواد الأولية، وإعادة تفعيل مناجم الرخام بالناحية الشرقية للولاية.

السيد الوزير الأول الفاضل،

قطاع السياحة الذي يعد هو الآخر قطاعا استراتيجيا، خاصة وأن أنظار السياح في العالم أضحت تتوجه ناحية الجزائر، بعد النجاح الكبير الذي شهدته الألعاب المتوسطية، والذي مكن العالم من اكتشاف جمال الجزائر الذي أبهر المتتبعين، وتعد ولاية تلمسان جوهرة المغرب العربي، من أكثر المناطق في الجزائر جلبا للسياح، لذا وجب على الحكومة تطوير هذا القطاع الاستراتيجي، الذي سيزيد من مداخيل الدولة من العملة الصعبة، ويرفع من وتيرة الاقتصاد الوطني ويخلق فرص عمل للشباب؛ وعليه لابد من تحرير العقار السياحي ورفع جميع العراقيل عن المستثمرين في ولاية تلمسان في هذا المجال، مع الاهتمام بالسياحة، لاسيما الحمامات الحموية، وبناء المنتجعات والفنادق وتكوين الإطارات في مجال الفندقة والمرشدين السياحيين.

في مجال الاستثمار.

السيد الوزير الأول المحترم،

إن تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية المحلية لا يمكن أن يكون دون منح الوالي الصلاحيات الكاملة التي تمكنه من إيجاد أوعية عقارية لإقامة مختلف المشاريع، فعلى سبيل المثال معظم رؤساء بلديات ولاية تلمسان (53 بلدية) يشتكون من نقص العقار لإنجاز مختلف المشاريع والتجهيزات العمومية، وذلك لتصنيف غالبية الأراضي بأنها فلاحية، حيث أقترح إعطاء السادة الولاة صلاحية تصنيف الأراضي الفلاحية بمعية رقابة المصالح الفلاحية الجهوية لإبداء الرأي بعد معاينة المخابر لنوعية التربة.

السيد الوزير الأول،

قطاع الصحة بولاية تلمسان، على اعتبار الخدمة العمومية في هذا المجال تعتبر تحصيل حاصل، لما سبق التطرق إليه، أدعو من هذا المنبر السيد وزير القطاع المحترم، بزيارة عملية لولاية تلمسان للتطلع عن كثب على انشغالات القطاع المهمة، لاسيما فتح مركز مكافحة أمراض السرطان...

(ببلدية شتوان ومصلحة الاستعجالات بالولاية ودراسة جميع النقائص بالقطاع بالولاية، مع ضرورة تسجيل إنجاز هياكل أخرى وتدعيمها بالعنصر البشري المكون والوسائل اللازمة والنقائص أصبحت هاجس الساكنة بالمنطقة ككل.

السيد الوزير الأول،

في مجال التشغيل، أدعو وزير العمل، إلى إيجاد الصيغة القانونية والتنظيمية التي تمكن من تشغيل الشباب في القطاع الفلاحي، قطاع البناء والمقاولات، إذ تجد فلاحين ومقاولين يشتكون من نقص اليد العاملة في بعض البلديات، رغم وجود شباب بطال والذي يطالب بضمان حقوقه المتعلقة بالتأمين ودفع اشتراكات التقاعد؛ أيضا، مستخدمي سيارات الإسعاف والنقل بإعادة نصوص التنظيم الخاصة بهم؛ أيضا، إيجاد صيغة قانونية

لأصحاب العقود المنتهية مطلب جوهري على أمل التكفل بانشغالاتهم كدفعة رابعة، ما يعرف بـ (DAIP) و(PID).

وأختم مداخلتي بالحديث عن قطاع التعليم، الذي أضحى يتطلب إصلاحا جذريا، بالعودة إلى المناهج الفعالة التي كانت تزرع القيم الوطنية في النشء وتعزز من غرس الهوية الجزائرية لدى الأطفال والمتمدرسين، مما يحقق الأمن القومي والثقافي والايديولوجي للأمة الجزائرية، كما أن جودة التعليم ستكوّن لنا إطارات مستقبلية قادرة على رفع التحدي ومواجهة الأخطار والتحديات، كما قال العلامة الجزائري، مالك بن نبي –رحمه الله– شعب يتعلم شعب لا يجوع ولا يستعبد.

وأخيرا، أوجه شكري للسيد رئيس الجمهورية، ومؤسسة الجيش الوطني الشعبي، ولأعضاء الحكومة، على الجهد الكبير الذي يبذلونه في عملية الإصلاح الشامل والوقوف ضد المتربصين بأمن الوطن ووحدته.

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار).

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بلعياشي؛ الكلمة الآن للسيد كمال خليفاتي، فليتفضل مشكورا.

السيد كمال خليفاتي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم.

السيد الوزير الأول،

إن بيان السياسة العامة للحكومة المعروض أمامنا اليوم، يشير إلى الإنجازات التي حققت وتلك المبرمجة للإنجاز، وبكل صراحة هناك قطاعات سجلت أداءات متميزة ومشاريع ملموسة لا ينكرها إلا جاحد.

لكنه، وللأسف، هناك قطاعات رغم أهميتها، فإنها لم تحقق النتائج المنتظرة منها، فهل من المعقول رغم كل الإمكانيات المسخرة والمجهودات المبذولة من طرف الدولة مازال المواطن البسيط يعاني من ندرة المواد الأساسية كالحليب والزيت، وما زالت التجارة الموازية سيدة الشارع، وما زالت المضاربة والاحتكار تنخران الاقتصاد الوطني؟! فأين الخلل؟!

إن المواطن البسيط لا تهمه الأرقام التي حققها الفائض في الميزان التجاري وتقليص فاتورة الاستيراد وغيرها من النتائج المحققة بقدر ما تهمه لقمة العيش الكريم والرخاء الاجتماعي، فيجب على الحكومة معالجة هذه المظاهر السلبية التي أصبحت ترهق الوطن والمواطن والعمل على رفع القدرة الشرائية وتحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطن البسيط.

السيد الوزير الأول،

شهدت ولاية البليدة في السنوات الأخيرة إنجاز أكثر من 100000 وحدة سكنية بمختلف الصيغ، الأمر الذي جعلها تعاني من كثافة سكانية متزايدة؛ وعليه، نرجو منكم السيد الوزير الأول، العمل على رفع الغبن عن المواطن ورفع التجميد عن المشاريع التنموية كالصحة والتعليم والمنشآت الرياضية وخلق مناطق صناعية تمكننا من امتصاص البطالة، وإطلاق مشروع ترامواي البليدة الكبرى.

كذلك – سيدي الوزير الأول – المشاريع السكنية المخصصة لمكتتبي "عدل" تشهد تأخرا في الإنجاز، على غرار موقع بلدية بوعرفة، بني تامو، الصفصاف وحوش الريح بمفتاح.

نريد أن ننبه الجهات المعنية أن موقع حوش الريح بمفتاح أصبح وكرا للآفات الاجتماعية، حيث احتل السكنات مجموعة من الأفارقة، فاق عددهم 4000 إفريقي وهم في تزايد مستمر، ويجب إيجاد حلول سريعة قبل أن تخرج الأمور عن السيطرة.

السيد الوزير الأول،

لقد استبشرنا خيرا بصدور قانون الاستثمار الجديد، حيث نأمل أن يحقق النتائج المرجوة منه بإحداث وثبة تنموية في الاقتصاد الوطني، إلا أنه ورغم أهمية النص ما زالت بعض المراسيم التنظيمية وقراراته التنفيذية لم تصدر بعد.

كما أن هذا القانون، حسب خبراء، يتطلب إجراءات عاجلة ومناخا مناسبا لنجاحه فلا يمكن أن يكون لدينا استثمار جيد ومتوازن من دون منظومة مالية عصرية تواكب

التحديات وتحظى بثقة المستثمرين، لذلك وجب الإسراع في مراجعة القوانين ذات صلة به.

كقانون الصفقات العمومية، القانون التجاري وقانون القرض والنقد.

القيام بإصلاحات عاجلة للمنظومة المصرفية والمالية، كتفعيل الدفع الإلكتروني للتحكم في المعاملات التجارية مع تخفيف الضريبة في السنوات الأولى، ريثما تتمكن الدولة من التحكم في زمام الأمور.

– مراجعة هيمنة القطاع العمومي على البنوك بنسبة 87 ٪ وكذلك على البورصة وقطاع التأمينات.

– إعادة بعث مكاتب الصرف للقضاء على أسواق العملة الموازية والعمل على استرجاع أكثر من 90 مليار دولار خارج البنوك.

– تفعيل البنوك القطاعية المتخصصة.

– الاستعانة بالخبراء وإشراك الخواص ورجال الأعمال الحقيقيين والعمل باقتراحاتهم بحكم التجربة.

السيد الوزير الأول،

نثمن قرارات السيد رئيس الجمهورية والحكومة، فيما يخص القطاع الفلاحي ومنح رخص استيراد العتاد الفلاحي والجرارات الأقل من 5 سنوات، لما لديه من أهمية بالغة في تطوير القطاع الفلاحي وزيادة الإنتاج.

كما نثمن كذلك قرار، السيد رئيس الجمهورية، السماح للمواطنين باستيراد السيارات الأقل من 3 سنوات.

وبالمناسبة، نرجو من السيد رئيس الجمهورية والحكومة الموقرة، دراسة إمكانية تعميم القرارات ليشمل عتاد البناء والمقاولاتية والأشغال العمومية الأقل من 5 سنوات، ومنح رخص استيراد حافلات نقل المسافرين لأقل من 3 سنوات أو تخفيض الرسوم الجمركية على الحافلات الجديدة، مع تشديد الرقابة التقنية والضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه التلاعب بالقوانين والتزوير.

السيد الوزير الأول،

نثمن جهود، السيد رئيس الجمهورية، الذي تمكن من استعادة مكانة الجزائر دوليا في وقت وجيز، حيث استطاعت الجزائر أن تحقق نجاحات دبلوماسية مشهودة في سياستها الخارجية، جعلتها مقصد العديد من الرؤساء والشخصيات البارزة والوفود، مثلما كانت في الماضي قبلة للثوار ورائدة لحركتي التحرر وتقرير المصير، وها نحن اليوم بصدد استضافة القمة العربية التي ستكون، بإذن الله، في مستوى الجزائر وتطلعات الشعوب العربية.

في الأخير، السيد الوزير الأول، لقد لمسنا في خطابكم الأخير في المجلس الشعبي الوطني، الصدق في القول والصراحة مع المواطن وممثلي الشعب، وهذا الشيء نثمنه وندعمه من أجل استرجاع الثقة بين المواطن وقيادته، بعيدا عن الخطابات الاستهلاكية، فهذا الشعب إذا "صارحتوه كسبتوه" وسوف يكون هو سلاحكم الذي تحاربون به وسيصبر عليكم ويعاونكم ويساعدكم من أجل بناء الجزائر الجديدة القوية تحت القيادة الرشيدة للسيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، وحكومته الموقرة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وتحيا الجزائر، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كمال خليفاتي؛ الكلمة الآن للسيد محمد أمين ساحلي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد أمين ساحلي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، الجزائر اليوم تفقد قامة من قاماتها، وهو الدكتور الإمام، الشيخ أبو عبد السلام، رحمة الله عليه.

بداية، أتفق كما يتفق الجميع على أن سنة 2022 كانت سنة مميزة، بإنجازات على مختلف الأصعدة، خاصة الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والتشريعية، وهذا بفضل المتابعة والتوجيهات الشخصية للسيد رئيس الجمهورية، وآخرها القرارات التي اتخذها في مجلس الوزراء الأخير، وأشكر شخصيا السيد الوزير الأول وطاقمه، على حرصهم لتنفيذ ومتابعة قرارات السيد الرئيس، لكن هذا لا يمنعني بصفتي ابن الشعب وممثله لأعبر عن انشغالاته التي لا تزال تحتاج من الحكومة العمل الجاد من أجل

تحسين الظروف المعيشية لهذا المواطن.

ولعلنا جميعا نتفق على أن المواطن البسيط يعاني من ارتفاع الأسعار وتذبذب السوق في وفرة بعض المواد الأساسية، بفعل المضاربة وتدخلات أعداء النجاح، وهذا الموضوع يدعو الحكومة لبذل كل جهد ممكن وتجنيد كل طاقاتها من أجل تأمين الجبهة الداخلية وسد الباب أمام المتربصين.

سيدي الوزير الأول،

إن موضوع حركة المرور في الجزائر العاصمة هو هاجس كل جزائري، لذا نطلب من الحكومة الموقرة إنجاز دراسة معمقة حول مشكل الاختناق المروري في العاصمة، لأجل الخروج بحلول ذات نجاعة والمباشرة بتجسيدها في أقرب الآجال لفك هذا المشكل العويص، الذي أرّق جميع الساكنة والزوار على حد سواء.

سيدي الوزير الأول المحترم،

نطلب منكم التدخل العاجل للإفراج عن المشروع الكبير، الذي سيستفيد منه سكان العاصمة والمناطق الشرقية منها، هذه المناطق التي عاشت ويلات العشرية السوداء، المقاطعة الإدارية براقي، الكاليتوس، سيدي موسى، بها أكثر من 700000 نسمة، هذا المشروع هو مشروع استراتيجي ثقافي رياضي بامتياز، مساحته 11 هكتارا، لم يعرف النور منذ أكثر من 10 سنوات، وهذا المشروع هو هبة من دولة الصين الشعبية.

سيدي الوزير المحترم،

نحن على أبواب فصل الشتاء، إن شاء الله، تكون أمطار خير، نطلب من سيادتكم إعادة تأهيل وترميم النسيج العمراني لولاية الجزائر العاصمة، خاصة بنايات الحقبة الاستعمارية، أما البنايات التي آلت إلى الانهيار وتمثل خطرا على حياة الساكنة وجب ترحيلهم إلى أماكن آمنة، واللهم اشهد إني قد بلغت.

سيدي الوزير الأول المحترم،

فيما يخص الجماعات المحلية، سيدي وزير الداخلية، والذي أحييه وكان ناجحا يوم نال ثقة رئيس الجمهورية، في مناطق الظل، واليوم قانونا البلدية والولاية، فالمنتخبون اليوم الذين لبوا نداء السيد رئيس الجمهورية، في الجزائر الجديدة لقوا واقعا آخرا، أما السيد وزير الداخلية المحترم، نطلب من سيادتكم ومن السادة الولاة أن يرفعوا أيديهم قليلا عن تجميد المجالس الشعبية، إن شاء الله، بعد ثلاثة أيام عندنا انتخابات في ست بلديات في بجاية وتيزي وزو، ومن غير الممكن أن نكون في حالة من الشرعية ونخرج في حالة.. شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد أمين ساحلي؛ الكلمة الآن للسيد حمزة آل سيد الشيخ، فليتفضل مشكورا.

السيد حمزة آل سيد الشيخ: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير خلق الله.

توكلت على الحي الذي لا يموت، توكلنا على الحي الذي لا يموت.

الحضور الكريم، السلام عليكم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة ومرافقيهم،

السادة رؤساء المجموعات البرلمانية،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون، زملائي الأعزاء،

السيدات والسادة الإعلاميون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتوجه بالترحيب الخاص بالسيد الوزير الأول وأعضاء حكومته، متمنيا لهم التوفيق في مهامهم النبيلة والثقيلة.

أستغل هذا المنبر لتوجيه الشكر للسيد رئيس الجمهورية، الأب الروحي للجزائر الجديدة، الذي منحنا الشعور بالفخر كمواطنين جزائريين، نفتخر بتاريخنا وبمقاومتنا وبأمجادنا، ونفتخر كذلك بما نحققه اليوم من خلال إنجازات وقرارات وإصلاحات شجاعة وتاريخية نثمنها، خاصة الحركة الديبلوماسية القوية، بالإضافة إلى الاهتمام بملفي القضية الفلسطينية والقضية الصحراوية، وأهم وأبرز حدث كذلك هو انعقاد القمة العربية ببلادنا غداة عيد ثورة التحرير، الفاتح من نوفمبر المجيدة.

ونثمن سياسة السيد رئيس الجمهورية، في استرجاع كرامة المواطن داخل وخارج الجزائر، بالإضافة إلى رفع مستوى المعيشة من خلال عدة إصلاحات منها منحة البطالة.

أولا، أستهل نقاشي من مجال اختصاصي البيئي والفلاحي.

1 – مشروع واحة الوحدة الإفريقية الذي يوازي الطريق الوطني رقم (1)، هذا المشروع البيئي السياحي الاقتصادي الفلاحي، بامتياز، والذي برمج للغرس، فيه أشجار مثمرة مثل النخيل والخروب والتين الهندي وغيرها من الأشجار التي تقاوم صعوبة المناخ، السؤال المطروح: السيد الوزير الأول، أين وصل إنجاز هذا المشروع خاصة أن جزءًا من ميزانيته موجود على مستوى وزارة البيئة؟ ولماذا لم ينطلق حتى الآن؟

2 – مشروع الطريق الوطني الازدواجي رقم (1) الرابط بين الجزائر العاصمة وتمنراست، خاصة وأن الجزائر تعول على الفلاحة الصحراوية التي تعاني الآن من سوء هذا الطريق، والجزائر متوجهة نحو الاستثمار والشراكة مع إفريقيا، والذي يشهد تأخرا كبيرا، ما هو الحل؟ وما هو القرار المناسب لاستكمال المشروع في أقرب الآجال؟

3 – مشروع السكة الحديدية المتوجه نحو الجنوب ونحو إفريقيا والذي توقف كذلك بالأغواط، والذي يستفيد منه المواطنون والمستثمرون في مجال الفلاحة والصناعة وكذلك الشركات البترولية، السؤال: ما هي المدة الزمنية التي تكفي لاستكماله، خاصة أن الجزائر أنشأت بنكا بإفريقيا وجب مواكبة الحدث؟

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول،

سؤالي موجه إلى السيد وزير الصحة:

بالنسبة لقطاع الصحة، أريد الإشارة إلى نظام المناوبة الخاص بالعطلة الأسبوعية في المستشفيات، والذي يفرض نظاما أقل خدمة، يعني أن الكل في عطلة ما عدا مدير المناوبة وبعض الممرضين هم من يداومون في المستشفى، وهنا لا نستطيع أن نطلب من المواطن الجزائري ألاّ يمرض خلال العطلة الأسبوعية، وهنا أفتح قوسًا خاصا بما حدث الأسبوع الماضي بمستشفى محمد لمين دباغين (مايو سابقا)، حيث جاءتني حالة صعبة من ولاية غرداية، فاتصلت بالسيد المدير وطلبت منه الاعتناء بالمريض ومرافقته خاصة من الجانب النفسي لأنه يبقى لوحده لمدة يومين (الجمعة والسبت)، مع عدم السماح بالمرافقة العائلية، فيجيبني أنه ليس له جواب لي! شكرا للسيد مدير مستشفى محمد لمين دباغين، على حسن المعاملة! هذه المعاملة كانت موجهة لمسؤول في الدولة! فلكم أن تتصوروا معي كيف تكون معاملاته مع المواطن البسيط!

بالنسبة لقطاع الفلاحة، وجب علينا القضاء على البيروقراطية من خلال شباك موحد يحتوي على كل المصالح التي يحتاجها الفلاح لتسليم قرار الاستغلال ورخصة الحفر والأسمدة وغيرها، وتكون في مبنى واحد، إضافة إلى دراسة شاملة للمساحات الفلاحية من قبل مكاتب دراسات متخصصة...

(لتحديد جودتها ونوع المحصول الصالح لها مع تقسيمها إلى قطع مرقمة قبل توزيعها للمستثمرين.

من جانب آخر، وجب علينا وضع برنامج شامل لحماية أبنائنا وبناتنا من المخدرات والمهلوسات التي تأتينا من الجهة الغربية ومن وراء البحر، نقترح في هذا الصدد زيادة دعم الزوايا والمدارس القرآنية لاحتوائهم لبناء الجانب الروحي للفرد حتى ينشأ مستقرا نفسيا وجسديا، وتكون لديه تربية وتكوين معتدل الفكر ليتماشى وينصهر في المرجعية الدينية للأمة الجزائرية، وهذا بإنشاء معاهد وداخليات داخل الزوايا والمراكز الروحية لحماية أبنائنا فكريا وعقائديا.

بالنسبة لبناء الاقتصاد ورسم خطة تطوير واستشراق اقتصادي، وجب ربطه بالإمكانيات المادية وكذا النمو الديموغرافي للسكان، مع ربطها بالإحصاء العام للسكان والمقومات والطاقات والثروات الوطنية والإمكانيات البشرية.

أخيرا، نثمن للسيد الوزير الأول وحكومته، الحصيلة الإيجابية التي أنجزت وحققت في هذه السنة.

نشكر الجيش الوطني الشعبي وكل الأسلاك الأمنية الأخرى، على الدور القوي الذي يلعبونه في دحر المؤامرات والدسائس التي تحاك ضد وطننا، كما نثمن المساهمة الجادة والناجعة في دعم الاقتصاد الوطني في عدة مجالات ومنها صناعة السيارات والشاحنات، والتي وجب على المستثمرين والصناعيين الجزائريين للاستفادة من الخبرة التي تملكها وزارة الدفاع الوطني في هذه المجالات.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

شكرا لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله).

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد حمزة آل سيد الشيخ؛ الآن الكلمة للسيدة فيروز بوحويتة قرمش، فلتتفضل مشكورة.

السيدة فيروز بوحويتة قرمش: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء، بودي أن أتقدم إليكم السيد الوزير الأول، باسمي وباسم كافة منتخبي ومناضلي وإطارات حزب صوت الشعب، بخالص التهاني على تجديد الثقة في شخصكم على رأس الوزارة الأولى، وكذا الطاقم الحكومي الذي حظي بثقة السيد رئيس الجمهورية، راجين من المولى عز وجل أن يوفقكم ويسدد خطاكم من أجل تجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية، وتفعيل جهود الدولة في مجال التنمية الشاملة خدمة لهذا الوطن ومن أجل جزائر جديدة، يحلم بها كل مواطن غيور على وطنه.

السيد الوزير الأول،

الجزائر الجديدة، تستلزم فعلا ممارسات وذهنيات جديدة، فالنوايا الصادقة لدى السلطات العليا للبلاد تبقى غير كافية، إذا لم تجد آذانا صاغية وميكانيزمات لتطبيقها، خاصة على المستوى المحلي، لأن المهندس الأول للتنمية المحلية، هم المسؤولون المحليون، إداريين كانوا أو منتخبين، ومن هذا المنطلق أدعو الحكومة وبصفتي عضو مجلس الأمة، للسير على تطبيق برنامج السيد رئيس الجمهورية، بصرامة وعناية في كل القطاعات دون استثناء والنزول إلى الميدان بصفة دائمة للاطلاع عن قرب على حقيقة الواقع التنموي بكل الولايات.

السيد الوزير الأول،

إن المتتبع لبيان السياسة العامة في فصوله الخمسة، أجد أنه أحيط بكل الجوانب التي جاء بها مخطط عمل الحكومة، فإننا نلمس وبوضوح حرص الدولة الدائم على دعم التنمية الشاملة والمستدامة والمتوازنة عبر كافة التراب الوطني، من أجل تحقيق تطلعات المواطن وخدمة مصالحه المشروعة، بالإضافة إلى عزم الدولة ممثلة في السلطات العليا للبلاد للدفع بالاقتصاد الوطني وبعجلة التنمية أكثر، عبر كل الولايات، بعدما أكد السيد رئيس الجمهورية، أن هذه السنة، سنة 2022، ستكون سنة اقتصادية بامتياز، بالإضافة إلى حرصها على ديمومة الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، المنبثق من بيان أول نوفمبر، وهو وصية ورسالة الشهداء لكل الأجيال، وهو ما ترجمه السيد رئيس الجمهورية، وتأكيده في العديد من المناسبات أن الدولة الجزائرية لن تتخلى عن طابعها الاجتماعي في شتى المجالات إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وفق مقاربة ثلاثية الأبعاد: تحسين القدرة الشرائية والمحافظة على مناصب الشغل وديمومة الطابع الاجتماعي للدولة.

قطاع العدالة:

أولا، بيان السياسة العامة للحكومة – السيد الوزير الأول– أشار إلى إنشاء محاكم تجارية متخصصة ولم لا أيضا، استحداث محاكم عقارية متخصصة بالنظر إلى كثرة تعقيد المنازعات العقارية، ناهيك عن أهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ودورها في مجال الاستثمار.

ثانيا، إذا كان القانون الأساسي للقضاء سيتكفل بالجانب الاجتماعي والمهني للقضاة، فهناك فئة تشكل جزءا لا يتجزأ من العدالة وهم أمناء الضبط والأسلاك المشتركة، لا يوجد أي نص في المرحلة الحالية يتكفل بظروفهم المهنية والاجتماعية.

ثالثا، ما دام المحامي هو مساعد وشريك العدالة، فلماذا لا تتكفل المدرسة العليا للقضاء بتكوينهم، خاصة وأن المكونين على مستواها من أحسن القضاة والأساتذة، وهذا بالتعاون، بالطبع، مع نقابة المحامين لفتح مدرسة عليا للمحاماة.

السيد الوزير الأول المحترم،

إسمحوا لي أن أغتنم هذه السانحة لأتطرق إلى بعض الانشغالات التي تخص ساكنة ولاية سكيكدة:

1 – قطاع النقل:

أين وصل مشروع السكة الحديدية، رمضان جمال –عنابة، والذي كانت تشرف على إنجازه الشركة الإسبانية "واشيل"؟ والسؤال المطروح، لماذا لم يتم استكمال إنجاز هذا المشروع الهام ومتى سيتم إعادة بعث هذا المشروع من جديد؟

2 – قطاع الشباب والرياضة:

فيما يخص مشروع إنجاز مركب تدريب وتكوين النخب الوطنية بأولاد حبابة، على مساحة 20 هكتارا، حيث إن الدراسة التقنية للمشروع تم إعدادها بـ 5 ملايير سنتيم، لكن لم يتم استكمال تجسيد المشروع لأسباب تبقى مجهولة، لذا نطلب منكم، السيد الوزير الأول، إعادة بعث هذا المشروع الرياضي الهام من جديد.

3 – قطاع السكن:

سكان مدينة سكيكدة، السيد الوزير الأول، يعانون من السكنات القديمة والتي حولت حياتهم إلى مأساة حقيقية، إذ تم تسجيل عدة انهيارات جزئية، وهذا الوضع بات يهدد بكارثة حقيقية بالرغم من رصد أغلفة مالية لإعادة ترميمها، إلا أن هذه العملية كانت ترقيعية وسط غياب الرقابة، والتي نرجو أن يتم إيجاد حلول مناسبة لها في أقرب وقت.

4 – قطاع الأشغال العمومية:

أين وصل مشروع الطريق الرابط بين محول الطريق السيار انطلاقا من الحروش باتجاه ميناء سكيكدة؟ حيث إن – معالي الوزير – هذا المشروع من أهم المشاريع الحيوية والتنموية التي تنتظرها الولاية.

5 – قطاع الموارد المائية:

أين وصلت مشاريع 3 سدود جديدة كانت مبرمجة، لكن تم تجميدها، سد رمضان جمال الذي عوض بسد زردازة، سد بوشطاطة وسد واد الزهور؟

نحن نتمنى –السيد الوزير الأول– رفع التجميد عن هاته المشاريع التنموية التي ينتظرها سكان هاته الولاية، لاسيما الفلاحين منهم.

وفي الأخير، أشكركم على كرم الإصغاء، دمتم ودمنا في خدمة الوطن، الولاء للجزائر والوفاء لشهدائنا الأبرار ولمجاهدينا الأوفياء، شكرا.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيدة فيروز بوحويتة قرمش؛ الآن الكلمة للسيد مراد لكحل، فليتفضل مشكورا.

السيد مراد لكحل: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

أعضاء الحكومة الأكارم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن بيان السياسة العامة للحكومة يعد خطوة هامة لتمكين البرلمان من الاضطلاع بمهامه الدستورية والرقابية، باعتبار أن السياسة العامة للحكومة هي أداة من أدوات الحكم الراشد، وإن عرضها على أعضاء البرلمان بغرفتيه يعد إضفاء حقيقيا للشفافية والنزاهة كمبادئ رئيسية لبناء مؤسسات قوية ضمانا لمصلحة البلاد، وفي النهاية تبقى الغاية من عرض بيان السياسة العامة ليس محاسبة الجهاز التنفيذي والوزراء بقدر الوقوف على ما تحقق وما لم يتحقق من مشاريع، بغية بلوغ الشفافية في التسيير، تلك الشفافية التي غيبت لسنوات، حيث أصبح تهرب رؤساء الحكومات المتعاقبين على المنصب عن عرض بيان السياسة العامة أمام أعضاء البرلمان عادة لصيقة لدى هؤلاء تماطلا وتهربا من المساءلة.

وإن وقوفنا ومناقشتنا لبيان السياسة العامة في هذا الوقت بالذات يفرض علينا أن نقف على الظروف التي جاء فيها والتي مرت بها البلاد والعالم أجمع، حيث مرت بظرف وطني ودولي متقلب ومعقد للغاية تميز بتواتر الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد 19 وانعكاسات نشوب الصراع في أوكرانيا وتداعياته على الصعيد الدولي.

وعليه؛ بالنظر إلى الظروف وما تحقق من إنجازات، ندرك أن حسنات الحكومة، أو على الأقل بعض القطاعات الوزارية، حسناتها أكبر من سيئاتها، وأن تحقيق الأهداف ينحو منحى تصاعديا، وما أنجز يبرهن بصدق عن إرادة وعزيمة قوية في السير بالبلاد نحو النمو والتقدم، وتخطي الصعاب وتجاوز المراحل العسيرة والأزمات الملمة بالعالم،

ثم إن إخراج الدولة من عنق الفساد المتجذر يحتاج إلى مخاض وتكلفة.

ومما نستحسنه ونثمنه في هذا الشأن تعزيز دولة القانون واستكمال مسار البناء المؤسساتي المقرر بموجب الدستور، مع وضع المؤسسات الرقابية والهيئات الاستشارية على غرار المحكمة الدستورية والسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والمجلس الأعلى للشباب والأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيا... وغيرها.

وقد سلط بيان السياسة العامة الضوء على نقاط هامة كعصرنة العدالة واستقلاليتها وعصرنة أداء الإدارة العمومية وتحسينه، وتسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيطها وتكثيف عمليات الرقمنة بغرض ضمان خدمة عمومية ناجعة وذات نوعية، بالإضافة إلى بعث الانتعاش الاقتصادي وتعزيز دعائم النمو وتثمين الإنتاج الوطني، وفتح باب الاستثمار الذي ترجمه صدور قانون الاستثمار الأخير، ولا ننسى تعزيز مكانة الشباب والكفاءات الوطنية العلمية، وكلها بشائر سارة تترجم حرص الحكومة على الاستجابة لتطلعات واحتياجات المواطنين.

على أن بعض التحديات تنتظر الحكومة في قطاعات حساسة على غرار قطاع السياحة، الصحة والتعليم والإعلام والأمن المائي والفلاحة التي تحتاج إلى رعاية خاصة لضمان سماع كلمتنا وصوتنا، وكذا قطاع السكن الذي يحتاج إلى البحث عن صيغ جديدة تمكن من سد الاحتياجات وتحقيق الاكتفاء، هذا بالإضافة إلى مراجعة شبكة الأجور ورفع القدرة الشرائية للمواطن، ومحاربة البيروقراطية، وتفعيل عنصري المراقبة والمحاسبة، والتوجه نحو أخلقة المجتمع لمجابهة الجريمة والانحراف.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

هذا، ونثمن عاليا ما حققته الدبلوماسية الجزائرية والسياسة الخارجية في مستويات مختلفة، والذي يعكس الرجوع التدريجي للدبلوماسية بعد جفاف السنين، ودورها الريادي والمحوري على الصعيد الإقليمي والدولي، لتبقى قضية فلسطين والصحراء الغربية وحق الشعوب في تقرير مصيرها ونبذ العنف الدولي والإرهاب إحدى السمات البارزة لمواقفنا الدولية.

على أن الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، مع ما يملكه من إمكانيات بشرية ومؤهلات تكنولوجية، وبأدائه المحترف وعقيدته الراسخة، يبقى روح الأمة وقلبها النابض، كما يبقى غصة في حلق الأعداء الذين يغيظهم أمن البلاد واستقرارها وتقدمها، وقد عبرت الاحتفاليات بستينية الاستقلال بحق عن تقدم واحترافية جيشنا الأبي، لذا نجدد من هذا المنبر دعوتنا إلى التفاف الشعب حول جيشه، ذلك الالتفاف الذي يمده بالقوة الثابتة والعزيمة.

وفي الختام، ندعو إلى تلطيف وتمتين أكثر للعلاقة بين الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي، والتوجه نحو انفتاح أكثر وتناغم أدق، ذلك أن علاقة البرلمان بالحكومة ليس الأصل فيها المعارضة والخصومة والعدائية، بقدر ما أن علاقتهما تشاركية تعاونية تقييمية تقويمية، غايتها مصلحة البلاد وتحقيق نموها واستقرارها.

مع تمنياتنا بالنجاح للقمة العربية المقبلة، والتي ستبرهن عن عودة الريادة الجزائرية ومكانتها علي الصعيد العربي، ونراها قمة جامعة تبغي وحدة الصف ولم الشمل وتكريس رؤية استراتيجية عربية موحدة، تستجيب لتطلعات وآمال شعوبنا العربية.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مراد لكحل؛ الكلمة الآن للسيد مبروك دريدي، فليتفضل مشكورا.

السيد مبروك دريدي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر، المجاهد صالح قوجيل،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سأحاول أن أخرج قليلا عن لغة الإملاء لألخص ما أود قوله في العموم، ثم ما أخصصه في نقاط سجلتها.

السيد الوزير الأول،

علينا أن نتذكر في كل لحظة أن الجزائري يحب الصراحة

ويكره "الحقرة" هذه أول مبادئنا التي عشنا بها وضحينا من أجلها.

بيان السياسة العامة كان ثريا وإيجابيا ولا ينكر أحد ذلك في قطاعات، كما قال الزملاء، تفاوتت في الإنجاز، غير أنني أضع أصبعي على ما جاء في مخطط عمل الحكومة في جملة لافتة، حينما قالت العبارة: "ستعمل الحكومة على استقطاب الكتلة النقدية المتداولة في القطاع الموازي وذلك عبر إصلاح عميق للمؤسسات المالية وعصرنة النظام المصرفي".

سؤالي: إلى أين وصل ذلك؟ وهل هذه الكتلة تم تقليصها وتم إدخال الأموال إلى البنوك التي تراقبها الدولة وتنفق المال في التنمية الوطنية؟

السؤال الثاني، سيدي الوزير الأول، أو الانشغال الثاني، يتعلق بعلاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية، ودعني أكون صريحا معك، لأنني جزائري، صدقني، سيدي الوزير الأول، هناك مسؤولون في إدارات محلية لا يستحقون أن يكونوا في ذلك الموقع الذي شرفتهم به الدولة الجزائرية، ذلك أنهم يفتقدون إلى أبسط أدوات النقاش والحوار وإذا ذكرت لك بين قوسين، وجدت مواطنا في بلدية أو في إدارة يبكي لأن المسؤول لم يستقبله، يبكي وهو أب لأطفال؛ إذن، عليكم أن تسدوا التعليمات الصارمة والتي تطبق على هؤلاء المسؤولين الذين لا يشرفون الانتماء إلى حكومة تقودونها.

الأمر الثاني، سيدي الوزير الأول، هو رقمنة الإدارة، وأرى، كما قال زميلي، أنه مطلب المطالب، فالرقمنة ستعمل على تحييد وتحجيم تدخل العنصر البشري السلبي، ذلك أن الرقمنة ستتيح لكم ولجهازكم، وتتيح لنا باعتبارنا مؤسسة تشريعية، المراقبة والمواكبة والمرافقة، بذلت الحكومة، كما ذكر بيان السياسة العامة، جهودا جبارة في مجالات أهمها: الفلاحة، الصحة، السكن، التعليم والتعليم العالي ونحن دائما نطمح إلى المزيد.

ففي مجال الفلاحة، سيدي الوزير الأول، إن القطاع يعاني في بعض جوانبه من المضاربين والدخلاء، عليكم أن تتصدوا لذلك.

في الصحة، نثمن ما أنجز، لكن نلفت عناية حكومتكم الموقرة، إلى أن عديد الولايات ما تزال من دون كليات للطب، ما يفقدها بناء مستشفيات جامعية.

أذكركم، في ولايتي سطيف، أننا بانتظار وعد بناء أو إنجاز مستشفى جامعي جديد ونتساءل عن مصير مستشفى العلمة الذي يراوح مكانه منذ زمن؟ كما نلفت عنايتكم إلى عين أرنات وحمام السخنة وحاجتهما إلى مستشفى يليق بساكنتهما وبالكثافة السكانية.

في التعليم والتعليم العالي، سيدي الوزير الأول، صحيح أن هناك جهودًا وهناك منجزات، لكن يبقى التسيير وإسناد المسؤولية للكفاءات أمرًا غاية في الأهمية.

بعض رؤساء الجامعات وبعض العمداء، بقوا لأكثر من 10 سنوات في مناصبهم! لماذا؟! ماذا قدموا؟! إن كان يبرر بقاؤهم فليبقوا وإن كان لا يبرر فليغيروا.

سيدي الوزير الأول،

أشدد على نقطة وأركز عليها، هي التعيين بالكفاءة في رتب المسؤوليات وهذه النقطة إذا ما فعلت ستنجح التنمية وسننجح بأشواط كبيرة فيما أنتم بصدده، لأن التعيين بالكفاءة في الحقيقة هو القاطرة أو هو العصب، لأنه إذا كانت الأموال موجودة والمقدرات موجودة والكفاءات غير موجودة، فإن التنمية سيكون مصيرها العجز أو الخلل.

سيدي الوزير الأول،

أضيف صوتي إلى صوت الزملاء في تثمين ما تحقق في الدبلوماسية والعمل الجبار الذي أعاد الجزائر إلى رفعتها وسيادتها، كما نحيي الجيش الوطني الشعبي والأسلاك الأمنية على ما يبذلونه في سبيل هذا الوطن، كما نذكر كم مرة أخرى وأخيرة أصلحوا الإدارة، أصلحوا الإدارة، أصلحوا الإدارة..

بارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مبروك دريدي؛ الآن الكلمة للسيد حمزة سويسي، فليتفضل مشكورا.

السيد حمزة سويسي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

أحييكم تحية الإسلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بسم الله الرحمن الرحيم.

أما عن مداخلتي، فستكون مباشرة عن ولاية ورقلة.

سوف أقول لكم كلمة – السيد الوزير الأول والسادة الوزراء – رئيس الجمهورية وضع فيكم ثقته لذا "حمروا له وجهه".

1 – مشكلة التشغيل، التي لا تزال قائمة في ولاية ورقلة، تعاني من المحسوبية والبيروقراطية والحقرة وتحسين طالبي العمل، ووضع معايير تعجيزية (شاب بطال طالب لعمل بسيط يطلب منه شهادة الثالثة ثانوي والخبرة المهنية)، الرجاء من السيد الوزير الأول، التدخل في أقرب الآجال لإنصاف شباب ورقلة، شاب بطال هو، لم يدرس المسكين، فيطلب منه شهادة الثالثة ثانوي وكذا الخبرة المهنية!!

هو أصلا لم يعمل، معالي الوزير!! كيف له أن يأتي بخبرة مهنية؟! هناك من وصل إلى عمر 45 سنة لم يعمل إلى يومنا هذا، سابقا، كانت النسبة في ورقلة تقدر بـ 30 ٪ من البطالين والآن أصبحت 80 ٪، حيث تجد من أربعة إلى خمسة أفراد في عائلة واحدة بطالين.

ولاية ورقلة، أكثر من 3000 شركة ما بين أجنبية ووطنية ومناولة، لو أنهم يأخذون في الستة أشهر 20 عاملا، فإن نسبة البطالة في ولاية ورقلة وولايات الجنوب... نعم...

فإن نسبة البطالة ستنخفض.

معالي الوزير الأول،

نذهب إلى مشكلة السكن، يجب إعادة النظر في أجرة 24000 دج، العامل البسيط الذي يحصل على أجرة 27000 دج، لا يمكن أن يحصل على سكن، معالي الوزير؟! هو عامل على مستوى الدائرة ولا يحق له الحصول على سكن، معالي الوزير، إعادة النظر من فضلكم في ملف السكن.

السكن في ولاية ورقلة، نخجل من أننا نقسم 350 سكنا كل 5 سنوات.

المستشفى الجامعي، سيدي الوزير الأول، هل تعلم أن المستشفى الجامعي أصبح حلما بالنسبة لسكان ولايات الجنوب، خاصة ولاية ورقلة؟

نتمنى –السيد الوزير الأول– أن تحسبه لك وللسيد رئيس الجمهورية، قبل انتهاء العهدة، أن يسجل على الأقل، وأن يكون حجر الأساس قد وضع في 27 فبراير، إن شاء الله.

معالي الوزير الأول،

هناك مستشفيات في دوائر وأحياء، نتمنى أن تقدم فيها الخدمات 24 سا / 24 سا، عندما اتصلنا بمدير الصحة أجابنا بأن هذا الانشغال يكون الفصل فيه على مستوى السلطات العليا.

مشكلة المشاريع الفلاحية، خاصة الكهرباء والمسلك الفلاحي والمماطلة في منح رخصة حفر الآبار للفلاحين، رغم توفر المياه، الذي لو استغلت لجعلت المنطقة قطاعا فلاحيا بامتياز، لذا نطلب من السيد الوزير الأول، التدخل عاجلا لينظر في المشاريع التي لم تسجل ومعالجتها في أقرب وقت؛ هناك مشكلة سيدي الوزير، هناك بعض المدراء وبعض الإطارات في ولاية ورقلة لا يستحقون ذلك المنصب، فالوالي لا يستطيع العمل مع مدراء أو رؤساء دوائر ضعفاء، عندنا رئيس دائرة ورقلة إلى يومنا هذا لم يستقبل ولا مواطنا واحدا، في مدة عامين لم يستقبل ولا مواطنا واحدا، 350 مسكنا من أجل أن يقسمها، يقوم بذلك بالخوف!! هناك أيضا مفتش عام يهدد موظفي البلدية بالعدالة، التنمية متوقفة بسبب هذا المفتش العام الموجود في ورقلة، كل الموظفين شبكوا أيديهم خوفا من العدالة والسجن، لا عليه، من يخطئ خطأ فليصحح على مستوى الإدارة، أتمرر ملفه إلى العدالة؟! هو موظف بأجرة 4 ملايين سنتيم شهريا..

ننتقل، سيدي الوزير، إلى إطارات الجنوب خاصة إطارات ولاية ورقلة، نملك كفاءات أحسن من الإطارات التي يرسلونها إلينا، لا يستفيدون من الترقيات ولا المناصب العليا، لماذا هذا؟! أليست ولاية من ولايات الجزائر؟! إذن، فلتستغنوا عنا وانتهى الأمر!!

نذهب إلى الرياضة، عندنا فرق لم تستفد من دعم الشركات البترولية، ونحن فقط نشم البترول شما.. ويذهب، ولا نعلم إلى أين يذهب، معالي الوزير، من فضلك أدعوك إلى إعادة النظر في مشاكل هذه الولاية.

عاشت الجزائر حرة مستقلة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حمزة سويسي؛ الكلمة الآن للسيد محمد رباح، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد رباح: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول،

السيدة والسادة الوزراء،

الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الوزير الأول،

لقد باشر السيد رئيس الجمهورية تنفيذ الإصلاحات وفق وعوده الانتخابية الأربعة والخمسين بصياغة الدستور وعرضه للاستفتاء واستكمال بناء الصرح المؤسساتي عبر انتخابات مختلفة، أقل ما يقال عنها إنها صعبة وشاقة ومتعبة ومعقدة وفي ظرف حساس، لكنها كانت فاصلة وحاسمة وشفافة ونزيهة أفرزت خارطة سياسية نال من خلالها حزبنا، جبهة التحرير الوطني، الأغلبية الساحقة.

ومثلما هو الحال في كل مرة تستنطق فيها صناديق الاقتراع فتنطق باسم جبهة التحرير الوطني، لأن الشعب يعرف الجبهة والجبهة تعرف الشعب...

ملقنة درسا لا ينسى لمن راهن على انكسارنا وانهزامنا وزوالنا، الناس التي قالت: (FLN dégage)، نحن موجودون هنا وهم: (dégage)

(تصفيق).

ومن دعاة المراحل الانتقالية ودعاة الحكم بالمجتمع الأهلي والقبلي والمدني ونظام الكوطات.

هذا الفوز الذي أهل حزبنا ليكون شريكا أساسيا في التحول الذي يقوده السيد رئيس الجمهورية نحو جزائر جديدة.

السيد الوزير الأول،

بخصوص بيان السياسة العامة.

كرم تبين من كلامك ماثلا ويبين عتق الخيل في أصواتها نسجل الكثير من الإيجابيات في هذا البيان وهي مجهودات لكم تذكر فتشكر.

غير أنه يجب مضاعفة الجهد ومسابقة الزمن لتحقيق إنجازات أكبر، مستغلين الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تعرفه بلادنا، في محيط دولي ملتهب مفخخ، تؤدي فيه دبلوماسيتنا أدوارا بطولية في تخطي الألغام المزروعة بإحكام للعبث باستقرار الدول وتفكيك الشعوب.

السيد الوزير الأول،

أنا أقول لك ما قالته المطربة فيروز: "الآن الآن وليس غدا".

ونحن نتقدم نحو انتخابات رئاسية لم تعد تفصلنا عنها إلا سنتان، فإن الطاقم الحكومي مدعو للحفاظ على هذا الاستقرار واستغلاله في إنجاز ما تبقى من الوعود الأربعة والخمسين، التي نعتبر إنجازها استقلالا ثانيا للجزائر، يعزز أمنها ويضمن قوتها ويكرس سيادتها، والذي نتشرف بدعمه، لذا ندعوك -كما دعاك الإخوة كلهم- إلى رفع التجميد عن كل المشاريع كونها جاهزة للتنفيذ، الحمد لله، فاليوم ذهب الوباء والخزينة قد تعافت؛ إذن، ارفع عنا التجميد، سيدي الوزير الأول.

السيد الوزير الأول،

الآن الآن وليس غدا، أدعوك إلى إنقاذ الموسم الفلاحي لضمان قوت الجزائريين:

1 - بإسداء التعليمات للسادة وزير الداخلية والأشغال العمومية والري، لتعزيز شبكة الري وعصرنتها بما يرفع من قدرتها.

2 - حث وزير الطاقة على استكمال مخطط الكهرباء الفلاحية وتوسيعه ورفع العراقيل وفتح وكالات لشركة "أسميدال" في كل الولايات، لتسهيل ضمان وصول الأسمدة المدعمة دون مضاربة.

3 - دعوة وزير الصناعة إلى الرفع من قدرات إنتاج المضخات وأنابيب السقي، وتوفير المكننة الفلاحية.

4 - أمر وزير التجارة بالتسهيل في تقديم رخص استيراد البذور في ظل ضعف بنك البذور وحداثته، بالأمس تكلمت - السيد الوزير الأول - عن بنك البذور، أنا أقول لك سيدي الوزير، بأن هناك فلاحين جلبوا بذورا من تونس بطريقة أو بأخرى أعطتهم 85 في الهكتار عكس قمحنا الذي يعطي بين 30 إلى 40، يجب إيجاد الحل، لأننا نعاني أزمة غذاء، لذا وجب إيجاد الحل.

5 - أمر وزير السكن - وهو متواجد معنا - بمنح شيك على بياض للولاة، فيما يتعلق بالسكن الريفي، فهو يكلف 70 مليون سنتيم فقط، إمنحوه فقط، فهذا الشخص يملك قطعة الأرض، إمنحه 70 مليونا وتكون بذلك قد تخلصت منه ويصبح منتجا أيضا.

السيد الوزير الأول،

بخصوص ولاية المدية: الحمد لله فالسيد وزير الداخلية يعرفها جيدا.

1 – إعادة النظر في تصنيف مناطق الهضاب العليا.

2 – منح صلاحيات واسعة للولاة تسمح لهم بإنشاء التجزئات الاجتماعية.

3 – أطلب من سيادتكم برمجة إنشاء قنوات لتحويل ماء سد غريب إلى بلديات ولاية المدية التي تعاني من أزمة الماء الشروب.

4 – الإسراع في إنجاز الطريق الاجتنابي بين برج بوعريريج وخميس مليانة.

5 – إستغلال الطريق السيار شمال –جنوب، بإنجاز مناطق صناعية وأخرى للنشاطات.

6 – مراجعة ومضاعفة حصة ولاية المدية من السكن.

السيد الوزير الأول...

7 – بعد مرور سنة ونصف على فيضانات واد بني مدينة بني سليمان، لحد الساعة لم تستفد المدينة من غلاف مالي لتوسعة الوادي وتعويض المتضررين رغم الوعود.

8 – إنشاء أنفاق أرضية بمدينة المدية للقضاء على الاكتظاظ المروري.

السيد الوزير الأول، بخصوص القطاعات:

1 – الداخلية: عدم استفادة المنتخبين المنتدبين من المنح والعلاوات والزيادات التي أقرها رئيس الجمهورية، بما في ذلك النقطة الاستدلالية والدرجات.

2 – التعليم العالي: كل الدول التي انتهجت الرقمنة سبيلا إلى العصرنة والتقدم انتهجت المرونة والمرحلية وليس الصدمة ف 00 ورق يجب دراستها بتمعن.

3 – وزارة الثقافة: إلغاء شرط أقل من أربع سنوات من الإصدار في مناقصة اقتناء الكتب فدور النشر تشكو من تضاعف تكلفة طبع الكتب بزيادة سعر الورق وتكدس مطبوعاتهم في الرفوف.

4 – التربية: الظرف مناسب لإعادة فتح نقاش جاد ومسؤول بين أهل الاختصاص لإعادة النظر في المناهج التربوية والبرامج والحجم الساعي وضرورة مراجعة التدريس بالمقاربة بالكفاءات وإعطاء صلاحيات واسعة لرؤساء البلديات لإيجار المدارس والمراكز الثقافية والمكتبات البلدية في الفترة المسائية وأيام العطل لتأجيرها للأساتذة الذين يقدمون دروس الدعم للقضاء على التمدرس في المستودعات.

5 – الطاقة: أدعو وزير الطاقة إلى الاستغلال الأمثل والأنجع 1 م3 مقابل حاويتي مواد غذائية.

في الأخير، أدعو الحكومة إلى توسيع وتعزيز التواصل مع الأعضاء، كما ندعوهم إلى إنجاح القمة العربية خاصة وأن الجزائر حاليا هي القاطرة التي تقود العمل العربي المشترك والقادرة على صناعة موقف عربي موحد ومشرف.

كنت أود الحديث عن مدينة بوغزول ولكن "يكثر خير الرئيس"، كنت أود التكلم عن السيارات ولكن "يكثر خير الرئيس"، كنت أود الحديث عن القدرة الشرائية ولكن "يكثر خير الرئيس"، فلقد اتخذ قرارات عاجلة وجريئة.

عاشت الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار).

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد رباح؛ الكلمة الآن للسيد محمد خويلدي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد خويلدي: بسم الله الرحمن الرحيم.

(قال ربّ اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي).

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول الفاضل،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،

هيئة الإعلام المحترمة،

الحضور الطيب والكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الرئيس،

من أصعب المواقف على المرء أن يكون مقوما، وخاصة إذا أراد تحري الموضوعية عند التقويم، ويكون التقويم أصعب إذا عازته الأدوات الدقيقة والمناسبة.

وتسمح لنا هذه الفرصة للوقوف على حصيلة الحكومة لسنة كاملة.

وفي هذا المقام ونحن لا نزال نتعبق عطر الاحتفال بالذكرى (60) لاسترجاع الحرية، إسمحوا لي أن أقف وقفة إجلال مهيبا بفعاليات هذه الاحتفالات، منحنيا تواضعا

أمام هذه التحديات، مشيدا بالمجهودات المبذولة من كل الفاعلين، عبر كامل مؤسسات الدولة، لاسيما مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير، لما أبان عنه في الاستعراضات الأخيرة، التي تنم عن تكنولوجيا عالية وعصرنة فائقة، كل ذلك من أجل عامل أساس هو الحفاظ على أمن هذا الوطن، ترابا وشعبا.

سيدي الرئيس،

غلبت لغة الأرقام على محتوى ومضامين هذا البيان، كما بقيت بعض العمليات خاضعة لرؤية مستقبلية.

علاوة على ذلك يغدو هذا البيان مخططا لعمل الحكومة دون تحديد لعتبة الإنجاز والنسب المتبقية والأسباب المعرقلة لذلك، إلا أننا نبارك ونعضد الكثير من المجهودات وعلى رأسها السياسة الخارجية، لما أبانته من دبلوماسية فائقة، أعادت الوجه الحقيقي للجزائر الثائرة، والتي ما فتئت تناضل من أجل قضايا الشعوب والتحرر، والانعتاق من براثن الاستعمار الغاشم، فهي بلا منازع قلعة الأحرار.

كما نبارك حقيبة النصوص القانونية التي جاءت في صدر هذا البيان، بعنوان تجسيد الإصلاحات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية، التي باشرها السيد رئيس الجمهورية، تعزيزا لدولة القانون وتجديد الحوكمة في إطار استكمال البناء المؤسساتي.

فضلا عما تم وضعه حيز التنفيذ من المؤسسات الرقابية والهيئات الاستشارية، حبذا لو تم التأسيس وإعادة تفعيل المجلس الأعلى للتربية، الذي تم تجميده منذ سنوات خلت، ولا يخفى على أحد الأهمية البالغة لهذه المؤسسة على مستوى السياسة التربوية والتي يؤمها الملايين من المتمدرسين، وهي في نفس الوقت رصيد يرنو إلى التحسين والعناية الاجتماعية كاستثمار للعنصر البشري الذي ما فتئت الضرورة لوضعه من أولى الأولويات مقارنة بالأرصدة المالية التي يستهلكها هذا القطاع من الخزينة العمومية.

نثمن في هذا الصدد تلك الحركية التي عرفها قطاع الطاقة والمناجم، والتي سجلت فائضا على مستوى الميزان التجاري، والذي حافظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي نسبيا، رغم صعوبة الظرف والواقع المعيش للمواطن.

إن ما جاء في بند الصحة وفي مجال الحوكمة وتنظيم عرض العلاج، والذي عرف عملية واحدة متعلقة بالجانب التنظيمي وعملية ثانية للمنجز (Opération faite)، أما باقي العمليات فهي عبارة عن أهداف تمثلت في فعل التحسين (Verbe d'action)، الأمر الذي يستدعي اعتماد مقياس حقيقي وموضوعي لقياس درجة هذا التحسين، وما هي عتبة القبول في هذا المجال؟ بعيدا عن الأحكام الذاتية، وتبقى بعض المشاريع، فلا زالت لغة التسويف تطغى على هذا القطاع، ومنها (سيتم) والأجدر بنا مستقبلا أن نسمع (لقد تم)؛ وعليه، نقترح وبكل جدية القيام بعملية تشخيص تمس كل المجالات من هياكل وتأطير وأجهزة ترصد من خلالها كل الحاجيات حتى نضمن علاجا صحيحا ودقيقا.

سيدي الرئيس،

أما الحديث عن تحسين أداء المنظومة التربوية والبحث العلمي في نوعية التعليم، لم تشر مراجعة البرامج التعليمية للطورين الابتدائي والمتوسط إلى نتائج هذه المراجعة، وما هي التدابير المتخذة في هذا الشأن؟

يبقى هذا القطاع الحساس بحاجة كبيرة إلى تدابير إصلاحية علمية وموضوعية ونخص منها:

- إعادة فتح المعاهد التكنولوجية من أجل التكوين الأولي، وهذا من خلال رؤية استشرافية لسوق الشغل، من المؤسف أن القطاع لا يزال يلجأ في الكثير من المرات إلى عملية الاستخلاف (التعاقد) لسد العجز على مستوى التأطير.

بعد الرجوع إلى النظام العادي بعد جائحة كورونا، شهد الدخول المدرسي اكتظاظا فادحا في جل مناطق الوطن وذلك لمحدودية الهياكل.

إن عملية الإدماج التي مست شريحة كبيرة من طالبي الشغل على مستوى القطاع والتي تمت في سلك المشرفين التربويين الذين تم تعيينهم في المدارس الابتدائية، أضافوا إشكالية أخرى إلى إشكالية ثقل المحفظة.

إلا أنه كان بالإمكان استغلال أولئك المدمجين الحاملين لشهادة اللغة الإنجليزية أو الترجمة من وإلى اللغة الإنجليزية عند التوظيف بدلا من تعيينهم كمشرفين تربويين، حيث نجد أحيانا في مؤسسة ما، 12 أستاذا و20 مشرفا تربويا.

إن الأرقام المقدمة لعدد حاملي الشهادات بأنواعها تنبئ بخطورة الوضع بالنظر إلى عالم الشغل، فما هي السبل السليمة للاستثمار في هذا العنصر البشري؟ ومن هنا بات من الضروري مراجعة عملية التكوين وما يضمن الاستفادة

الحقة من هؤلاء حاملي الشهادات، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال رؤية استشرافية...

(استثمارية بعقلانية التوجيه الذي يوازي عالم الشغل.

المركز الجامعي بآفلو:

منذ نشأته كملحقة لجامعة الأغواط 2012، ثم ارتقائه لمركز جامعي لم يعرف أي عملية لتوسعته إن على المستوى الهيكلي، أو على طاقة الاستيعاب للمقاعد البيداغوجية، الأمر نفسه يقال عن الإقامة الجامعية، ومن باب تحسين الحياة الطلابية أرجو أخذ هذا الملف بعين الاعتبار والتدخل للإسراع في حل هذه المعضلة.

البيئة والتنمية المستدامة:

الإعلان عن وضع حيز التنفيذ لمحطات تحويل النفايات في جغرافيا واحدة (مستغانم – سيدي بلعباس – معسكر) حبذا تعميم هذه المشاريع عبر كامل الوطن.

ونتساءل في هذا الصدد عن مصير محطة تصفية مياه الصرف الصحي بآفلو، هذا المشروع الذي طال به الأمد، ولم ير النور ليوم الناس هذا؟

التجارة الخارجية:

رغم ارتفاع العائدات خارج قطاع المحروقات والمقدرة قيمتها بـ (04) مليار دولار نهاية أوت 2022، وقد تصل إلى (07) مليار دولار مع نهاية السنة، فإن عملية عدم ضبط الاستيراد والتصدير انعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطن وذلك بارتفاع الأسعار وندرة بعض السلع في السوق.

الرياضة في الوسط المدرسي والجامعي:

ندعو إلى تفعيل الاتفاقية بين وزارتي التربية الوطنية والشباب والرياضة التي سخرت إطارات الشباب المختصين في مادة التربية البدنية للتأطير في المدرسة الابتدائية وإعفاء معلم المدرسة الابتدائية من تدريس هذه الأنشطة.

كما نهيب بالمجهودات المبذولة التي ساعدت على إنجاح تظاهرة ألعاب البحر الأبيض المتوسط، ونأمل النجاح لتظاهرة كأس إفريقيا لكرة القدم للمحليين، والتي نتمناها أن تكون بوابة لتنظيم كأس إفريقيا 2025.

وفي الأخير، نلح على تفعيل المرسوم الخاص بالمقاطعات الإدارية الجديدة، المتعلق بالترقية إلى مصاف الولايات.

سيدي الرئيس،

وبين هذا وذاك، ومهما يكن مما قدمته هذه القراءة النقدية، فإنه لا يختلف اثنان على المجهودات الجبارة التي بذلها الطاقم الحكومي، رغم الظرف الوبائي والظرف الأمني اللذين عرفهما العالم قاطبة.

وفي الختام، أشكركم على جميل صبركم وحسن إصغائكم.

وقل الجزائر؛ واصغ إن ذكر اسمها... تجد الجبابرة ساجدين وركعا.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار).

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد خويلدي؛ الكلمة الآن للسيد صالح رقيق، فليتفضل مشكورا.

السيد صالح رقيق: بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم صل وسلم على سيدنا محمد ما تعاقب الجديدان وسطع النيران، وبعد؛.

الفاضل رئيس مجلس الأمة الموقر،

الفاضل السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء كل باسمه وجميل اسمه،

زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله.

إن السياسة العامة للحكومة لا تقرأ على جنبات الورق ولا صفحات التقارير بقدر ما تقرأ في يوميات المواطن البسيط من خلال ما يحظى به من حقوق وخدمات في مختلف مجالات الحياة.

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح ما الذي تحقق من كل هذا؟

أكيد أنه تحقق الكثير الذي لا ينكره إلا جاحد أو حقود، وذلك بفضل الإرادة السياسية للسيد رئيس الجمهورية، ولعل أبرزها:

- الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة.
- الإصلاحات القانونية والمؤسساتية.
- منحة البطالة.
- فتح منجم غار جبيلات.
- قانون الاستثمار الجديد.
- البرنامج الخاص بمناطق الظل.

وعديد الإنجازات التي لا يسعنا الوقت لذكرها.

لكن علينا أيضا أن نعترف بأنه لا يزال الكثير، بل الأكثر لتحقيقه نظرا لجملة من التراكمات السابقة ووجود بعض الاختلالات الحالية، ولعل أهمها ما اعتذرت عنه، السيد الوزير الأول، بالأمس الأمر الذي ترك الأثر الطيب في نفوس كل الجزائريين، وكما يقال بين كسب وكسر القلوب خط رفيع، اسمه الأسلوب، ونحن نشكرك على ذلك.

معالي الوزراء، إننا في سباق مع هذه الدقائق المتاحة لنا لنقل بعض الانشغالات المحلية بدل مناقشة السياسة العامة لحكومتكم الموقرة، والتي كنا نأمل أن ندرسها من خلال ورشات عمل مشتركة تجسد العلاقة الحقيقية التكاملية بين البرلمان والحكومة، لكننا مرغمون على نقل بعض الانشغالات المحلية لصعوبة تواصلنا مع بعض الوزراء، لذا أقترح على السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، فتح مكتب على مستوى الوزارة يعنى بالإشراف وتنظيم لقاءات السادة الأعضاء مع السادة الوزراء، ولك سيدي الرئيس واسع النظر في هذا الاقتراح.

معالي الوزير الأول، إن سكان ولاية تندوف يرفعون لكم جملة من الانشغالات الاستعجالية راجين التفاتتكم الطيبة وتنفيذكم السريع لها:

1 – نقص المورد المائي: إن ولايتنا تدق ناقوس الخطر بالنسبة لموردها المائي الذي يندرج ضمن الأمن الغذائي للمواطن، حيث إن الدراسات وآبار الاستكشاف التي قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية، لحد الآن، تؤكد عدم وجود أي مورد مائي باطني يمكن الاعتماد عليه في مجال التزويد بالماء الشروب، الأمر الذي يستدعي وعلى وجه السرعة إنجاز مشروع تحويل المياه جنوب –جنوب، ثم إن دمج قطاعين كبيرين بحجم الموارد المائية والأشغال العمومية في وزارة واحدة، قد يؤدي إلى نتائج سلبية على القطاعين معا وحملا ثقيلا على الوزارة الواحدة.

2 – النقص الفادح في الأطباء الأخصائيين: السيد وزير الصحة، إن هذا الأمر قد أرقنا كثيرا لما يسببه من عناء التنقل والمصاريف التي ترهق كاهل المريض وعائلته، لذا أقترح أن تكون زيادات في رواتب وعلاوات الأطباء الأخصائيين في الجنوب الكبير.

كما أطلب الإفراج عن مستشفى 120 سريرا ومستشفى الأمومة والطفولة الذي لا يزال يراوح مكانه، وإن كان السبب هو رفع التحفظات رغم بساطتها، وللعلم أن الولاية بها مستشفى وحيد هو المستشفى المختلط، ومن هذا المنبر أرفع أسمى آيات التقدير والامتنان للمؤسسة العسكرية التي تبذل قصارى جهدها لتغطية الجانب الصحي بالمستشفى.

3 – السيد وزير السكن: إن صيغة السكن الاجتماعي ذو الغرفتين (F2) والتي لا تلبي حاجة الأسرة الأكثر من ثلاثة أفراد، بل أصبحت مصدرًا للاستياء بعد تزايد أفرادها، لذا نلتمس منكم السماح لأصحابها الاستفادة من صيغ أخرى تضمن الحياة الكريمة لهم.

كما أن صيغة السكن الريفي قد لبت بعض رغبات المواطنين بولاية تندوف، وهي من الصيغ الناجحة التي استحسنها الساكنة، غير أن الإعانات الموجهة لولايتنا قد استنفدت، لذا نطلب، سيدي الوزير، إضافة حصص أخرى للولاية، مع العلم أن طلبات المواطنين لهذه الصيغة فاقت 25000 طلب، كما أننا نطلب رفع القيمة المالية للإعانة الموجهة للسكن الريفي، نظرا للارتفاع المستمر لمواد البناء، خصوصا مادة الحديد المستعمل في البناء.

السيد وزير الفلاحة،

4 – نطلب زيادة حصة الإبل من الشعير المدعم إلى 4 كلغ لكل رأس بدل 2 كلغ للرأس، فهل يعقل أن تمنح لشعبة الخيول 4 كلغ للرأس بينما الإبل 2 كلغ؟! ثم إن التسعيرة المخصصة لقنطار الشعير 2200 دج، للأغنام ومختلف الشعب الأخرى، بينما تسعيرة القنطار الواحد للشعير للإبل هي 2700 دج، بالرغم من أن مادة الشعير هي نفسها، أين تطوير شعبة الإبل التي نتحدث عنها مرارا؟

5 – طلب ازدواجية الطريق الرابط بين ولاية تندوف وبشار، نظرا لما تحصده هذه الطريق من أرواح، وبالمناسبة نترحم على أرواح كل من فقدناهم في إرهاب الطرقات عبر ربوع الوطن، وكون هذا الطريق سيشهد نشاطا عند نقل خامات الحديد من ولاية تندوف إلى ولاية بشار بواسطة الشاحنات، حيث إن هذا الطريق غير مصمم لذلك...

(6 – إيجاد حل نهائي لأصحاب العقود المنتهية، فلا هم استفادوا من الإدماج ولا هم استفادوا من منحة البطالة.

7 – المنحة الجزافية للتضامن 3000 دج، لا تكفي لهذه الفئة الهشة في ظل الارتفاع الجنوني للأسعار، لذا نلتمس

زيادة هذه المنحة لتصل لـ 10.000 دج، على الأقل.

8 – المعبر الحدودي تندوف –موريتانيا، مغلق بالنسبة لتنقل الأشخاص، منذ جائحة كورونا إلى يومنا هذا، لذا نطلب فتح المعبر لتنقل الأشخاص.

وأخيرا، إن ولايتنا تزخر بإطارات كفأة قادرة على تسيير المؤسسات والدوائر وكذا الولايات، بل حتى الوزارات، لذا نطلب ترقيتهم لما ذكرته آنفا.

وفي الأخير، أتمنى لحكومتكم التوفيق وللقمة العربية النجاح.

تحيا الجزائر، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار).

السيد الرئيس: شكرا للسيد صالح رقيق؛ الكلمة الآن للسيد مصطفى جبّان، فليتفضل مشكورا.

السيد مصطفى جبّان: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

أعضاء الحكومة،

زميلاتي وزملائي، أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

السيد الوزير الأول،

لقد شهدت الجزائر تطورا ملحوظا نلمسه جميعا، وذلك منذ انتخاب السيد عبد المجيد تبون، رئيسا للجمهورية، فقد ناقشنا هنا مخطط عمل الحكومة في شهر سبتمبر من السنة الفارطة، وإذا قمنا بتقييم لما تحقق في الميدان نلاحظ تطورا متزايدا وفي منحى تصاعدي، ونسجل مؤشرات واعدة للنمو، حتى إتمام بناء الجزائر الجديدة، بقيادة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية.

في البداية، سيدي الوزير الأول، أثمن عاليا ما ورد في بيان السياسة العامة، الذي يؤكد بلغة الأرقام أننا قد سجلنا انتعاشا اقتصاديا هاما، لاسيما ببلوغ الصادرات خارج قطاع المحروقات ما يقدر بـ 5 ملايير دولار، ومن المتوقع أن تصل إلى 7 ملايير دولار، مطلع سنة 2023.

إنها نسبة قياسية مقارنة بسنوات فارطة، اعتمدت فيها الجزائر كليا على صادراتها النفطية، لتتحول بنجاح إلى تصدير مواد كنا بالأمس القريب نستوردها بالعملة الصعبة.

السيد الوزير الأول،

أود أن أتطرق إلى بعض المحاور التنموية التي تخص ولاية تيسمسيلت، هذه الولاية التاريخية الرابعة التي قادها الشهيد البطل، الجيلالي بونعامة، تعاني، للأسف الشديد، من نقص فادح، إن لم أقل انعدام لبرامج وخطط ومظاهر التنمية، وقد وقف السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، بنفسه على وضعها المزري الذي حولها إلى منطقة ظل بامتياز، وأوصى السيد رئيس الجمهورية، بإنزال حكومي والوقوف على احتياجات الولاية ومواطنيها.

السيد الوزير الأول،

إن هذه الولاية تعرف عزلة خانقة، رغم تواجدها جغرافيا في موقع استراتيجي هام، وهذا بسبب الطريق.

السيد الوزير الأول،

أوضح، كنت رئيس المجلس الشعبي الولائي، أجرينا دراسة على طريق مزدوج، تيارت – تيسمسيلت – عين الدفلى، بـ 120 كلم، وأكلمت الدراسة من طرف مكتب دراسات أجنبي وانتهت، هذا الطريق، سيدي الوزير، ستستفيد منه كل ولاية عين الدفلى بقراها ودوائرها وولاية تيسمسيلت وستستفيد منه ولاية تيارت، كذلك البيض، النعامة، سعيدة، أدرار، هذا الطريق مختصر، سيدي الوزير، حتى نخفف من الضغط على الطريق السيار شرق –غرب، إلا أن المشروع جمد، سيدي الوزير، والدراسة مكتملة، أما بالنسبة للطريق تنس – الشلف، الشلف – تيسمسيلت – تيارت، انتهى منه الشطر الأول، سيدي الوزير، أما الشطر الثاني الشلف –تيسمسيلت –تيارت، فهو مجمد، نطلب منكم، سيدي الوزير التدخل.

سيدي الوزير الأول،

قمنا بدراسة على عاتق الولاية لطريق مزدوج تيسمسيلت – قصر البخاري بمسافة 70 كلم، ليست أرضا وعرة التضاريس، سيدي الوزير، نطلب منكم التدخل من أجل إيجاد حل لهذا الطريق المزدوج.

سيدي الوزير الأول،

عندنا حمام يبعد عن ولاية تيسمسيلت بـ 30 كلم، حمام معدني.. حموي.. كان معدل التدفق فيه 10 لترات في الثانية، سيدي الوزير، حفرنا بئرا بعمق 400 متر من عند شركة أجنبية، فأخرجنا تدفقا بقوة 125 لترا في

الثانية، درجة حرارته 43°، لو تضع فيه بيضة فإنها ستسلق، جاءنا مستثمرون أجانب وخواص من أجل إقامة مركبات سياحية، كل المصالح منحتنا الموافقة، إلا مديرية الغابات أصبحت نقمة على الونشريس، هذه الغابة، سيدي الوزير، حرمت تيسمسيلت من حمام معدني سعة تدفقه 125 لترا في الثانية، لكانت الولاية قد استفادت منه وكذا الولايات المجاورة.

سيدي الوزير الأول،

ولاية تيسمسيلت تفتقد إلى مناطق صناعية، سيدي الوزير الأول، نطلب منكم...

(أود في الأخير، أن أنوه وأثمن عاليا بالتوجيهات والتعليمات الأخيرة للسيد رئيس الجمهورية، والتي تم بموجبها فتح المجال للمواطنين باستيراد السيارات السياحية الأقل من ثلاث سنوات، استجابة لانشغالاتهم، وكذا السماح باستيراد المعدات الفلاحية بكل أنواعها وقطع غيارها سواء بالنسبة للخواص (بشكل فردي) أو من طرف الشركات، أو استيراد الشاحنات والجرارات الفلاحية الأقل من خمس سنوات.. مما يسهم بشكل كبير في إنعاش قطاع الفلاحة التي تعد تحديا عالميا جديدا لمواجهة مشكلة الأمن الغذائي.

إنها قرارات حكيمة تستحق الإشادة، وتؤكد على صحة مسار التغيير والتنمية والإصلاح والتجديد، والذي تسلكه الجزائر الجديدة بثقة وأمان بقيادة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية).

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى جبّان؛ الآن الكلمة للسيد عمار بن معمر، فليتفضل مشكورا.

السيد عمار بن معمر: بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد المجاهد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول، ومن خلاله أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

أحييكم تحية الإسلام وتحية الإسلام هي دوما السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، نثمن ما جاء في مداخلة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بمناسبة لقاء الحكومة مع السادة الولاة يومي 24 و25 سبتمبر، وإشادته بالمجالس المنتخبة، فلكم منا سيادة الرئيس خالص التحية والتقدير، ونؤكد لكم من هذا المنبر أننا ننحن معكم في سبيل بناء الجزائر الجديدة، وخدمة شعبنا العظيم.

كما أتقدم إليكم، سيادة الوزير الأول، بالتهنئة الحارة، بمناسبة تجديد السيد رئيس الجمهورية، للثقة في شخصكم الكريم، ومن خلالكم السيدة والسادة الوزراء الحاضرين، على نيلهم هذه الثقة، هذه الأخيرة تعد فرصة ثمينة لإثبات جدارة هذا الاستحقاق، وذلك من خلال تقديم أفضل ما يمكن للمواطن الكريم، الذي يعاني في صمت وصبر من الظروف المعيشية القاسية، خلال هذه السنين العجاف.

السيد الوزير الأول،

بعد تقديمكم وعرضكم المفصل لبيان السياسة العامة للحكومة، الذي تضمن حصيلة نشاطات حكومتكم طبقا لأحكام المادة 111 من الدستور، فنحن نثمن الإنجازات والمكاسب المحققة، والتي لا ينكرها إلا جاحد، إلا أن الواقع المعيشي للمواطن يتناقض تماما مع ما جاء في عرضكم المتفائل والمطمئن جدا وفي معظم المجالات إن لم نقل كلها.

فبلسان الشعب إن القدرة الشرائية للمواطن في تدهور وانهيار مستمرين، نظرا للارتفاع المستمر في جميع المواد الأساسية والضرورية للحياة، فهل تعلم حكومتنا الموقرة، بأن المواطن البسيط أصبح عاجزا عن اقتناء حتى مادة البيض الضرورية، على سبيل المثال، لا الحصر؟ والتي بلغ سعر البيضة الواحدة 20 دج لأول مرة منذ الاستقلال.

كما أغتنم الفرصة لرفع انشغال فئة العقود المنتهية، الذين حملوني مسؤولية التبليغ عن مطالبهم، عبر الكثير من الرسائل التي وصلتني والمتمثلة في طلب إدماجهم في المناصب التي كانوا يشغلونها سابقا، وحرموا من الإدماج فيها بسبب انتهاء عقودهم، لذا ألتمس منكم، سيادة الوزير الأول، ومن الحكومة الموقرة، دراسة هذا الانشغال الملح وأخذه بعين الاعتبار.

كما أتوجه للسادة الوزراء ببعض الأسئلة وإثارة بعض المواضيع، كل في نطاق اختصاصه فيما يخص سكان ولاية ميلة، التي تشهد تأخرا واضحا ونقصا في الهياكل والبنى

التحتية، رغم كل ما تبذله الدولة من مجهودات للنهوض بهذه الولاية وبلدياتها.

مشاريع معطلة بسبب إجراءات إدارية أو عدم إعطائها الاهتمام اللازم والتسهيلات الممكنة للوصول إلى المراد.

ففي قطاع الصحة: أثبتت الأزمة الوبائية والصحية الماضية الضرورة والحتمية لإعادة النظر للخارطة الصحية للولاية، حيث أبانت الدولة هذه النية الطيبة والصادقة في رفع التجميد عن عديد المستشفيات والعيادات المتعددة الخدمات، على غرار مستشفيات 60 سريرا لكل من تلاغمة وتاجنانت في جنوب الولاية والقرارم في شمالها.. لكن – للأسف – عدم وجود تسهيلات ـ خصوصا ـ فيما تعلق باختيار الأرضيات وانطلاق هذه المشاريع يبقى علامة استفهام كبيرة ونقطة غير مفهومة تثقل آمال المواطنين وطموحات الدولة ومخططاتها، لذا نرجو من سيادتكم وكلنا على تمام وكامل الثقة في سيادتكم في مباشرة اتخاذ الإجراءات اللازمة والتسهيلات الممكنة للمرور بهذه المشاريع على جسر التنفيذ والواقع.

في قطاع الموارد المائية:

رغم قلتها تشهد عديد المشاريع لولاية ميلة بهذا القطاع تأخيرات بالإنجاز وانطلاق الأشغال أصلا، تسويفات وتأجيلات وإشكالات، كلنا ثقة في سيادتكم لحلها والتدخل لفك التعطيل عنها، على سبيل المثال، بقطاع سيادتكم: مشروع شبكة الصرف الصحي لبلدية التلاغمة والذي يلقى أعلى حالات الاستعجال وضرورة قصوى في ظل تعطل الشبكة القديمة جدا والتي لم تعد تتماشى والتوسع السكاني لهذه البلدية القديمة وتوقف واستحالة التحسين الحضري وكل مشاريع التنمية بها بسبب ارتباطها وتبعيتها لهذا المشروع.

بعد انطلاقه قبل ثلاث سنوات، ثم توقفه وفسخ العقد مع المؤسسة المنجزة في ظروف ضبابية.... (تمت إعادة إجراءات المنح لمؤسستين عموميتين، هما الآن تعرفان عجزا ماليا وإحداهما على أعتاب الإفلاس، فوجئنا بدخوله حيز التجميد وعدم الإفراج عنه لحد الساعة.

لذلك نرجو من سيادتكم المحترمة، ونظرا للضرورة القصوى والحاجة الحتمية بالعمل مع وزارة المالية، على رفع التجميد والإفراج عن المشروع في أسرع الآجال وتوفير كافة الخطط والتسهيلات والإجراءات لانطلاق المشروع أو على الأقل أجزاء منه التي تعرف انسدادات وكنقاط سوداء بوسط البلدية.

في الأخير، نذكر أننا كلنا ثقة فيكم كرجال دولة يقدرون احتياجات العامة ويتحملون كل المسؤولية لبحث الحلول وتجسيدها على الواقع.

كل الشكر لسيادتكم والسلام عليكم ورحمة الله، شكرا على كرم الإصغاء).

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمار بن معمر؛ الكلمة الآن للسيد ميلود ضربان، فليتفضل مشكورا.

السيد ميلود ضربان: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد؛

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي المحترمون،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يأتي بيان السياسة العامة للحكومة في ظروف أقل ما يقال عنها إنها استثنائية على جميع الأصعدة، وتقييمه بصورة استعجالية قد يخل بنتائجه الموضوعية التي تتوخاها الحكومة، من خلال نشاطها الدائم والدؤوب للوصول بهذه البرامج إلى مراميها النهائية.

ويعتبر هذا البيان محطة هامة في ورقة طريق السيد رئيس الجمهورية، نحو الهدف المنشود لشعار الجزائر الجديدة، إذ حافظ على الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية وهو الخيار الأول الذي تبناه، تنضوي تحته جملة من الإجراءات العملية التي جعلت هذا الحلم واقعا معيشا، ولعل أهم نقطة تستوقفنا إعادة النظر في شبكة الأجور، لبعض الفئات وإلغاء الضريبة على الدخل لبعض الفئات الهشة، ضف إليها إجراءات الإدماج لكثير من فئات الشعب مع استحداث –وهذا لأول مرة في جزائر الاستقلال– منحة البطالة.

ومن خلال قراءتنا لفحوى هذا البيان نستطيع أن نقف على أهم محاوره التي نثمنها ومنها:

– إستكمال مسار البناء المؤسساتي باستحداث

المحكمة الدستورية والسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفاسد ومكافحته.

– الإنعاش الاقتصادي وتجديده، حيث تمثل في الكثير من التدابير المتخذة، في تعزيزه خدمة للنمو وتطويرا للقطاعات الاستراتيجية الواعدة.

– ومن بين أهم المحطات الفارقة والبارزة في هذا النمو، هو تعزيز صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات، حيث فاقت كل التوقعات المنشودة.

وبما أنني أنتمي وأمثل ولاية تيارت، فكان لابد ولزاما علي من منطق الإنتماء أن أنقل الانشغالات الكبرى، لساكنة هذه الولاية والتي ألخصها فيما يلي:

1 – تعطل خط السكة الحديدية الرابط بين سعيدة وتيارت، لأسباب لا تخفى على الدولة وهو خط يحل الكثير والكثير من المشاكل.

2 – تعطل توظيف مطار عبد الحفيظ بوصوف، الذي فيه جميع المواصفات، من بنية وتقنية ومع ذلك تحول إلى مجرد مرآب كبير، ويمكن أن يساهم في تحريك التنمية والاقتصاد.

3 – المستشفى الجامعي، وهو الحلم الأكبر الذي تنتظره الساكنة منذ عقود، وإني أراه قاب قوسين من التحقق لو شاءت إرادة المخلصين.

4 – المحول، والمتمثل في ربط ولاية تيارت بالطريق السيار من الناحيتين، الشرقية والغربية، على الرغم من الوعود المتكررة علما بأن الدراسة جاهزة.

5 – المصفاة، وهي حلم الولاية الذي يحرك الاقتصاد الداخلي، وينتج حركة اقتصادية فاعلة إن لم أقل عارمة، من خلال ما يحدثه هذا التفاعل في القطاعات المختلفة.

وعلى الرغم من هذه الأهمية القصوى، والوعود التي وُعِدْنَا بها، إلا أنه تأجل مرة ثانية إلى أجل غير مسمى.

وفي الأخير، هذا ما بدا لنا من ملاحظات نراها من خلال موقعنا كمواطن أولا وبرلماني ثانيا، يتحتم عليه، إبداء الرأي والنقد.

شكرا لكم على حسن الإصغاء والمتابعة، وتحيا الجزائر.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد ميلود ضربان؛ الكلمة الآن للسيد ميهوب دغة، الذي سيكون آخر متدخل لجلسة هذا الصباح، فليتفضل مشكورا.

السيد ميهوب دغة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لنا، سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول، مناقشة بيان السياسة العامة لهذه السنة ومنسوب العمل والأمل في أعلى مستوياته، حيث يحمل هذا البيان مؤشرات إيجابية تعكس جدية الحكومة وجهودها، ونعتبر ما أنجز محطة تؤسس لإنجازات لاحقة تستكمل بناء مؤسسات الدولة وتعزيزها، وتشيد اقتصادا حقيقيا ينعكس في حياة اجتماعية ومجتمعية مستقرة وهانئة للمواطنات والمواطنين.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

من خلال اطلاعنا على بيان السياسة العامة للحكومة، نثمن ما تضمنه البيان من حصيلة مهمة ورؤية قوية تضمنت تحقيق دعائم النمو الاقتصادي وتثمين الإنتاج الوطني والنهوض بعديد من القطاعات الاستراتيجية، كما نثمن كذلك سياسة الدولة باتجاه تخفيض فاتورة الاستيراد وكذا فتح باب الاستثمار في جميع القطاعات والمجالات وتشجيعه وحمايته بقوانين تبعد البيروقراطية، وتدعم المستثمر المحلي والأجنبي وتضمن لهم مسار المردودية.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

إن هذا الواقع الإيجابي لعلمكم وجهدكم يفتح لنا إرادة ورغبة في التنبيه إلى بعض الأمور بمنظور استدراك النقائص؛ ولعلنا نختصرها فيما يلي:

سيدي الوزير الأول،

نشاهد اليوم، وبكل أسف، مستوى غير مسبوق في ارتفاع الأسعار، وخاصة في المواد ذات الاستهلاك الواسع، وصعوبة الحصول على بعضها وأصبحت القدرة الشرائية شبه مستحيلة لبعض محدودي الدخل، مما يتطلب من

وزارة التجارة تعزيز طريقة التسيير ومراقبة الأسعار ومعالجة هذا الخلل؛ وهنا نسأل عن التوجه في سياسة الدعم؟ الذي يجب أن ينتقل من دعم المواد إلى دعم المواطنين بأشخاصهم عبر إحصاء دقيق وممنهج.

سيدي الوزير الأول،

لقد تلقينا في الآونة الأخيرة مناشدات من طرف فئة أصحاب العقود المنتهية، التابعين لوزارة العمل ووزارة التضامن الوطني والأسرة، الذين أنهكهم شبح البطالة من أجل التدخل لإعادة إدماجهم وتسوية وضعيتهم.

كما نطلب منكم، سيدي الوزير الأول، النظر في قضية التقاعد دون شرط السن (أي 32 سنة عمل)، ويجد هذا الطلب تبريره في كون التشريع الحالي المعمول به يحدد النسبة القصوى للتقاعد بـ 80 بالمائة من الأجر المتوسط الأقصى المتخذ كأساس حساب التقاعد، ما يعني أن ما زاد على ذلك لا يستفيد منها العامل شيئا، بل على العكس قد تؤثر في مردوديته وإتقانه لعمله، علاوة على ذلك ترك المجال لفئة الشباب وامتصاص البطالة وخلق ديناميكية إيجابية في سوق العمل.

سيدي وزير العمل،

توجد شريحة كبيرة من عمال وموظفي البلديات وفئة الأسلاك المشتركة، ينتظرون تعديل القانون الأساسي لمستخدمي الجماعات المحلية، ليتسنى لهم الاستفادة من ترقيات ورتب جديدة على غرار باقي القطاعات.

سيدي الوزير الأول،

ذكر بيان السياسة العامة للحكومة وأحصى مقدرات كبيرة أنفقت وجهودا بذلت لأجل بناء قطاع صحي عصري وقوي، وبالفعل، فإن نتائج ذلك واقعة بدرجات ملحوظة في حياة المواطنين، غير أننا لا نلمس تناسبا بين ما تقدمه الحكومة من رؤية وما يتم تجسيده، حيث ما تزال التغطية الصحية دون المستوى في مناطق عدة، ومثال ذلك سيدي الوزير الأول، ولايتنا المسيلة التي يعاني ساكنتها من حالة صعبة نظير افتقارهم للمرافق المؤطرة والمجهزة، ونلح على سيادتكم النظر في ملحقة استشفائية جامعية ستكون انفراجة حقيقية لولاية بحجم ولاية المسيلة.

سيدي الوزير الأول،

في الأخير، يشرفني إخطاركم بواقع التنمية في ولاية المسيلة؛ والذي نقدر أنه دون المستوى، لا يلبي حاجيات وتطلعات ساكنة الولاية، ففي مجال البنية التحتية والهياكل، فإننا نتطلع إلى تعزيز وتطوير شبكة الطرقات ومنشآتها الفنية والتهيئة الحضرية للمدن، لاسيما وأن ولايتنا، ولاية رابطة ومحورية بين الشمال والجنوب بمختلف جهاته؛ وفيما يخص المرافق الرياضية، فإن الولاية بحاجة ماسة إلى هياكل تستجيب للحاجة والقطاع مهم...

(للشباب، خاصة وأن النتائج المحققة رياضيا تستوجب ذلك وعاجلا.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر، وشكرا).

السيد الرئيس: شكرا للسيد ميهوب دغة؛ نواصل جدول أعمالنا، إن شاء الله، على الساعة الثانية والنصف مساء.

صح فطوركم؛ الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في منتصف النهار والدقيقة الخامسة والعشرين

محضر الجلسة العلنية الرابعة
المنعقدة يوم الأربعاء 16 ربيع الأول 1444
الموافق 12 أكتوبر 2022 (مساء)

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول؛
- السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل، حافظ الأختام؛
- السيد يوسف بلمهدي، وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيد عبد الحكيم بلعابد، وزير التربية الوطنية؛
- السيدة صورية مولوجي، وزيرة الثقافة والفنون؛
- السيد عبد الرزاق سبقاق، وزير الشباب والرياضة؛
- السيدة كوثر كريكو، وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة؛
- السيد أحمد زغدار، وزير الصناعة؛
- السيد كمال رزيق، وزير التجارة وترقية الصادرات؛
- السيد محمد بوسليماني، وزير الاتصال؛
- السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية
والدقيقة الخامسة والثلاثين بعد الزوال

السيد الرئيس: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

مرحبا بالجميع مرة أخرى، ومباشرة الكلمة إلى السيد مولود فلوتي مبارك، فليتفضل مشكورا.

السيد مولود مبارك فلوتي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، أما بعد،

يندرج عرض بيان السياسة العامة للحكومة على البرلمان في إطار تطبيق المادة 111 من الدستور، وبعد سنة من المصادقة على مخطط عملها المستمد من برنامج السيد رئيس الجمهورية، ونشيد هنا بالتزام السيد الوزير الأول بهذا الإجراء وتقديمه في الآجال الدستورية، تكريسا للرقابة البرلمانية على الجهاز التنفيذي وترسيخا للديمقراطية داخل مؤسساتنا وضمانا للتكامل بين مختلف السلطات.

سيدي الرئيس،

لقد اتسمت المرحلة السابقة بإكراهات وصعوبات كبيرة وكانت تحديا حقيقيا أمام وفاء الحكومة بتعهداتها والتزاماتها، وتمثلت أساسا في استمرار تأثر الاقتصاد

العالمي والوطني بتداعيات جائحة كورونا واندلاع الحرب الأوكرانية التي ألقت بظلالها الخطيرة على العلاقات الدولية والتبادلات الاقتصادية والتجارية العالمية، ورغم هذا فإننا نسجل بارتياح قدرة الحكومة على تجسيد جزء كبير من برنامجها وبمستويات مختلفة، ولعل ما تحقق على مستوى العمل الدبلوماسي والسياسة الخارجية لخير دليل على الجهد الذي بذل والعمل الجبار الذي قدم في مرحلة حساسة وظروف دولية ضاغطة، ولا يختلف اثنان على المكانة والسمعة الطيبة التي أصبحت تحظى بهما الجزائر بين الأمم حيث استعادت حضورها المؤثر في مختلف المحافل والهيئات الدولية، ودورها البارز في معالجة الأزمات والملفات لاسيما الإقليمية منها، كما تمكنت على صعيد تحضير اجتماع قمة جامعة الدول العربية المقررة في الفاتح والثاني من نوفمبر الداخل من توفير كل أسباب نجاحها والتي ستكون قمة استثنائية، جامعة وشاملة، ستكرس لترميم البيت العربي ولم الشمل والالتفاف حول قضية العرب المركزية وأعني بها «القضية الفلسطينية» وسيسبق هذا الموعد لقاء يجمع الفصائل الفلسطينية برعاية جزائرية لتوحيد المواقف والرؤى.

سيدي الرئيس،

لا يمكن إغفال النجاح الذي حققه الجيش الوطني الشعبي خلال المرحلة السابقة في مجالات التكوين والتدريب والتجهيز، ومساهمته الفعالة في الاقتصاد الوطني بفضل ولوجه عالم الصناعات الميكانيكية وغيرها إضافة إلى حضوره القوي خلال الأزمة الصحية والكوارث الطبيعية وآخرها حرائق الغابات لشهر أوت 2022، دون نسيان مهامه الدستورية وجاهزيته التامة لحماية الوطن، وتدخلاته الحاسمة في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة والعابرة للحدود والتهريب وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية وغيرها.

سيدي الرئيس،

لقد حظي قطاع العدالة بعناية خاصة خلال السنة الفارطة، بفضل حزمة القوانين التي صادق عليها البرلمان وبفضل التدابير التي اتخذت لتحسين الخدمة وإعادة تنظيمه وعصرنته، وهي خطوات مهمة على طريق تكريس استقلالية القضاء وضمان الحريات ودولة القانون.

وعلى المستوى الاقتصادي نثمن صدور قانون الاستثمار الذي يعتبر خطوة عملاقة من ناحية التشريع بفضل ما يوفره من ضمانات وتحفيزات كبيرة للمستثمر الوطني والأجنبي، لكن تأخر معالجة وإصلاح المنظومة المالية والبنكية والجبائية قد يجعل من هذا القانون نصا بلا روح.

وإذ نسجل النتائج الجيدة التي حققتها مجموعة من القطاعات كاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والطاقة والمناجم وقطاع الفلاحة بفضل دعم الدولة والإجراءات الشجاعة التي تم اتخاذها، فإن هناك قطاعات أخرى لم تقدم ما كان منتظرا منها وأخص بالذكر قطاع الرقمنة والسياحة وقطاع الأشغال العمومية والنقل، حيث ما زال عدد كبير من المشاريع المهيكلة لم ينطلق بعد أو في وضعية توقف للأشغال، وأذكر هنا مشاريع ربط الموانئ بالطريق السيار شرق ـ غرب على سبيل المثال، وربط مشروع ميناء سكيكدة بالطريق السيار شرق ـ غرب على مسافة 31 كلم، الأشغال في توقف منذ سنوات أي منذ رحيل الشركة البرتغالية، وكذلك الشأن بالنسبة لازدواجية وكهربة خط السكة الحديدية عنابة ـ سكيكدة المتوقف منذ سنة 2006، بعد أن صرفت في الأشغال المنجزة مئات الملايير وتركت للإهمال.

كذلك أريد أن أذكر هنا المحطة البرية متعددة الأنماط لولاية سكيكدة المتوقفة منذ مدة، وأتحفظ على نسبة الإنجاز التي ذكرت في الوثيقة 75 % إذ إن الأشغال ما زالت لم تصل ربما إلى 50 %.

سيدي الرئيس،

في مجال حماية وتحسين القدرة الشرائية للمواطن نشيد بما اتخذ من إجراءات بدءا من مراجعة الأجر الوطني الأدنى، وتكييف جدول الضرائب على الأجور وإقرار منحة البطالة، لكن تذبذب تموين السوق بالمواد الغذائية الأساسية والمدعمة والممارسات الإجرامية التي تقوم بها عصابات المضاربة لم تمكن هذه الإجراءات من بلوغ هدفها، وهو ما يتطلب...

(من الحكومة العمل على التحكم أكثر في شبكة توزيع هذه المواد ومراقبة مساراتها ومآلاتها.

من جهة أخرى، يبدو أن الحكومة قد صرفت النظر عن ملف إصلاح سياسة الدعم رغم إدراج نية هذا الإصلاح ضمن قانون المالية لسنة 2022، ونسجل نفس الملاحظة فيما يخص احتواء السوق الموازية التي تستحوذ على حوالي

50 % من النشاط التجاري.

وأخيرا وليس آخرا، في مجال السكن، ألا تعتقد الحكومة أن معايير وشروط الاستفادة من السكن الاجتماعي لاسيما الحد الأقصى للمداخيل والمقدر بـ 24.000 دج قد تجاوزها الزمن؟!

سيدي الرئيس،

كانت هذه مساهمتي في إطار مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، شكرا على حسن الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد إلياس عاشور، فليتفضل مشكورا.

السيد إلياس عاشور: بسم الله الرحمن الرحيم، الصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل الفاضل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس،

إن بيان السياسة العامة للحكومة جاء بعد مرحلة تجديد مؤسسات الدولة، وهذا يعتبر تحقيقا لكل التزامات، رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، لهذا نحن في التجمع الوطني الديمقراطي نرى أن النتائج المحققة مرضية في ظل أزمة وباء كورونا والحرب الروسية الأوكرانية التي تعتبر تحصيل حاصل.

ولهذا لدينا بعض الملاحظات:

ـ هناك نتائج ملموسة يلاحظها العام والخاص فيما يخص عودة الدولة القوية بكل صلاحياتها الدستورية.

ـ إن تعزيز الهوية الوطنية والذاكرة والمرجعية الدينية، تعتبر من الثوابت الوطنية.

ـ إن هناك بعض التيارات تحاول تقسيم الجزائريين عن طريق فتاوى على خلال ما حصل في المولد النبوي الشريف الذي دعا بعضهم إلى أنه بدعة، أليست هي نفس الفئة التي في سنوات التسعينيات بدأت تفتي «بيجوز ولا يجوز»، لذا نرجو من مؤسسات الدولة أن تقف في صف واحد لهذه التصرفات غير السليمة وبعزيمة لإيقاف هذه الممارسات في بدايتها، لا يجب أن تكون مزايدات في مولد محمد رسول الله خاتم الأنبياء عليه أفضل الصلاة والسلام.

ـ في المجال الاقتصادي: نظرا لشح المواد الأولية علينا أن نلاحظ أن عدة دول توقفت على بيع المواد الخام وتوظيفها في الصناعات التحويلية محليا، لذا نطلب من سيادتكم وخاصة في قطاع الطاقة والمناجم إلى التوجه إلى الصناعات التحويلية وتكرير كل المواد الأولية وتصديرها إلى الخارج بصيغة استهلاكية.

ـ فيما يخص التوجه إلى الانتقال الطاقوي، هل هناك دراسة اقتصادية دقيقة فعلية في مردود وسعر هذه الطاقة ومنافستها في بلدنا للكهرباء التقليدية، ونحن نعلم أن ثمن البطاريات والصيانة لا يعتبر في تناول كل الجماعات المحلية؟

ـ هنا نعرج على قطاع السكن وإنشاء أقطاب سكنية، إن هذه الأقطاب التي لا تستوفي كل ضروريات الحياة من مرافق، حدائق، قاعات رياضية، أسواق جوارية، منطقة نشاطات، تؤدي مباشرة إلى آفات اجتماعية من بعض عوامل البطالة إلى الانحراف إلى الإدمان وحتى الإجرام في بعض الحالات، لذا يجب مراعاة البنية السوسيولوجية للمجتمع وتوفير كل المرافق التي تعتبر ضرورية للحياة الكريمة.

ـ هناك بعض النقاط التي تؤرق حياة المواطنين اليومية في ولايتي البليدة التي تعاني مشكل الازدحام، وهذا ناتج عن ربط المدينة الجديدة بوينان ببلدية أولاد عيش، لذا نطلب من السيد الوزير الأول تمويل الطريق الاجتنابي للصومعة، ولعلمكم أن كل الدراسات قد انتهت.

ـ لاحظنا أخيرا في عملية تدشين جامعات وإقامات جامعية نوعية ورداءة في الأشغال، خاصة التشطيبات، وهذه الإنجازات كانت من شركة أجنبية التي قامت بمناولة عدة أشغال، هل كانت المراقبة غائبة أم تحيز للشركة الأجنبية على المقاول الجزائري؟ هل هناك متابعة قضائية لهذه الشركات؟ هل يوجد ضمان لهذه المشاريع؟

ـ كمثال جامعة لونيسي في العفرون، جامعة بوزريعة

وبعض الأقطاب السكنية.

ـ هناك إقصاء للمهندس المعماري في إبداء الرأي في مجال التعمير وإعطاء الهندسة المعمارية طابعا جزائريا ونحن نعرف أن الهندسة المعمارية تعتبر من أول الفنون، من الفنون السبعة، ونعلم أن رئيس الجمهورية يشجع المهندس المعماري الجزائري، أليس من التغيير وصاية الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين إلى قطاع الثقافة أو تحت وصاية الوزير الأول؟ وهذا للرجوع للمرسوم التشريعي رقم 94 ـ 07، الذي يصنف الهندسة المعمارية منفعة عامة.

ـ إن عودة الجزائر إلى الساحة الدبلوماسية الدولية بانتخاب رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون تبعته مواقف مشرفة للجزائر وأصبحت الجزائر تلعب دورا محوريا عربيا إفريقيا ودوليا، تجانست مع الدبلوماسية البرلمانية في مؤسساتنا وهذا بتعليمات رئيسنا المجاهد صالح ڤوجيل، أين أصبح صوت الجزائر هو موقف ارتكاز، عليه عدة قرارات في البرلمانات الدولية، لذا نطلب منكم، السيد الوزير الأول، التنسيق بين البرلمان بغرفتيه والوزارة الوصية.

ـ إن ألعاب البحر الأبيض المتوسط الأخيرة، التي كانت ناجحة بامتياز أعادت الجزائر إلى المحافل الدولية والتكريم المادي والمعنوي الذي حظي به الرياضيون من طرف رئيس الجمهورية، يعتبر محفزا لكل الرياضيين، خاصة الشباب الذين سوف يتوجهون للرياضة في المستقبل القريب.

ـ إن قطاع الفلاحة وخاصة الأراضي الفلاحية في البليدة والولايات المجاورة مثل تيبازة، أصبح يعبث بها وتجزأ بدون رخص من طرف عصابة العقار.

ـ في مجال الشؤون الدينية هناك أكثر من 70 مسجدا بولاية البليدة بدون رخصة بناء وهذا لظروف بيروقراطية.

ـ إن قطاع الغابات يشهد حرائق في السنوات الأخيرة، أليس قد حان الوقت لتغيير نوع الأشجار في بلدنا من أشجار سريعة الاحتراق إلى أشجار مقاومة، مثل بعض البلدان المتوسطية؟

ـ هناك بعض المشاكل يعاني منها أصحاب غرف التبريد في ولايتنا ونحن نعلم أن بعض الفواكه يجب أن تخضع لبعض الشروط مثل درجة الحرارة لتكون جاهزة للتسويق، لكن هناك خوف أصحاب غرف التبريد من تطبيق قانون المضاربة عليهم، لذا يجب توضيح الفرق...

(في مجال السياحة، إن بلدية الشريعة التي تعتبر قطبا سياحيا بامتياز تصنف كمنطقة ظل وهذا لغياب غاز المدينة، وأغلب المشاريع السياحية متوقفة لأسباب إدارية، ولهذا نطلب من سيادتكم إعادة صيانة سلالم التدحرج وإنشاء مسلك تزلج اصطناعي، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد محمد أخاموك، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد أخاموك: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، نهنئ الشعب الجزائري بالمولد النبوي الشريف ونتمنى أن يعم الخير بلدنا والأمة الإسلامية جمعاء.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لا أحد ينكر المجهودات التي تبذلها الدولة سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي وبحرص ومتابعة شخصية للسيد رئيس الجمهورية، والمخلصين من أبناء هذا الوطن.

رغم الصعوبات والمشاكل التي عرفها العالم كوباء كورونا وتداعيات الحرب الروسية ـ الأوكرانية وما تبعها من تأثيرات من الناحية التجارية والغذائية والأمنية حيث ارتفعت الأسعار، وزاد التضخم وتعطلت التجارة والاقتصاد.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

رغم هذه العواقب والصعوبات، حافظت الجزائر على استقرارها، واستطاعت تحقيق بعض الإنجازات المشهودة في العديد من القطاعات ذات الصلة بالحياة اليومية للمواطنين رغم النقائص والعراقيل وسوء التنظيم، والتي أدت إلى

الندرة والمضاربة في بعض المواد الأساسية كالزيت والحليب وغيرها، يجب على الحكومة تسويتها في أسرع وقت ممكن.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن ولاية تمنراست ورغم ما سخرته الدولة لها من إمكانيات إلا أنه وللأسف فإن مظاهر وعناصر التنمية لم تظهر فيها بالصورة المطلوبة والنتائج المأمولة، فهناك العديد من النقائص يجب تداركها ومعالجتها وتدعيم الولاية بها من ذلك:

1 ـ رفع التجميد عن مشروع ألفي (2000) مقعد بيداغوجي جديد لتغطية العجز الحاصل، مع زيادة التخصصات ذات الصلة بخصوصية الولاية، مع ضرورة إعادة فتح تخصص العلوم السياسية، واللغة الفرنسية، وكذا اللغة الإنجليزية والعربية،

2 ـ رفع التجميد عن المشاريع السكنية بكل أنواعها لتغطية العجز المسجل وتلبية الطلبات المتزايدة،

3 ـ خلق وبناء قطب صحي جهوي يغطي احتياجات سكان الجنوب الكبير على أن يُشرف عليه ويُؤطره أساتذة جامعيون من العاصمة ولو عن بعد،

4 ـ وضع إطار قانوني وتنظيمي لعملية التنقيب والبحث عن المعادن خاصة الذهب والإسراع في فتح المدرسة الوطنية للمعادن، مع العلم أن المقر موجود والمرسوم موجود ينقص فقط قرار حكومي لتفعيلها وتأطير هاته المدرسة حتى تشرع في عملها،

5 ـ التفكير في جعل تمنراست منطقة عبور جوي دولي والدول الإفريقية خاصة المجاورة لها مثل النيجر ومالي،

وفي الأخير، أتمنى صادقا التوفيق للحكومة لتنفيذ برامجها.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد لزهاري النعيمي، فليتفضل مشكورا.

السيد لزهاري النعيمي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الوزير الأول،

حسب ما تضمنه بيان السياسة العامة للحكومة فإن المؤشرات الاقتصادية في تحسن ملحوظ توافق في ذلك سياسة الدولة مع الأهداف الإنمائية، لكن أثر ذلك على المجتمع والفرد الجزائري ولاسيما الطبقة المعوزة والهشة لا يزال بعيد المنال بالنظر إلى الارتفاع الرهيب في أسعار السلع والمواد الاستهلاكية، التي يتعين على الحكومة والجهات المسؤولة معالجتها تفاديا للمزيد من الانتهاكات على صعيد الجبهة الاجتماعية التي أرهقتها الندرة والغلاء، ولن يتسنى ذلك إلا بمراجعة موضوعية لسياسة الأجور حيث واقع الحال أصبح متجاوزا ولا يمكنه الاستمرار، مع العلم أن شبكة الأجور مجمدة منذ سنة 2012 رغم ما حدث ويحدث من ارتفاع مستمر في الأسعار وتأثير التضخم.

إن مداخلتي السابقة خلال عرض مخطط عمل الحكومة، اشتملت على سبعة محاور لقطاعات تحظى بالأهمية لشريحة كبيرة لساكنة ولاية البيض، وتجنبا للتكرار أكتفي بالتالي:

السيد الوزير الأول،

السيد وزير الصحة،

1 ـ إن مستشفى محمد بوضياف الوحيد بولاية البيض على الرغم من التهامه لأموال طائلة في عمليات الترميم وإعادة الترميم تكفي لإنجاز مستشفى بمقاييس عصرية، يبقى هيكلا بلا روح يرقد به مرضى أغلبهم دون استشفاء مما يحتم على ذويهم نقلهم إلى ولايات مجاورة كتلمسان ووهران وبلعباس أقربها 300 كلم، تفسيرا لما يحدث بهذا المستشفى يكمن في عاملين هما: التأطير والإمكانيات، تعاقب سريع لكوكبة من المدراء أثر على استقرار الحد الأدنى من الطاقم الطبي والتزويد بالإمكانيات الطبية اللازمة.

2 ـ المطالبة بإنجاز مؤسسة عمومية للأمراض النفسية والعقلية ومعالجة الإدمان وذلك لمحاربة ظاهرة الانتحار.

3 ـ رغم المجهودات المبذولة في سبيل استكمال إنجاز

مستشفى بوعلام من طرف السلطات المحلية إلا أن دخوله حيّز الخدمة يبقى دخوله حيز الخدمة طلبا استعجاليا لساكنة دائرة بوعلام.

4 ـ يرى العديد من المرضى أن تسعيرة الكشف الطبي والتحاليل والأشعة لدى الخواص مرتفعة جدا وقد استنزفت جيوبهم.

السيد الوزير الأول،

تسقيف أسعار غرف الفنادق شيء جميل، لكن الأجمل من تسقيف أسعار الكشف الطبي والتحاليل والأشعة لدى الخواص بنص قانوني.

السيد وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية،

نثمن عاليا الشروع في إنجاز الطريق الوطني المزدوج رقم 6 الرابط بين ولايتي سعيدة والبيض، لكنه يبقى منقوصا من الشطر الرابط بين بوقطب والبيض والذي لا يتجاوز 100 كلم وبه العديد من النقاط السوداء التي حصدت ولا زالت تحصد عشرات الأرواح، آخرها المجزرة المرورية التي راح ضحيتها ثلاثة من خيرة شباب المنطقة، أترحم عليهم من هذا المنبر.

وبنفس الأهمية والاستعجالية لإعادة تهيئة الطرقات المهترئة بكل من البيض وتيارت عن طريق سيدي عبد الرحمان والبيض وأفلو بالنظر لما تكتسيه من أهمية في فك العزلة عن المنطقة.

إن الانقطاعات المتكررة ـ السيد الوزير ـ للمياه الصالحة للشرب بمدينة البيض والتي امتدت لأيام عدة تستدعي وقفة حازمة لإرضاء للطلب المتزايد على المياه، التي لها صلة بالتوسع العمراني وتطوير النشاطات الاقتصادية والخدمات الاستهلاكية للمياه، ولتحسين هذه الوضعية نقترح ما يلي:

1 ـ إنجاز أنظمة حجز وتحويل المياه الباطنية حسب المعايير المتبعة،

2 ـ إعادة تأهيل شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب.

السيد الوزير الأول،

السيد وزير النقل،

مشروع خط السكة الحديدية الرابط بين ولاية البيض ومدينة مشرية بولاية النعامة، والبيض بولاية الجلفة مرورا ببلدية أفلو الذي انطلق سنة 2012، آجال الإنجاز أربع سنوات وهو اليوم في عشر سنوات ومع ذلك مازال ينقصه الكثير.

إن ساكنة المنطقة تعلق آمالا عريضة على هذا المشروع الذي يندرج ضمن برنامج مخطط تنمية مناطق الهضاب العليا والذي تعول عليه السلطات المحلية كثيرا، حيث من شأنه أن يفتح آفاقا واعدة في الحركة التنموية في الولاية ضمن مساعي فك العزلة عن المنطقة وأيضا انفتاحها على عدد من البوابات الاقتصادية.

السيد وزير التربية الوطنية،

استشرافيا، على الدولة تسجيل عمليات بناء هياكل جديدة، ابتدائيات ومتوسطات وثانويات بولاية البيض لتفادي الاكتظاظ في الدخول المدرسي المقبل مثلما سجل ببلدية بوقطب والكاف لحمر، أما فيما يخص التوظيف بقطاع التربية، فتح مسابقات التوظيف للالتحاق بمختلف أسلاك الأساتذة، من غير المعقول أن المؤسسات التربوية تعتمد على مستخلفين لتغطية العجز لعدة سنوات!

السيد الوزير الأول،

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، إن ثمن الأعلاف أصبح يثقل كاهل الموالين مما يتوجب إعادة النظر...

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد يحيى شارف، فليتفضل مشكورا.

السيد يحيى شارف: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، تحية طيبة وبعد؛

السيد المجاهد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يعرض بيان السياسة العامة حصيلة وعمل الحكومة وقد تضمن ذكر نتائج مهمة تعكس الإرادة والجهد المبذول، كما تعبّر عن مشروع السيد رئيس الجمهورية ورؤيته في إحراز طموحات وتطلعات المواطنات والمواطنين.

وعبر عرضكم لبيان السياسة العامة ـ سيدي الوزير الأول

ـ يسعدني التدخل في قراءتي وتعقيبي على نقطة مهمة وأساسية ومرتبطة بالتنمية ومتطلباتها، وأقصد بذلك قضية مشروع استحداث الولايات المنتدبة الجديدة بصفة عامة، والتي تدخل ضمنها ولايتنا سيدي بلعباس، حيث هناك مشروع ولايات منتدبة أربع (تلاغ، رأس الماء، سفيزف، ابن باديس) التي ننتظر تجسيدها، ونشير إلى سيادتكم بأن ذلك سيمنح الحكومة منهجية أقوى لاسيما في ملف التنمية وبرامجها، حيث يمنح لامركزية أكبر ويسهل العلاقات الوظيفية مع المواطنين.

فمتى نرى تحقيق ذلك؟

سيدي الوزير الأول،

لقد جاء في بيان السياسة العامة ذكر للحصيلة المقدمة في قطاع الصحة، وإذ نثمن ذلك إلا أننا نذكركم بواقع القطاع في ولاية سيدي بلعباس التي يشهد المستشفى الجامعي بها ضغطا كبيرا بتغطية تمتد إلى ست ولايات وأصبح وجهة صحية وقطبا جهويا ونظرا لتوفر المستشفى على جميع الاختصاصات ونحو ما يتطلب عاجلا إنجاز هيكل جديد له بطاقة استيعاب كافية وتجهيز عصري ومعايير عالمية، لعلمكم ـ سيدي الوزير الأول ـ أن هذا المستشفى قد أنشئ عام 1936م.

ومما جاء في بيان السياسة العامة حصيلة الأشغال العمومية والتي تضمنت نتائج طيبة وإنجازات مشهودة، وهو ما يفتح لنا الرغبة في تنبيه سيادتكم إلى واجب استكمال مشاريع غاية في الأهمية، لعل مما يستوجب الذكر الطريق الوطني رقم 13 في شطره الرابط بين سيدي بلعباس وتلاغ الذي يجب تنفيذ ازدواجيته نظرا لأهميته القصوى.

سيدي الوزير الأول،

وضح بيان السياسة العامة الجهود الكبيرة التي بذلت في قطاع الفلاحة، وهو ما عكسته النتائج، فامتلاكنا لبنك البذور يعد مكسبا مهما، كما نثمن الحركة المهمة في شعبة الحبوب ونتائجها، وبهذا نؤكد على واجب استمرار الحكومة في إصلاح هذا القطاع السيادي وتطويره، خاصة في عصرنة نظامه الإداري، والعناية المهنية بقطاع الري الذي هو عصبه الأساسي، وذلك من أجل الوصول إلى الفلاحة على أسس علمية وتقنية تحقق اكتفاءنا.

في ميدان الإصلاح الإداري، نعبر عن درجة الرضا بما تبذله الحكومة، آملين بتطلع إلى قانون البلدية والولاية الذي أكد السيد الرئيس على مراجعته بشكل عميق، وهو في تقديرنا حجر الزاوية في انطلاق تنمية محلية حقيقية وفعالة.

سيدي الوزير الأول،

ولاية سيدي بلعباس كانت إلى وقت قريب قطبا صناعيا يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، لذا نطلب من الحكومة إعادة الاعتبار لهذه الصناعات عن طريق استرجاع العقار الصناعي وفتح باب الاستثمار ولنا أمثلة كثيرة في سيدي بلعباس، حيث كانت رائجة في الصناعات الإلكترونية مثل مؤسسة الصناعات الإلكترونية (ENIE) بسيدي بلعباس، تلاغ ورأس الماء، لذا نرجو من السيد الرئيس إعادة الاعتبار لهذه المؤسسات عن طريق فتح باب الاستثمار للمستثمرين الخواص سواء كانت شركات محلية أو أجنبية.

وهذا مما يرفع الغبن عن سكان المنطقة عن طريق توفير اليد العاملة والقضاء على البطالة.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم، رحم الله شهداءنا الأبرار وتحيا الجزائر.

السيد الرئيس: بارك الله فيك؛ الكلمة الآن إلى السيد عصام نشمة، فليتفضل مشكورا.

السيد عصام نشمة: بسم الله الرحمن الرحيم.

المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، قدوتنا في الجد والتفاني في خدمة الوطن،

السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول، الذي يستحق منا كل التقدير لشجاعته في فتح الملفات ومعالجتها، والشكر موصول إلى السادة الوزراء المرافقين له،

الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة الأكرمون،

أسرة الإعلام المبجلون،

سلام الله على الجميع.

بداية، نقدر للوزير الأول وطاقمه الحكومي عرضه لبيان السياسة العام للحكومة طبقا لأحكام المادة 111 من الدستور، وهو التزام يحسب للحكومة جميعا ومن هذا المقام أستسمحكم في إدراج الملاحظات التالية:

ـ نرى أن يعمم مبدأ عرض تقرير سنوي مفصل لكل وزارة ليصبح مرجعا لبيان السياسة العامة ووضع خارطة طريق (Road-Map).

ـ أما بالنسبة للأرقام، نرى أنه يجب أن تكون نسبية

(Relatif) بدلا من أن تكون أرقامًا مطلقة (Absolu).

ـ كذلك نرى أنه يجب أن تكون هناك مقاييس عن عائدات الاستثمار (Returns investment).

ـ كما أننا نرى أن الحكومة تريد استراتيجية رقمية وهو شيء جميل، وفي هذا المجال أقترح تأسيس منصة رقمية لطلب المعلومات، كما هو معمول به في كثير من الدول ويسمى بنظام حرية طلب المعلومات (Freedom information request) أي طلب المعلومة مباشرة من هياكل وشركات القطاع العام، تبدأ تدريجيا بالبرلمانيين ممثلي الشعب.

ثانيا: معظم حاضنات الشركات الناشئة (Incubateurs) تتمركز في الولايات الكبرى كالجزائر العاصمة ووهران نسبيا، وهذا ما ينتج عنه هجرة الأدمغة داخليا نحو المدن الكبرى، كما أن الميزانية الموجهة للشركات الناشئة هي واحد مليار دينار لكل ولاية، وهنا نلتمس تقسيما نسبيا حسب خصوصيات وعدد سكان كل ولاية من باب العدل والمساواة.

ثالثا: ملاحظاتي كثيرة والوقت محدد؛ وعليه أخص الولاية التي جئتكم منها بشيء من الاهتمام كنموذج للكثير من الولايات التي تملك كنوزا كثيرة ومتنوعة، عنابة لؤلؤة الشرق هذه الولاية التي ذكرها السيد رئيس الجمهورية في برنامجه الخاص والتي كانت بعد الاستقلال محط أنظار قادة البلاد، فهي القطب الصناعي بمركباتها والقطب السياحي بخلجانها والقطب الفلاحي بأراضيها، هكذا كانت مدينة التاريخ والثقافة والسياحة والحديد والصلب والفولاذ قدوة للولايات المجاورة، لتصبح اليوم بعد نسيانها قرية كبيرة تسير نحو تدهور مستمر رغم موقعها الاستراتيجي ومؤهلاتها الجيو اقتصادي الهائلة، أليس من العجب ـ السيد الوزير الأول ـ ألاّ نجد لها رابطا مع الطريق السيار وهو يقطعها على مسافة معتبرة ويمتد إلى ولاية مجاورة؟

أيضا، لا مشاريع في مجال النقل نفذت منذ عشرات السنوات، مثال ذلك مشروع الترامواي مجمد رغم الازدحام المروري وخاصة في مداخلها الرئيسية، وهنا نلتمس من السيد الوزير الأول ومن خلاله الوزير المعني بالقطاع رفع التجميد والإسراع في تنفيذ هذا المتنفس المروري والاقتصادي والسياحي.

إن ولايتنا تملك مؤهلات وبنية تحتية هامة إذا ما تم استغلالها ستعطي مردودا في القريب العاجل (Un retour sur investissement garantie) للقضاء على البطالة ويدفع إلى التمويل الذاتي ونذكر هنا على سبيل المثال:

ـ مطار دولي، ينتظر منكم الرفع من عدد الرحلات والوجهات،

ـ ميناء يستجيب للمقاييس، وقد طالبنا بتسجيل عملية التوسعة،

ـ محطة كبيرة للسكة الحديدية تنتظر منكم تنفيذ عملية الخط المزدوج،

ـ محطة النقل البحري المنجزة والتي لم تعرف انطلاق العمل لأسباب مبهمة،

ـ ست مناطق صناعية منجزة ونخص بالذكر منطقة «عين صيد» التي تنتظر غلافا ماليا للتهيئة بالغاز والكهرباء،

ـ أكثر من خمسة شواطئ غاية في الجمال، للأسف، لا يمكن الاستثمار فيها بسبب تواجدها في مناطق شبه غابية طالها التصنيف والمنع، لكن في الحقيقة يمكن مراجعة الدراسة للمصلحة العامة،

ـ مناطق سياحية مصنفة مثل كورنيش عنابة وخليجي سرايدي وشطايبي من الأجمل في العالم كما كانت تعرف (BIO-EST) بمؤهلاتها السياحية ومرتفعاتها الجبلية، وكذلك «سيدي سالم وجوانو» كلها غير مهيأة لافتقادها لقنوات الصرف الصحي والماء والكهرباء والغاز، وكذلك غياب البنية اللوجستية لربطها مع الميناء والمطار والطريق السيار.

وفي هذا السياق، نلتمس من سيادتكم تخصيص غلاف مالي مستعجل لهذه العملية العامة التي تنعش السياحة والاقتصاد في ظل التهافت الكبير للسياح، خاصة أن إخواننا الليبيين الذين زاروا هذه السنة عنابة بأكبر عدد ويمكن الاطلاع على ذلك من المصالح المعنية.

السيد الوزير الأول،

أليس هذا من باب التقصير لمن سبق؟ ومتى سيفرج الله بكم هذا الكرب؟

السيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي،

إن الحديث عن ولاية عنابة يطول بقدر ما طالها من الإهمال في السنوات الماضية، وهي التي كانت من أغنى المدن وإلى وقت قريب كانت تمتص البطالة من الولايات المجاورة، نجدها اليوم و- للأسف - تعاني وتستنجد بكم.

من هذا المقام وباسم ساكنيها، ألتمس من سيادتكم وطاقمكم الحكومي برمجة زيارة رسمية لها في القريب العاجل لمرافقة السلطات المحلية والوقوف على واقع التنمية، بعيدا عن التقارير والتطمينات غير المجدية لأنها تطلب منكم بكل صدق برنامجا استثنائيا عاجلا لاسترجاع مكانتها كشريان نابض ومساهم بالنهوض بالاقتصاد الوطني، خاصة وأنها تتوافق مع برنامج السيد رئيس الجمهورية ومنظوره الجديد للتعاون مع...

"تصفيق".

السيد الرئيس: شكرا، الكلمة الآن إلى السيد عز الدين هبري، فليتفضل مشكورا.

السيد عز الدين هبري: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد؛

تكشف قراءتنا لبيان السياسة العامة المقدم من طرف الحكومة عن عمل جاد وجهد حقيقي في بناء دولة الحق والرفاه، وهو ما تؤكده تفاصيل البيان فيما تم ذكره من منجزات ونتائج، وإذ نثمن ذلك فإننا نتطلع إلى مزيد، ولعل من أهم ما تم تحقيقه فيما يتصل بحياة المواطنات والمواطنين، تلك الحركية والديناميكية في قطاع الاقتصاد الذي يشهد تنظيما حقق نقلة باتجاه تنمية واستثمار خارج المفاهيم التقليدية، ويشهد على ذلك رقم الصادرات خارج المحروقات (3.9 ملايير دولار) وهو سابقة تعكس العمل والنشاط والإرادة للجهاز الحكومي، وإن هذا يعد حافزا للارتقاء أكثر والعمل بقوة أكبر من أجل تحقيق الأفضل.

مما لفت انتباهنا – السيد الرئيس، السيد الوزير الأول – في بيان السياسة العامة تلك الجهود المذكورة في مجال السياحة واستثماراتها، غير أننا نلاحظ أن قطاعا منتجا كالسياحة وفاعلا في توفير فرص العمل، لم يحظ بما يتناسب وإمكانيات البلاد السياحية، وهو ما يستوجب ضرورة العناية والتركيز أكثر وفق مخطط منهجي ومحكم، لاسيما في مجال السياحة الساحلية وبنيتها التحتية، كما وجب الاهتمام بالهياكل والكادر البشري، فعلى سبيل المثال تعد تيبازة قطبا سياحيا بامتياز من حيث ما تزخر به من إمكانات طبيعية وظروف مهيأة، غير أن الواقع لا يعكس ذلك، بكل أسف، مما يحتاج إلى بناء سياسة استثمارية وتنموية منتجة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

ذكر بيان السياسة العامة ما أنجز في قطاع الأشغال العمومية، والذي هو قطاع استراتيجي وقاعدي تبنى عليه عديد القطاعات، ويدخل في البنية التحتية للاقتصاد والحياة العامة، ورغم ما يعرفه من تقدم إلا أننا نشير إلى نقائص ملحوظة فيه، فعلى سبيل المثال:

- ما يزال الشطر الثاني للطريق السريع لولاية تيبازة (حجرة النص - الداموس) غير منجز، رغم تسجيله منذ سنوات.
- إنجاز طرق في المناطق المعزولة والجبلية غرب تيبازة، منها تهيئة الطريق الذي يربط بلدية مسلمون وولاية عين الدفلى.
- إضافة منفذ من الطريق السريع إلى مدينة فوكة التي بها أكثر من 70000 نسمة، وفك الخناق والعزلة عنها.
- إنجاز واجهة بحرية (كورنيش) لمدينة فوكة.
- إنجاز محطة حضرية لنقل المسافرين بفوكة باتجاه الولايات المجاورة.
- إنجاز ميناء للصيد في بلدية الداموس.
- إنجاز خط بحري يربط ولاية تيبازة بالجزائر العاصمة لفك الخناق عن الحركة المرورية.
- إنجاز خط السكة الحديدية يربط بين مدينة زرالدة ومدينة شرشال.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن الجزائر واعية بأهمية الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، وبأهمية تطوير الفلاحة وتوفير كل الشروط اللازمة لضمان نجاحها خاصة في ظل الظروف الجيوستراتيجية الراهنة وكذا التغيرات المناخية.

نثمن إنشاء البنك الوطني للبذور، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والحد من الموروث الجيني، والحفاظ على حيوية البذور، خاصة وأن العالم مقبل على أزمة مجاعة حسب تقارير منظمات الزراعة، بات من الضروري تثمين الكفاءات الجزائرية وجهود الدولة في مجال التأهيل الفلاحي.

ولكن علينا استدراك بعض النقائص:

– ضرورة الانتقال إلى مستويات أعلى في الفلاحة العصرية تكنولوجيا وكذلك في مجال الزراعات المسقية وتوسيع ذلك.

– ربط قطاع الفلاحة بالصناعة التحويلية.

– الرجاء، السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، تنفيذ مشروع سد توريرت بوادي مسلمون الذي تمت به الدراسة، فمتى يتم موعد الإنجاز؟

– تعزيز الفلاحة الجبلية، المتمثلة في زراعة الأشجار المثمرة (كأشجار الزيتون، التين، الخروب والكرز... إلخ).

– وقف زحف الإسمنت على الأراضي الفلاحية والغابية.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول،

ألتمس منكم في قطاع السكن والرياضة:

– رفع سقف الاستفادة من السكن الاجتماعي إلى 40000 دينار شهريا عوض مبلغ 24000 دينار.

– رفع الحصة السكنية المخصصة للسكن الاجتماعي والسكن الريفي (خاصة بالمناطق المكتظة كمدينة فوكة، التي عرفت توافد الآلاف من العائلات خلال العشرية السوداء).

– إنجاز سكنات للإيجار، للحد من أزمة السكن وظاهرة البزنسة بالعقارات.

– إنجاز مرافق شبانية ورياضية من أجل فسح المجال للفرق الناشطة بالتحضير الجيد للمنافسات الولائية والوطنية، منها:

– إنجاز مسبح شبه أولمبي بفوكة.

– قاعات متعددة الرياضات.

– تخصيص مشروع مكتبة ومركز ثقافي لمدينة فوكة رغم أنه يوجد بها العديد من الجمعيات الثقافية الناشطة، والنجوم السينمائية والمسرحية (قطاع الثقافة غائب بمدينة فوكة).

وفي الأخير، ندعو الله أن يديم على الجزائر أجواء الأمن والاستقرار، والتقدم، والازدهار في المجالات كافة، لتظل واحة أمن واستقرار، ومنارة شامخة في المجالات العلمية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، في ظل قيادتها الحكيمة، شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ والكلمة الآن إلى السيد إبراهيم أكادي، فليتفضل مشكورا.

السيد إبراهيم أكادي: السلام عليكم ورحمة الله، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

... (كلام باللهجة التارقية، ولاية برج باجي مختار)...

إن تطلعنا لبيان السياسة العامة المقدم من طرف الحكومة يؤكد على الممارسة المسؤولة والموضوعية ويضعنا أمام فعل المشاركة الإيجابية في مرافقة جهود الجهاز التنفيذي والاستجابة لتطلعات المواطنين، فجميعنا ننتمي إلى مشروع الدولة القوية والجديدة والمبنية بجهود أبنائها.

إن الحكومة في بيان سياستها العامة تحصي نتائج عملها ونذكر بشكل واضح حصيلة جهودها، وهو ما يزيد المواطنات والمواطنين في ترسيخ ثقتهم في حكومتهم ويستجيب عبر ذلك إلى متطلباتهم.

سيدي الوزير،

من موقعنا وواجبنا دستوريا أن نعلق ونعقب بما يبين المنجزات ويشير إلى ما هو ممكن في الأفق المنظور، وفي هذا تضمنت وثيقة البيان خمسة فصول شملت مختلف مناحي الشأن العام في شقه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحوكمة ومحاربة البيروقراطية وكذا محاربة الفساد، ولا يخفى على أي متابع بأن هذه الفترة اتسمت بظرف وطني ودولي خاص ومعقد (جائحة كورونا والحرب الروسية).

ونحن كحزب التجمع الوطني الديمقراطي، نثمن جدا

ما حققته الدبلوماسية الجزائرية الخارجية من نتائج أرجعت وبقوة صوت الجزائر خارجيا، وكما نتمنى من كل قلوبنا أن تتكلل القمة العربية المزمع انعقادها في نوفمبر المقبل بنتائج إيجابية ولم لا لم الشمل العرب والقضية الفلسطينية؟

كما نثمن قرارات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الأخيرة والتي تلقاها المواطن وأخص بالذكر مواطني ولاية برج باجي مختار، خاصة قرار فتح مناطق التبادل الحر في بلدية تيمياوين الذي تلقاه المواطن بفرح وأمل.

وبما أننا ولاية حدودية لا ننسى ما يقدمه قطاعنا العسكري المرابط في الحدود الجزائرية على كل التضحيات المقدمة من طرفهم من أجل حفظ كرامة وأمن المواطن الجزائري، ونحن وكل سكان ولاية برج باجي مختار نمد يد العون لجيشنا في مهمته النبيلة.

ذكر بيان السياسة العامة العناية التي توليها الحكومة لقطاع الصحة، ولا ينكر أحد ما تحقق في ذلك غير أننا نستوضح في هذا الجانب عن الخارطة الصحية وتحيينها لاسيما ما تعلق بالولايات المستحدثة حديثا، أذكر هذا مستشهدا بولايتي برج باجي مختار التي ما تزال تفتقر للهياكل القاعدية، فليس هناك ـ السيد الوزير الأول ـ مستشفى الأم والطفل ولا وجود للقابلات (صفر قابلات) مما جعل مواطنينا في حالة تذمر ومعاناة صعبة جدا، كما تكاد تنعدم التجهيزات الضرورية وخاصة سيارات الإسعاف المجهزة.

سيدي الوزير،

نحن نعاني من مشكل الطريق رقم 6 الذي راح ضحيته العديد من المواطنين في الفترات السابقة.

عدم وجود سيارات إسعاف في مستشفى الولاية، أمر غير مقبول، أظن أن هذا الأمر غير مقبول.

جاء في بيان السياسة تفاصيل عن قطاع الأشغال العمومية، في هذا عليكم أن تولوا أهمية بالغة وجادة لمشاريع البنية التحتية في ولاية برج باجي مختار، وبخاصة شبكة الطرقات التي نذكر منها، طريق برج باجي مختار ـ رقان وكذلك طريق برج باجي مختار ـ تيمياوين والذي فرحنا بإدراج مشروعه وتقسيمه على خمس مؤسسات، لكن بطء الإجراءات الإدارية يجعل المواطن في حالة يأس شديد.

سيدي الوزير،

أنا بصفتي برلمانيا عضوا عن ولاية برج باجي مختار، عند انتهاء الجلسة هنا أشعر بنوع من الإحباط ونوع من الغيرة، زملائي الأعضاء عند الانتهاء من الجلسة بعد ساعتين أو ثلاثة يكونون في بيوتهم، معاناتي كعضو للالتحاق بولاية برج باجي مختار فما أدراك ما معاناة تلك الأم المريضة أو ذلك الشيخ المريض الذي ينتقل من برج باجي مختار إلى الجزائر بحكم الاستشفاء.. أو كذا يعني أمر لابد أن يضعه وزير الأشغال العمومية في محمل الجد.

أما فيما يخص قطاع التجارة والذي يشهد تطورا ملحوظا وحركية مست كل جهات الوطن وفق رؤية موضوعية ومسؤولة تستجيب للشروط، وبالنظر...

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد نور الدين حبيب، فليتفضل مشكورا...

السيد نور الدين حبيب: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على سيد الخلق محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله.

نناقش اليوم الحصيلة السنوية للحكومة للوقوف على ما أنجز وما هو في طريق الإنجاز ضمن ما ورد في مخطط عملها، والملاحظة هو أن بعض القطاعات سجلت إنجازات تُثمن وتستحق الإشادة، وهي إنجازات لها صداها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ونأمل من الحكومة أن تعزز أداءها لتحقيق المشاريع المقررة وتلك المسجلة.

إن رسم استراتيجية فاعلة لمعالجة الاحتياجات الداخلية للشعب وتحقيق التنمية الشاملة بالتركيز على المشاريع ذات الأهمية خاصة وأن السيد الرئيس عبد المجيد تبون، أعلن عن استراتيجية واضحة المعالم لا لبس فيها، تهدف إلى تخليص الاقتصاد الوطني من التبعية لقطاع النفط وأموال الريع النفطي والتوجه نحو تنويع الصادرات الجزائرية،

ونحن نتكلم عن رقم سبعة ملايير دولار خارج المحروقات كرقم أولي لا بأس به، وقفزة نوعية تحقق لأول مرة، وهذا الأمر نثمنه كثيرا وكمنتخبين وطنيين عن التجمع الوطني الديمقراطي ندعم الحكومة في المضي قدما في هذا الاختيار الاستراتيجي، والذي بدوره سيخلص الجزائر من التبعية للخارج في غذائها ودوائها خاصة وأن العالم يشهد تحولات جيو استراتيجية لا مكان فيها للدول الضعيفة والتابعة.

لقد أضحى تحقيق الأمن الغذائي مطلبا عالميا لكل الدول نتيجة للأزمة الأوكرانية والخوف من نقص وتذبذب في الإمداد بالحبوب في كل من روسيا وأوكرانيا مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار الغذاء، لذا فإننا اليوم مطالبون شعبا وحكومة باتباع استراتيجية زراعية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي الذي حدده رئيس الجمهورية كهدف واجب التحقيق وحماية أمننا القومي.

إن الجزائر تمتلك ثروات كثيرة ومتعددة تؤهلها لتكون دولة رائدة على مستوى محيطها العربي والإفريقي خاصة وأن الإرادة السياسية متوفرة والظروف المالية والأمنية ملائمة فما علينا إلا وضع الخطط الخلاقة والبرامج البناءة ووضع الإطارات المناسبة، لأن الملاحظة هو أن البيروقراطية والمحسوبية والمعاملات التفضيلية والممارسات التعسفية ما زالت، وللأسف، ضاربة بجذورها وما زالت الذهنيات المتحجرة والمعرقلة متحكمة في دواليب الإدارة والهيئات العمومية.

سيدي الرئيس،

إذا جئنا نتحدث عن ولاية الشلف والتي بحكم موقعها الاستراتيجي يمكنها أن تكون قطبا صناعيا وميناليا وفلاحيا وسياحيا بامتياز لما تتوفر عليه من أراضي خصبة ومنشآت قاعدية من طرق وموانئ وكوادر بشرية، إلا أنها لم تحظ بحقها من البرامج التنموية والمشاريع الاستراتيجية الكبرى، لذا نلتمس من سيادتكم إعادة النظر بجدية وعمق لهذه الولاية ولأهلها الطيبين وبالأخص في بلدياتها وقراها ومداشرها، فروح المسؤولية تتطلب منا جميعا أن تُنصف بتقديمها دعما إضافيا من شأنه أن يرفع الغبن والمشقة التي يعانيها يوميا وخاصة في مناطق الظل التي هي من الأولويات في برنامج السيد الرئيس، ومن بين البلديات التي تعيش التهميش ونقص المرافق الحيوية ذات الأهمية، نذكر بلدية بنايرية، الظهرة، بريرة، حرشون، الهرانفة وواد قوسين. الحجاج... وغيرها من بلديات الولاية.

وإنه لمن واجبنا كحاملي أمانة الشعب أن نقف على ملف حساس لا يمكن أن نكون في أمن دون أن نرعاه رعاية تليق به، فقطاع الصحة رغم كل ما أنجز فيه إلا أننا، السيد الوزير الأول، نلفت عنايتكم الفاضلة إلى مستشفى ببلدية الزبوجة ذات التعداد السكاني الكبير لتغطية المتطلبات الصحية لساكنتها الذين يعانون في صمت.

كما نرفع إلى سيادتكم انشغالا مهما يتمثل في واجب استكمال إنجاز الطريق الوطني رقم 19 الرابط بين تنس وعاصمة الولاية وذلك لأهميته القصوى في التنمية ورفع العزلة، بالإضافة إلى كونه يعتبر همزة وصل بين ميناء الولاية والولايات المجاورة.

السيد الرئيس،

لقد اتخذت وزارة التعليم العالي قرارات هامة بإحالة الأساتذة الجامعيين الذي بلغوا سن السبعين على التقاعد وقد لقي هذا القرار ارتياحا كبيرا لدى حاملي شهادات الدكتوراه الذين هم في رحلة البحث عن مناصب عمل، إلا أنه ورغم مرور سنة على هذا الإجراء لم تُتخذ أي إجراءات في هذا الصدد ومازال الوضع على حاله، ومازال الدكاترة الشباب ينتظرون فتح آمال التوظيف الذي هو من حق كل حامل لشهادة الدكتوراه، وعليه نأمل من الحكومة أن تتخذ إجراءات عاجلة في هذا الموضوع.

وأخيرا، أختم مداخلتي بدعوة السيد رئيس الحكومة لإسداء أوامره للسادة الوزراء بأن يبقوا أبوابهم مفتوحة أمام السادة الأعضاء، والتواصل معهم وإطلاعهم على انشغالاتهم، لأنهم مخولون قانونا لمراقبة الأداء الحكومي ومفوضون شعبيا للدفاع عن مصالح المواطنين، فنحن هنا لخدمة مصالح الشعب الجزائري خاصة أهلنا في القرى والمناطق النائية، وكما يقول المثل العربي: من ليس له خير في أهله ليس له خير في عشيرته ومن ليس له خير في عشيرته ليس له خير في وطنه.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد شفيق سي علي، فليتفضل مشكورا.

السيد شفيق سي علي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يندرج عرض بين السياسة العامة على البرلمان في إطار سياسة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، لإطلاع المواطنين على المنجزات في كل الأصعدة، ومن أجل تقديم حصيلة خلال سنة كاملة لكي يمارس ممثلو الشعب رقابتهم.

هذا ونعتبر أن عرض الحكومة لبيان سياستها العامة على مجلسنا الموقر في الآجال القانونية، يأتي امتثالا لنص دستور الجمهورية لاسيما المادة 111 منه هذا من جهة، وتنفيذا لالتزامات رئيس الجمهورية لتكريس الشفافية والنزاهة كمبادئ رئيسية لبناء مؤسسات قوية ضمانا لمصلحة البلاد من جهة أخرى.

يأتي كل ذلك ضمن ظرف وطني ودولي معقد للغاية، تميز بتواتر الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وانعكاسات نشوب النزاع في أوكرانيا وتداعياته على الصعيد الدولي.

سيدي الوزير الأول،

لابد من الإقرار بالنشاط الدبلوماسي المكثف الذي تقوم به الدولة الجزائرية عربيا، إفريقيا ودوليا، يأتي في طليعتها محاولة لم الشمل العربي والتحضير للقمة العربية المقرر عقدها أول نوفمبر، والتي ستكون - بإذن الله - قمة جامعة تكرس وحدة الصف العربي وفق رؤية استراتيجية عربية موحدة، وبصوت واحد لمواجهة تطلعات وآمال شعوبنا العربية، وبهكذا حركية ونشاط نفتخر.

كما نفتخر بجهود الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن المشتركة في تأمين الحدود ومكافحة الإرهاب وتطوير الصناعة العسكرية تحقيقا لأمن البلاد والعباد.

وبالموازاة نطلب من الحكومة بذل المزيد من الجهد لتعزيز القدرة الشرائية للمواطن والتي عرفت تدنيا في السنوات الأخيرة، مع ضرورة تبني سياسة اليقظة الاستراتيجية لتعزيز المخزون الاستراتيجي للمواد ذات الاستهلاك الواسع.

سيدي الوزر الأول،

لابد من إعادة النظر في السياسة المائية المنتهجة عبر تبني استراتيجية وطنية جديدة، تتيح لنا من خطر الفقر المائي من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لترشيد استغلال المياه واستدامتها لاسيما في ظل حرب المياه المعلنة من طرف نظام المخزن، عبر قيامه بتشييد 16 سدا على حدوده الشرقية وحفر الأنقاب، مما يشكل تهديدا صارخا لأمننا المائي وتعديا على مياهنا الجوفية والمجاري المائية المشتركة.

وفي هذا الإطار، نثمن ما جاء به مجلس الوزراء خاصة الموافقة المبدئية على مشروع استخراج المياه لتزويد ساكنة ولاية بشار، وأملنا أن تعمم العملية لتشمل باقي الولايات الحدودية وحتى ولاية عين تيموشنت التي تعاني أزمة عطش، كما نطالب بإعادة تأهيل وتوسيع وعصرنة أنظمة قنوات الصرف الصحي حماية للبيئة والموارد المائية من التلوث، ولنا في بلدية ولهاصة ولاية عين تيموشنت خير مثال على تلوث منابعها المائية.

كما نطلب إعادة لاعتبار للسدود عبر تهيئتها للرفع من قدرات استيعابها ورفع التجميد عن إنجاز البعض منها لاسيما سد واد برقش بولاية عين تيموشنت.

سيدي الوزير الأول،

من أجل دعم السياسة الاجتماعية للدولة الجزائرية نحو المزيد من الفعالية والإنصاف، لابد من إعادة النظر في معايير الاستفادة من السكن الاجتماعي عبر تعديل المرسوم، الذي يحدد قواعد منح السكن العمومي الإيجاري، والذي يعتمد معيار الأجر المحدد بـ 24000 دينار جزائري الذي جاء في المادة 04 منه، والذي يعتبر مطلب الطبقة الهشة في المجتمع الجزائري للأمانة، السيد الوزير الأول، (هذه الفئة تبكي الدم بدلا من الدموع).

سيدي الوزير الأول،

أحيطكم علما بأن هناك حصصا سكنية ذات طابع اجتماعي جاهزة منذ سنة 2017 لم يتم تسليمها لحد الآن، والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة ما مصير مواطني الطبقة الهشة الذين كان دخلهم أقل من 24000 دج وكان أملهم الوحيد سكن يحفظ كرامتهم، فوجدوا أنفسهم فوق عتبة 24000 بدنانير معدودات نتيجة إعادة النظر في النقاط الاستدلالية وحرموا بالتالي من قرارات الاستفادة؟ ـ لذا

سيدي الوزير ـ أقترح أن يتم الأخذ بعين الاعتبار أجر المواطن وقت إيداعه الملف وليس وقت دراسة الملف من طرف الإدارة لأنه لا يتحمل بأي شكل من الأشكال تأخر الأعوان الإداريين في دراسة الملفات، والعينة من ولاية عين تيموشنت.

فيما يخص الصيد البحري، فإذ نشكر السيد الوزير الذي استجاب لطلبنا فيما يخص ميناء بني صاف، فإننا نجدد طلبنا لتوسعته، وكذا تهيئة مواقع الرسو حيث يتسنى لمهنيي القطاع من مزاوله نشاطهم من شاطئ مداغ بالعامرية إلى شاطئ مالوس بولهاصة الغرابة، طبقا لما جاء في اجتماع مجلس الوزراء حول وضع نظام خاص للحماية الاجتماعية لفائدة مهني القطاع في أقرب الآجال، يشمل تهيئة مساحات خاصة بهم في الموانئ...

(والتكفل بهم في شكل تعاونيات.

كما نطلب منكم السيد الوزير الأول، إسداء توصيات بإشراك فعاليات المجتمع المدني ضمن الاجتماعات الدورية للمجلس التنفيذي للولاية تنفيذا لديمقراطية تشاركية حوارية.

وفي الأخير، وإذ نتقدم إليكم السيد الوزير بتهانينا الخالصة على تجديد الثقة فيكم من طرف رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، فمن جهتنا كمجلس موقر لن نقول للسيد الرئيس: إذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون، بل نحن على العهد باقون تجمعنا ثقافة الدولة والمصلحة العليا للوطن.

المجد والخلود للشهداء الأبرار، تحيا الجزائر وشكرا).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد حمزة بوحفص، فليتفضل مشكورا.

السيد حمزة بوحفص: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

المجاهد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

بداية، نثمن ما جاء من إنجازات ومكاسب في حصيلة العمل الحكومي من أجل تجسيد برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، طيلة سنة كاملة من النشاط والأداء، غير أن هذه الحصيلة لا تخلو من بعض النقائص والثغرات في التكفل بانشغالات الساكنة خاصة في مجالات التنمية المستدامة للبلد، وتطبيق القرارات وتجسيد المشاريع، لذلك أستغل هذه الفرصة لأعرج على بعض الانشغالات الخاصة بالولاية التي أمثلها وهي ولاية عين صالح وذلك على النحو الآتي:

بالنسبة للطاقة ـ سيدي الوزير الأول ـ لا يختلف اثنان أن أهل الجنوب لم يخيروا بين السكن في الشمال أو الجنوب، فاختاروا الجنوب، إنما مقادير الآباء والأجداد والظروف، وإن ظرف الحرارة الشديدة صيفا خاصة لا يد لهم فيه، ومن ثمة فلا يعقل أن يعاقبوا بما ينتج عنه من تبعات، وأظن لا يختلف عاقلان بأن موسم الحرارة بالجنوب عامة وإن صالح خاصة يشمل فترة من نهاية أفريل إلى نهاية أكتوبر من كل سنة أي نصف عام كامل، أين يصبح الملاذ الوحيد هو أجهزة المكيفات التي تشكل عماد المساكن الصحراوية مهما كان مستواها المادي لأن الأمر يتعلق بمحاولة إنقاذ الروح البشرية، ومن ثمة طبيعي أن ينتج عن ذلك الاستهلاك الكبير للطاقة، يجب أن تتدخل الدولة بخصوصه من خلال الإعفاء الكلي لمستحقات الكهرباء أو على الأقل، التخفيض الهام في التسعيرة خلال الفترة المقصودة.

بالنسبة للصحة، نتساءل عن الطريقة التي تحرر بها الخارطة الصحية للأطباء الأخصائيين، لأنه حسب احتكاكنا بكثير من المرافق الصحية نجد أن التخصصات المسجلة من طرفهم كنقص لا تتلقى استجابة من طرفكم دائما، بل في الغالب ترسل تخصصات لا علاقة لها باحتياجات المنطقة، كما أن هناك تخصصات غائبة كليا عن مرافقنا الصحية.

نتساءل عن سبب عدم تسليم مشروع مستشفى 120 سريرا رغم انتهاء الآجال المتفق عليها؟

رفع التجميد عن مشروع مستشفى 60 سريرا بدائرة إنغر التاريخية، أين هي التغطية الصحية بفقارة الزوى وإنغر كما يطمح لها الساكنة من خلال توفير المعدات والأطباء؟

السياحة،

لا يعقل الحديث حول السياحة قبل إنهاء إشكالات الأشغال العمومية والنقل، فالكل متصل ببعض، عندما تنشئ في ولايتنا طرقا محترمة وفقا للمعايير وليست طرقا تستعمل لمرة واحدة، وحينها يكون لدينا مطار وفقا للمعايير أيضا وتحط فيه طائرات بمختلف أنواعها وفي مختلف الأوقات ولمختلف الوجهات حينها نتحدث عن السياحة.

هنا أطرح سؤالا بسيطا، ماذا تعني لوزارة الأشغال العمومية اهتراء طرقات صرفت عليها الملايير في مدة زمنية وجيزة وفي منطقة لا تعرف أصلا ظروفا طبيعية غير عادية كالفيضانات والزلازل؟ لذلك في الوقت الذي يفكر فيه العالم بإنشاء طرق في الجو لا يعقل أن يكون حلمنا مجرد طريق معبد وفقا للمقاييس.

الفلاحة:

تعاني منطقة عين صالح من مشاكل عدة منها:

ـ تسريع إجراءات إنشاء محيطات فلاحية جديدة لكثرة الطلب عليها.

ـ تفعيل مشروع رئيس الجمهورية الخاص بالكهرباء الفلاحية.

ـ تسوية ملفات الاستصلاحات الفلاحية القديمة، ومنها قرارات الملكية.

ـ تسوية ملفات الأراضي الفلاحية الموجهة إلى الشباب وتهيئتها.

ـ غياب العقار الفلاحي رغم لهفة الشباب للقيام بمشاريع فلاحية بدعم من الدولة.

ـ التسريع في وتيرة إنجاز بئر رعوي تينرمان لضرورته الهامة لمربي فقارة الزوى.

ـ إنجاز بئر رعوي في منطقة المسقم التي تحتوي على 200 رأس من الإبل في ظل الصيف الحار.

التشغيل:

نطالب باعتماد آلية حقيقية في توظيف شبابنا البطال في الشركات البترولية المتواجدة على تراب الولاية وتعطى الأولوية لأبناء المنطقة في التشغيل.

ـ كما نطالب بفتح مكاتب لها على مستوى الولاية لتسهيل التواصل معها.

ـ كما نطالب بفتح نقاط للتنقيب عن الذهب لفائدة الشباب على غرار الولايات الجنوبية الأخرى.

التكوين:

تحويل ملحقة فقارة الزوى إلى مركز للتكوين المهني وهذا نظرا لبعدها 40 كلم عن مقر الولاية، كما نرجو انطلاق الأشغال في المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني عين صالح.

الشؤون الدينية:

نقص تأطير أساتذة التعليم القرآني والقيمين والقائمين بالإمامة.

بالنسبة للتربية:

ـ استقرار مناصب بعض المواد واستقرار الإطار يؤدي إلى تحسين المستوى كالفرنسية في الإبتدائي وبعض المواد العلمية في الأطوار الأخرى،

ـ اعتماد ملحقة للتكوين تفاديا للتنقل إلى ورقلة وغيرها،

ـ تسجيل ابتدائية بمنطقة الساهلة الغربية تفاديا للاكتظاظ في المستقبل، مع متوسطة.

بالنسبة للبيئة، عدم فتح مفرغة عمومية..

السيد الرئيس: بارك الله فيك، شكرا؛ الآن الكلمة إلى السيد يوسف لعراب، فليتفضل مشكورا.

السيد يوسف لعراب: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يعز علي أن أتقدم إليكم بمداخلتي لأشيد بالعديد من النقاط الإيجابية التي جاءت في بيان السياسة العامة والتي عرضها السيد الوزير الأول، لاسيما ما تعلق بالمؤشرات الاقتصادية ودعم الجبهة الاجتماعية وأخص بالذكر ما تعلق بالصناعة الميكانيكية التي تتطلب حلولا دقيقة وسريعة لحل هذه المعضلة، بالنظر إلى طول هذه المدة مدة انتظار المواطن وحلمه في الحصول على سيارة جديدة، حيث تسببت الندرة في هذا المجال إلى ارتفاع جنوني في

أسعار المركبات، مع تحفظ على المجمعات العمومية التي عرفت في السابق فشلا كبيرا مما أدى إلى إفلاسها وغلقها وتسريح العمال، وهو ما يستدعي فتح المجال أمام القطاع الخاص وتقديم تحفيزات لهم لتشجيعهم على الاستثمار في هذه الصناعة الهامة.

كما نثمن رقمنة الكتب المدرسية وتزويد 1629 مدرسة بلوحات رقمية لتخفيف وزن المحفظة المدرسية في انتظار تعميم العملية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

شهدت الجزائر خلال السنتين الفارطتين استشهاد العشرات من أبناء شعبنا جراء الحرائق نتيجة ضعف التدخل الجوي وانعدام الطائرات المتخصصة في الإطفاء، حيث شهدت ولاية الطارف خسائر كبرى في الأرواح واستشهاد 38 شخصا – رحمهم الله – من ست ولايات، وفي هذا الإطار، أتقدم بالشكر إلى جميع أجهزة الدولة على سرعة تدخلها والتكفل بالمتضررين ومسح آثار تلك الكارثة على المستويين المركزي من خلال تدخل رئيس الجمهورية وزيارة الوزير الأول في الساعات الأولى من وقوع الكارثة، وجهود مضنية للسلطات المحلية على رأسها السيد الوالي والمنتخبين المحليين وهبة تضامنية غير مسبوقة.

عرف الموسم السياحي نجاحا كبيرا نتيجة انتعاش السياحة الداخلية وتحول الوجهة السياحية الجزائرية إلى وجهة مطلوبة خارجيا، خاصة لدى دول الجوار على غرار الأشقاء الليبيين وهذا ما يستدعي دعم الوجهة السياحية الجزائرية والترويج لها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

أيتها السيدات، أيها السادة،

إننا ندرك جميعا الإمكانيات السياحية الهائلة لمنطقة القالة لما تتوفر عليه من قدرات سياحية طائلة وهائلة من إيكولوجية، شاطئية، غابية، علمية، بحرية واستكشافية، إلا أنها لا تزال غير مستغلة وما زاد من عدم تطور السياحة بها المشاريع الكبرى المعطلة على غرار تجميد مشروع ترميم المدينة القديمة وخط المصعد الهوائي الهام لدوره في مجال السياحة والنقل الحضري، بالإضافة إلى خط السكة الحديدية عنابة –الطارف – تونس الذي لم ير النور.

جميل أن نحافظ على جمال منطقة القالة والحظيرة الوطنية للقالة، لكن بقاءها عذراء في ظل أهمية التنويع الاقتصادي ودور الصناعة السياحية ذلك يتطلب، على الأقل، إعادة النظر في منع إنشاء منتجعات ومرافق فندقية وسياحية في المناطقة المتاخمة للشواطئ الجميلة في القالة، على غرار طريق الشاطئ – الجبل، العوينات – المسيدة، إذا تم فتح الاستثمار فيه سيحول شرق القالة إلى قطب سياحي عالمي إذا أحسن استغلاله بدل جعلها مجرد معبر أو مكان للراحة القصيرة اتجاه الدولة الجارة.

كما نلتمس إنشاء وحدة للحماية المدنية ببلدية الشط ولاية الطارف المتاخمة لمطار عنابة، حيث يعرف الطريق الرابط بينها وبين المطار عدة حوادث نتيجة تأخر ازدواجية هذا المقطع، كما يعرف القطب الجامعي بالطارف تأخرا تجاوز عقدا من الزمن وهو ما أدى إلى عجز كبير في المقاعد البيداغوجية لعدد من الأسر بجامعة الطارف.

في مجال الري، وبالنظر إلى الطابع الفيضي للولاية وارتفاع منسوب تساقط الأمطار بولاية الطارف ولأهمية الموارد المائية، فإننا نلتمس تسجيل دراسة إنشاء سدود جديدة خاصة بإقليم دائرة بوحجار ودائرة الذرعان نظرا لطبيعة المساعدة على ذلك وكثرة تساقط الأمطار بالمنطقة.

وبالرغم من جهود الدولة والتحسن الذي عرفه قطاع الري بولاية الطارف، إلا أن بعض البلديات لا تزال تعرف نوعا من النقائص في هذا القطاع الحيوي، وفي هذا الإطار تعاني مشاتي بلدية الشافية، بوقوس الحدودية واللتين تتوفران على ثلاثة سدود، من العطش وهذا ما يتطلب نحو 50 مليار سنتيم لكل بلدية لتزويد المشاتي والتجمعات الريفية المتشعبة بالماء الشروب من السدود المتواجدة بإقليم البلديتين، وهذا ما نلتمس من الحكومة التكفل به، كما يصل تزويد بعض البلديات إلى مرة واحدة كل خمسة عشر يوما ببلديات الزيتونة والعيون والسوارق الحدودية مثلا.

في مجال الصحة، نقترح على السيد وزير الصحة:

إعادة فتح المركز الخاص بفقر الدم المنجلي بسبب ارتفاع عدد الإصابات بهذا المرض والذي فاق 3200 مريض، والذي صنفت ولاية الطارف الأولى وطنيا.

التعجيل في فتح مدرسة شبه الطبي التي اكتمل بناؤها بالطارف، وفي هذا الإطار، أتوجه بنداء مستعجل إلى السيد

وزير الصحة فيما يخص وضعية المتخرجين البالغ عددهم 260 ممرضا من المدارس الخاصة والمعتمدة من طرف الدولة بولاية الطارف قاموا بالعمل كمتطوعين خلال فترة انتشار جائحة كوفيد- 19 والذين يعانون في صمت من البطالة.

في مجال الأشغال العمومية، نطلب من السيد الوزير الأول التدخل المستعجل في فتح شطر الطريق السيار في جزئه الرابط بين الذرعان وبوثلجة على مسافة 52 كلم لأهميته الاقتصادية والاجتماعية والذي تحول إلى مطلب رئيسي لسكان ولاية الطارف.

كما نلتمس من وزير الأشغال العمومية، المساهمة في حل معوقات واستكمال إنجاز محول.

"(**تصفيق**)".

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد محمد بوكرو، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بوكرو: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تعيش الجزائر كباقي دول العالم مخلفات أزمة كوفيد-19، بالرغم من ذلك سعت الحكومة وبتوجيهات من رئيس الجمهورية الراشدة، للتخلص من آثار الجائحة من جهة واستكمال مسار الإصلاحات التي باشرتها في إطار التزامات 54 لرئيس الجمهورية، الذي وعد بها عشية انتخابه رئيسا للبلاد من جهة أخرى.

إن المحيط الجيو - سياسي الذي منع دول العالم من إكمال مسار الانتعاش الاقتصادي، لم يمنع الجزائر من القيام بإجراءات تعزز دولة القانون ودولة العدالة والمواطنة، وقامت بمبادرات ميدانية تعزيزا للديمقراطية التشاركية، وتحقيق النهضة الاقتصادية المرجوة التي تحقق العيش الكريم للمواطن.

إن عملية استكمال مسار البناء المؤسساتي مع وضع المؤسسات الرقابية والهيئات الاستشارية، على غرار المحكمة الدستورية، والسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، والمرصد الوطني للمجتمع المدني، والمجلس الأعلى للشباب، والأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات التي نص عليها الدستور، هو إثبات نية حسنة من الحكومة للتغيير المنشود لترسيخ دولة القانون وتجسيد الحوكمة.

كما أن سعي الحكومة لمراجعة بعض القوانين العضوية من خلال إصدار القانون العضوي المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء وإنشاء أول مدرسة وطنية لتكوين المحامين هو تكريس لدولة العدالة وتعزيز الحريات.

إن سعي الحكومة لتوسيع العمل بالرقمنة الذي هو في إطار إصلاح الوظيف العمومي والذي يمكن من خلاله تقريب الإدارة من المواطن وتسريع العمليات الإدارية بعيدا عن الممارسات البيروقراطية البالية، هو جهد نثمنه.

كما لا ننسى جهود الحكومة لترسيخ وحماية الهوية والذاكرة الوطنية، لتعزيز بعد الانتماء الوطني.

إننا نبارك الجهود المبذولة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وإنعاشه من خلال القيام بتجديد الترسانة القانونية المسيرة للاقتصاد الوطني والتي تسمح بتطوير القطاع الاقتصادي وتعزز نموه، هي جهود ندعو لتثمينها وتعزيزها حتى ننهض بهذا القطاع الحيوي.

كما أن الحكومة في مجال تعزيز الرأسمال البشري اهتمت بمجال الصحة للحفاظ على صحة المواطن ولتعزيز نشاطها.

وهنا، ندعو الحكومة إلى تحسين الجانب الاجتماعي:

الراتب، السكن، محيط العمل وتوفير الإمكانيات اللازمة للعمل داخل المستشفيات حتى يتم إيقاف نزيف هجرة الأدمغة نحو الخارج.

كما ندعو الحكومة إلى:

- إنشاء هياكل جوارية للاستعجالات على مستوى الدوائر لتخفيف الضغط عن المستشفيات الجامعية.

- توفير وتزويد المستشفيات بالأجهزة اللازمة لتسهيل عمل الأطباء ولتخفيف معاناة المرضى فلا يمكن أن نتصور المستشفى الجامعي ابن باديس يفتقر إلى جهاز (Radio Thérapie) منذ 17 سنة في مدينة بحجم قسنطينة.

– توفير وزيادة الأمن والنظافة داخل محيط المستشفيات.

وفي مجال السكن، السيد الوزير الأول المحترم، رغم أن جهود الحكومة لتوفير السكن للمواطن وتنوع البرامج المتعددة لصيغ السكن، إلا أن المواطن ما زال يعاني وتائها أمامها وذلك لأن:

– الراتب الذي يسمح لصاحبه الاستفادة من السكن الاجتماعي لا زال في 24000 دج منذ سنة 2008 بالرغم من تطور الأجر القاعدي وغلاء المعيشة.

– عدم قدرة الطبقة المتوسطة من شراء السكن أو الاستفادة من الصيغ الأخرى.

في مجال التربية، السيد الوزير الأول المحترم، ندعو الحكومة بالاستمرار في تصحيح المناهج التربوية، والتخفيف من المحفظة ونثمن إدخال الإنجليزية للصف الثالث ابتدائي وإدخال الرقمنة في مجال التعليم.

كما ندعو للقضاء على الاكتظاظ المدرسي.

نؤيد ونثمن سياسة الحكومة في مجال النشاط الدبلوماسي، واسترجاع الجزائر مكانتها ودورها الفعال على الصعيد الإقليمي والدولي.

نحن متواجدون ضمن قبة هذا المجلس المحترم، لأجل تنسيق الجهود وتوحيدها ومن أجل تنفيذ الالتزامات 54 لرئيس الجمهورية وحفظ كرامة المواطن.

وفي الأخير، ومن هذا المنبر نتشرف بتوجيه دعوة للسيد الوزير الأول المحترم، بعقد اجتماع مجلس الوزراء بولاية قسنطينة.

عاشت الجزائر حرة مستقلة، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

نشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد عبد الرحمن بلعيد، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الرحمن بلعيد: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في إطار مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة لا يسعني إلا أن أثمن ما تضمنه من آليات لتحقيق الأهداف المسطرة وفق استراتيجية نراها سليمة إلى حد ما.

ولا يسعني أيضا إلا أن أثمن المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية ممثلة بالسيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، ومن ورائه الطاقم الحكومي لإرساء قواعد الجزائر الجديدة التي يتطلع إليها الشعب الجزائري، وخير دليل على ذلك، حزمة مشاريع القوانين التي مرت على مجلسنا الموقر، خلال الدورة البرلمانية 2021–2022، بالإضافة إلى حزمة أخرى من القوانين المبرمجة خلال هذه الدورة البرلمانية 2022 – 2023، وبإذن الله، سيكون لمجلسنا الموقر، دور إيجابي في إرساء هذه القوانين وبناء الجزائر الجديدة.

وبالرجوع إلى بيان السياسة العامة للحكومة بفصوله الخمسة استوقفتني نقطة في الفصل الثاني، حيث قلتم إن الصادرات خارج المحروقات شهدت ارتفاعا بنسبة 87٪ ومن بين هذه الصادرات الحديد والصلب، الصناعة الكهرومنزلية، صناعة مواد البناء (الخزف والإسمنت).

وذكرتم أيضا أن واردات المنتوجات البترولية سجلت صفر دولار وأنكم تطمحون إلى بلوغ 7 ملايير دولار صادرات خارج المحروقات مع نهاية هذه السنة.

ما تفضلتم به يعد نتيجة بديهية في معادلة قوامها:

1 – تدهور القدرة الشرائية للمواطن.

2 – تجميد المشاريع الكبرى في إطار سياسة ترشيد النفقات وهو ما نتج عنه شبه ركود اقتصادي.

وإذا ما أضفنا إلى هذه النتائج الشلل الشبه التام للحظيرة الوطنية للنقل والأشغال العمومية، خاصة بعد جائحة كورونا يفهم سبب انعدام فاتورة استيراد المنتوجات البترولية.

ناهيك عن غلاء مادة الحديد الذي تجاوز عتبة 15000 دينار في بعض الأوقات والذي كان لا يتجاوز 6000 دينار.

وهذا ما أثر بصفة مباشرة في مستويات الإنفاق الخاصة

بإنجاز المشاريع المتعلقة بالمنشآت السكنية والتجهيز للدولة والخواص على حد سواء.

سيدي الوزير الأول،

حسب رأينا يمكننا الحديث عن ترقية الصادرات وفائض في الميزان التجاري عندما نحتكم إلى اقتصاد فعلي حقيقي لا إلى اقتصاد ريعي، ويكون مؤشر ذلك تحقق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي بما يضمن كرامة المواطن واستقلالية القرار السياسي.

سيادة الوزير الأول،

دولة كالجزائر، دولة بحجم قارة تتربع على مساحة 2.4 مليون كلم^2 وشريط ساحلي 1200 كلم، وتشهد جميع فصول السنة في يوم واحد ولا نستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتوجات الفلاحية، ماذا ينقصنا؟ الفلاح موجود، الأراضي الخصبة موجودة، مخزون هائل من المياه الجوفية، ينقص فقط الاهتمام بالفلاح ومرافقته من طرف الدولة.

وبالحديث عن الفلاحة وبما أن ولايتي المغير التي أمثلها، هي ولاية فلاحية بامتياز تستحوذ على أكثر من مليوني نخلة ولا أظنه قد يخفى عنكم ما تحققه التمور الجزائرية من رواج في الأسواق العالمية وما تدره من عملة صعبة، ومن هذا المنطق، أناشدكم سيادة الوزير الأول، بإيفاد لجنة وزارية مشتركة متكونة من وزارات: الفلاحة، الري، البيئة والصحة وهذا لوجود خطر يهدد وجودها كولاية أولا، حيث إن مشكلة تصاعد المياه التي تعاني منها المنطقة تتفاقم مع مرور الوقت.

وما زاد الأمر خطورة هو مياه الصرف الصحي التي تصب كلها في خنادق صرف المياه الزائدة للنخيل، كل هذه المياه الملوثة تصب في واد سفالة الذي يمتد على مسافة 140 كلم، ويصب في ملاحات مروان التي تمثل 40٪ من الإنتاج الوطني للملح، وهذا ما ينجر عنه:

1 – تهديد ثروة النخيل.

2 – تهديد ثروة اقتصادية وهي مادة الملح.

3 – تهديد المناطق الرطبة المصنفة وطنيا بحيرة عياطة التي غزتها مياه الصرف الصحي.

4 – تهديد الساكنة بحد ذاتها.

السيد الوزير الأول،

هناك دراسة أنجزت من طرف الدولة أواخر العقد الأول من الألفينيات لكن لم يتم الشروع في الإنجاز بحجة الضائقة المالية.

السيد الوزير الأول،

بخصوص ازدواجية الطريق الوطني رقم 3 المار بولاية المغير على مسافة 120 كلم منذ سنة 2019 لم ينجز منه إلا 20 كلم، والشطر الثاني 20 كلم، الأشغال به شبه متوقفة إن لم نقل متوقفة تماما، أما 80 كلم لم تنطلق بها الأشغال، وهذا بالرغم من سهولة المسالك وعدم وجود منشآت فنية التي تتطلب أغلفة مالية كبرى.

الأرواح تزهق يوميا بهذا الطريق لدرجة أنه لقب بطريق الموت، هذا الطريق يعتبر من أولويات المطالب لساكنة الولاية ولهذا نطالبكم بالتدخل العاجل سيادة الوزير.

السيد الوزير الأول،

رئيس الجمهورية أعطى أولويات خاصة للولايات العشر الجديدة وهذا لا يتأتى إلا بإنزال وزاري لهذه الولايات للوقوف على النقائص، ولكن للأسف، لم نر تجاوبا من طرف الوزراء.

بالنسبة لولاية المغير لم تشهد إلا زيارة واحدة ووحيدة للسيد وزير السكن وهو مشكور على القرارات التي اتخذها ميدانيا.

وفي الأخير، السيد الوزير الأول، العقود المنتهية من 2008 إلى 2019 تنتظر منكم إجابة واضحة بخصوص وضعيتهم.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، دامت الجزائر حرة أبية والسلام عليكم.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد عبد الحق براهيمي.

السيد عبد الحق براهيمي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل، نفتخر بقيادتك لهذا المجلس الموقر،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد إطلالة على بيان السياسة العامة للحكومة والذي يحمل في طياته ملامح نهضة اقتصادية لم تشهدها بلادنا منذ عقود من الزمن خلت، هاته الثورة الاقتصادية التي أولاها السيد رئيس الجمهورية، الأهمية البالغة والعناية القصوى من خلال برنامج دقيق ومحكم يهدف في مجمله إلى الانتقال بالجزائر الجديدة إلى مصاف الدول المتطورة والقوية، من خلال الوصول إلى توازن في الميزان التجاري وتطوير في مداخيل الصادرات خارج المحروقات والتقليل من فاتورة الاستيراد وتشجيع للمنتوج المحلي والاستثمار في الثروات والإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها بلادنا وفتح الباب أمام الاستثمار الحقيقي الذي من شأنه وضع البلاد في طريق الإنتاج الذي يساهم لا محالة بالنهوض بالاقتصاد ودفع عجلة التنمية؛ كل هاته المؤشرات وغيرها والتي لمسناها في أرض الواقع وبلغة الأرقام كانت ناتج عمل لطاقم حكومي متناسق يستحق منا كممثلين للشعب في هذا المجلس الموقر، أن نحييه على هذا الجهد وهذا الإخلاص في العمل.

وبالرجوع إلى فحوى مداخلتنا، فإذا كان العمل على أعلى المستويات في هرم السلطة، فلابد أن يكون كذلك ومثله في التدرج على مستويات كل الهيئات ومؤسسات الدولة ومديرياتها الجهوية منها والولائية وصولا إلى القاعدة، وهذا، للأسف، ما لم نلاحظه ونلمسه، حيث إن العمل والإصرار على تحقيق النتائج وتجسيد البرامج الاقتصادية والتنموية بقي من أولويات واهتمام الحكومة والوزارات المعنية دون الوصول بنفس النسق إلى باقي هياكل الدولة ومفاصلها.

في مجال الفلاحة، فبالنسبة لولاية أولاد جلال الفتية والتي من المفترض أن تكون قطبا فلاحيا ورعويا بامتياز على اعتبار أنها منطقة فلاحية وبالنظر إلى ما توليه الحكومة من أهمية لهذا القطاع الاستراتيجي وما أكد عليه السيد رئيس الجمهورية في برنامجه وبإرادة واضحة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من غذاء المواطن وخلق بديل هام للصادرات على غرار المحروقات، إلا أنها لا تزال تسير هذا القطاع بوتيرة بطيئة وتقليدية لا تعكس الإمكانيات والأهمية التي يوليها رئيس الجمهورية والحكومة لهذا القطاع، ناهيك عما تشهده هاته الولاية من نهب واستنزاف للعقار الفلاحي دون حسيب أو رقيب وبطء في تسوية ملفات الامتياز الفلاحي والمحيطات الفلاحية وتجهيزها لتصبح أراضي منتجة تستقطب اليد العاملة الشابة والطموحة، ولكن كل هذا وذلك بقي حبيس أدراج المكاتب، حيث نطالب سكان ولاية أولاد جلال ومن خلالها بتفعيل قانون الاستصلاح وشق الطرق الفلاحية وإنجاز شبكات الكهرباء الفلاحية، وإنجاز طريق مزدوج ينطلق من بلدية الشعيبة مرورا بالدوسن وصولا إلى مقر ولاية أولاد جلال.

سيدي الوزير الأول،

إذا حققت الأربع نقاط السالفة الذكر، فنحن نعدك أن نصل بالإنتاج في مادة التمور لبلدية واحدة سوف تنتج ما تنتجه دولة جارة وتتغنى به كل سنة، بلدية واحدة من ست بلديات.

وبالنظر إلى المشاريع المتعلقة بإعادة الاعتبار لمناطق الظل والتي أولاها رئيس الجمهورية عناية خاصة من أجل الحفاظ على كرامة قاطنيها وتوفير سبل العيش الكريم والحياة الملائمة لهم، رصدت لها الحكومة مبالغ طائلة من أجل إنعاش المشاريع بها، فإنها لم ترق إلى المستوى المطلوب في أغلب هاته المناطق ولم تتعد برامج المشاريع القديمة وبعض المشاريع الجديدة المحتشمة التي تسير بوتيرة إنجاز بطيئة ولا ترق لما توليه الدولة الجزائرية وما تم رصده من أموال من أجل إعادة الاعتبار لهاته المناطق وساكنيها.

في مجال التربية، أما بالنسبة لقطاع التربية والتعليم بولاية أولاد جلال، فما شهده الدخول الاجتماعي والمدرسي لهاته السنة العديد من النقائص بهذا القطاع يتطلب منا الوقوف مليا والإسراع في إيجاد حلول من أجل إنقاذ السنة الدراسية وتوفير الجو الملائم وإيجاد بدائل حقيقية من أجل تمدرس جيد للتلاميذ وجو بيداغوجي ملائم للطاقم التربوي والإداري بمختلف المؤسسات التربوية بالمنطقة، ونذكر من بين هاته النقائص الاكتظاظ الموجود في مختلف الأقسام بأغلب المؤسسات، وسوء الوجبات الغذائية وأغلبها وجبات باردة لا تطابق المقاييس المعتمدة من طرف الوزارة الوصية ومنهاج التسيير العشوائي لهذا القطاع الحساس بهاته الولاية والذي يستوجب إيجاد

حلول مستعجلة، ونقترح من بينها نقل ميزانية تسيير هاته المؤسسات التربوية من البلديات إلى وزارة التربية ومديرياتها الوصية وهذا لانعدام التنسيق والانسجام في تسيير هاته المرافق بين البلديات والمديرية الوصية، إضافة إلى إيجاد حلول ميدانية لمختلف النقائص وتكثيف الرقابة والضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه التلاعب بمصير التلميذ وغذائه وظروف تمدرسه.

سيدي الوزير الأول، أذكر مثلا على سبيل الحصر، مدير التربية في الولاية اجتهد وألغى مادة الإعلام الآلي في متوسطة بن عودة العمري ببلدية الدوسن، الإلغاء ممكن.. الإنسان يسير أزمة ولا توجد حلول مستقبلية، وللأسف هذا مشكل كبير جدا.

في مجال الصناعة، أما بالنسبة لقطاع الصناعة بولاية أولاد جلال، فحاله لا يختلف كثيرا عن ...

(سابقه، فالمناطق الصناعية التي تم توزيعها منذ عقود من الزمن بقيت على حالها فلا استثمار ولا صناعة ولا حتى استغلال حقيقي، إلا القليل من النشاطات المحتشمة والتي اعتمد أصحابها على مالهم الخاص وإمكانياتهم الفردية وهذا مما لا يرقى أبدا بسمعة هذا القطاع الذي يحتاج إلى التفاتة حقيقية.

في مجال التجارة، وبالعودة إلى قطاع التجارة، فإذا نظرنا إلى مختلف الفضاءات التجارية والتي كلفت خزينة الدولة الملايير وبقيت شاغرة في أغلبها وعرضة للتخريب في أكثرها، إضافة إلى التسيير العشوائي لهذا القطاع بهاته الولاية، بالخصوص، أسواق الجملة وأسواق المواشي والأسواق الأسبوعية، ليبقى العرف السائد بين تجار المنطقة ومواليها، الوحيد لهاته الفضاءات التجارية، إضافة إلى ندرة المواد الأساسية في غذاء المواطن وتحكم بعض الأطراف فيها دون غيرهم، ونخص بالذكر على سبيل المثال لا الحصر، مادة الحليب والتي هي من بين أهم المواد الضرورية الواسعة الاستهلاك والتي أصبح الظفر بها من طرف رب الأسرة عبارة عن حلم بعيد المنال للكثير.

أمام كل ما تم ذكره سابقا، لا يفوتنا كأعضاء بهذا المجلس أن نقول للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت، فبالرجوع للحكومة وبرامجها وبالإرادة السياسية التي تسعى جاهدة للنهوض بالبلاد والتقدم بها ودفع عجلة التنمية بمختلف الولايات، فهذا أمر يستحق الثناء ولكن وجب علينا لفت انتباه طاقم الحكومة الموقرة ولفت عناية رئيسها أن أغلب القرارات لا تنفذ على مستوى الولاية وإن نفذت فبطريقة محتشمة وعشوائية، لا تراعي الهدف ولا الآجال ولا طريقة وجودة النتيجة النهائية المرجوة منها وهذا على مستوى العديد من القطاعات والمديريات والتي لم يمكنّا الوقت من التطرق إلى بعضها إلا بصفة مختصرة.

والشكر موصول للجميع كل بصفته ومركزه واسمه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..).

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد رابح منعوم، فليتفضل مشكورا.

السيد رابح منعوم: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم، أزول فلاون.

من خلال تصفحنا لوثيقة بيان السياسة العامة للحكومة والمعروض علينا للمناقشة اليوم، يمكننا القول إنه لا يختلف كثيرا عن مخططات عمل الحكومة التي عرضت علينا سابقا.

ففي الجانب السياسي، ومن بين النقاط التي أثارت جدلا كبيرا هذه السنة هي لماذا يرفض الولاة والكثير من مدراء المؤسسات العمومية الإمضاء وأخذ المبادرات حول الاستثمار؟ وهذا ما يجرنا إلى النقاش حول وجوب رفع التجريم عن فعل التسيير وذلك خوفا من السجن والمتابعات القضائية، ونتمنى أن يشمل المنتخبين المحليين وليس إطارات الإدارة فقط.

فعلا، هناك هذا العائق الذي يتوجب رفعه ولكن في نظرنا المشكل أعمق من هذا، إذ يتعدى النصوص القانونية، وهو ما يخيف ويرعب كل مسير وكل إطار في الدولة.. ويمكن أن نلخصه في جملة واحدة، قالها الرئيس الراحل للأفافاس، المجاهد حسين آيت أحمد، رحمة الله عليه، في إحدى لقاءاته سنة 1999 مخاطبا رجال السلطة وأصحاب

القرار آنذاك «دولة الحق والقانون تحميكم أنتم أولا قبل المواطن البسيط».

وأريد أن أستهل حول مكانة اللغة الأمازيغية في مؤسسات الدولة، أظن أن الجميع يتفق معنا في جبهة القوى الاشتراكية عندما نعتبر أن اللغة والهوية الأمازيغية هي إسمنت الوحدة الوطنية، توحد الجزائريين ولا تفرقهم، فبهذه المناسبة أود أن نسأل السيد الوزير الأول حول ما تنوي الحكومة قيامه باتخاذ إجراءات لتفعيل ترسيم اللغة الأمازيغية بعدما تم ترسيمها بموجب المادة الرابعة من الدستور، باعتبار الأمازيغية لغة وطنية ورسمية وثابتا من الثوابت الوطنية التي لا يمكن لأي تعديل دستوري المساس بها، فماذا تنتظر الحكومة لتفعيل ترسيم الأمازيغية بإدراجها في الوثائق الرسمية للدولة والأختام الرسمية والعملة الوطنية؟ ومتى يتم تقديم القانون العضوي الذي يتعلق بتفعيل ترسيم اللغة الأمازيغية والنصوص التنظيمية المتعلقة بذلك.

السيد رئيس،

السيد الوزير الأول،

أقولها بصريح العبارة عدم ترسيم اللغة الأمازيغية يعتبر تعديا على الدستور وأي اعتراض أيا كان صاحبه يعتبر في نظرنا مساسا بالثوابت وبالوحدة الوطنية.

أظن أنه لم يفت الأوان لاستدراك ذلك بما أن المشروع لم يعرض بعد أمام اللجنة القانونية للمجلس الشعبي الوطني ويمكنكم تقديم تعديل حتى يوم التصويت تطبيقا للمادة 35 لهذا القانون كما فعلتم في عدة مرات خلال جلسات التصويت.

السيد الوزير الأول،

أما فيما يخص انشغالات ولاية تيزي وزو، كوني نائبا عن سكانها، أريد طرح بعض الانشغالات التي في نظري جد هامة.

فيما يخص الجانب الصناعي، لقد سبق لي وأن أرسلت سؤالا شفويا إلى السيد وزير الصناعة، ولم أتلق إلى حد اليوم جوابا منه حول ما يخص الإجراءات المتخذة لإعادة بعث قطاع الصناعة بهذه الولاية، وحل المشاكل المتعلقة بمناطق النشاطات الصناعية وخاصة منطقة النشاطات تيزي غنيف وذراع الميزان؟ نريد جوابا منكم السيد الوزير الأول، حول هذا الانشغال.

نريد جوابا كذلك حول العراقيل التي تخص استكمال الطريق السيار الرابط بين ولايتنا وولاية البويرة منها نقص الأغلفة المالية وترحيل عدة عائلات معارضة لاستكمال الأشغال في هذا الطريق.

وفي قطاع الموارد المائية، فإنه تعاني معظم مناطق الولاية من نقص فادح في مادة المياه الشروب، فمن بين المشاريع التي تتطلب تدخلا عاجلا منكم هو مشروع محطة تحلية مياه البحر بإفليسن دائرة تيقزيرت، التي ستقضي على هذا المشكل في الجهة الشمالية للولاية، أما فيما يخص البلديات الواقعة بجنوب الولاية يمكنكم ربطها بقنوات الجهات الشرقية لولاية بومرداس (كاب جنات –تيمزريت) على الأقل، حل المشكل مؤقتا لبلدية دائرة تيزي غنيف وذراع الميزان.

كذلك فيما يخص المشاريع التي استكملت الدراسة، نخص بالذكر مشروع المركز الاستشفائي الجامعي الجديد الذي ندعو إلى تسجيله وتخصيص الغلاف المالي اللازم لتجسيده...

(وأيضا وانطلاقا من وقوفي على مدى تدهور الطرق الولائية بتيزي وزو، التي لم تستفد من أغلفة مالية منذ ما يقارب 10 سنوات، فإننا نطالب بإعادة الاعتبار لها وفي أقرب الآجال.

في الأخير، نطالب من سيادتكم إعادة الاعتبار لولاية تيزي وزو، أشكر لكم رحابة صدركم وحسن إصغائكم، تحيا الجزائر حرة ديمقراطية وسيدة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد شمس الدين شيتور، فليتفضل مشكورا.

السيد شمس الدين شيتور: السلام عليكم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

سيداتي، سادتي الوزراء،

أخواتي، إخواني أعضاء المجلس،

عائلة الصحافة.

بودي التدخل لشكر الطاقم الحكومي على ما قدمه، لكن وبصفتي كعضو المجلس لدي نقطتان أردت التوضيح

بشأنهما، فيما يخص الحالة المقبلة.. لا أحدثكم عمّا يجري الآن، لكن أردت الحديث حول آفاق 2030.

فيما يخص آفاق 2030، يجب التحضير من الآن لما سيحدث في آفاق 2030، قبل الحديث عن هذا الموضوع يجب الحديث عمّا يجري على مستوى العالم، كلكم تعرفون أن التقلبات المناخية في الجزائر لتكونوا في الصورة، الجزائر نقطة ساخنة فيما يخص المناخ، نحن معنيون بالأمر، لابد من التحضير له ولا نترك المجال للصدفة، وفي هذا الميدان، أطلب إعادة النظر في السياسة الطاقوية.

نقصد بالسياسة الطاقوية هي الانتقال الطاقوي والذي لا مفر منه ويجب الذهاب.. نحن الآن نتكل على الطاقات الكامنة وهي في طريقها إلى الانقراض على أكثر تقدير بعد 10 سنوات، صحيح أن سوناطراك تحقق إنجازات في مجال التنقيب في بعض الآبار، لكن الأغلبية الساحقة للاستهلاك الجزائري خارج عن إمكانيات سوناطراك، بمعنى أن تكونوا في الصورة نستهلك في الأسبوع مليار متر مكعب من الغاز، تصوروا لو لدينا سياسة حكيمة نقتصد بـ 10٪ من الطاقة أي 100 مليون متر مكعب، ما معنى 100 مليون متر مكعب؟ بالسعر الحالي 100 مليون دولار، في السنة يوجد 50 أسبوعا أي 4 ملايير دولار، هذا اقتصاد فقط، شخص يطفئ الكهرباء وآخر يضع زجاجا مزدوجا، وآخر يستعمل مصابيح.. هذه هي السياسة.. ليس التقشف، بل استعمال عقلاني للطاقة.

سبق وأن تحدثت مع السيد وزير الأوقاف حول المساجد، ليس فقط المساجد، كلنا معنيون بالأمر، كل وزارة معنية بالأمر، هي ثورة جديدة، قمنا بالثورة في 24 فيفري 1971، آن الأوان لثورة أخرى للانتقال الطاقوي، سيشهد التاريخ لو أن السيد رئيس الجمهورية لو يبرهن أننا نستطيع.. والجيل الصاعد لابد من ترك شيء له، لو نكمل في هذا نحن مسؤولون، في آفاق 2030 لا نستطيع التصدير إلى الخارج لأن الاستهلاك كبير ولا نستطيع أن نسير بنفس الوتيرة.

نستهلك 51 مليار متر مكعب في السنة، لو نواصل على هذا المنوال سنصل إلى 100 مليار، ونحن الآن نصدر 50 مليار، يعني الإمكانيات محدودة، آن الأوان للسرعة في تكوين مخطط مارشال للطاقات المتجددة، على سبيل المثال، قمنا بمشروع ألف ميغاواط، لابد وفي أقرب وقت أن نعلن عن مناقصة لكي يكون هناك مستثمرين في الجزائر من أجل الاستثمار في الطاقات المتجددة، لابد أن يكون تكوين وخاصة في التعليم العالي، كذلك فيما يخص التربية واللذان يسيران معا، يجب تكوين آلاف من المهندسين من بكالوريا رياضيات وإذا أمكن تقديم منحة لهم.. بهذا الشيء يتبقى لنا الرصيد للجيل الصاعد وهذا هو مفهوم الجزائر الجديدة، وأشكرك سيدي الرئيس.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد شيتور؛ الكلمة الآن إلى السيد عمر دادي عدون، فليتفضل مشكورا.

السيد عمر دادي عدون: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن وقوف الحكومة أمام مجلسنا اليوم في محطة هامة كهذه، يترك في نفوسنا أطيب الأثر، فهو يشهد على مبدإ التمسك بالحوار البناء الدائم، ويعتبر تقديرا من الحكومة للدور الرقابي الذي يعود إلى البرلمان بغرفتيه واهتماها برصد آرائهم وملاحظاتهم.

إن هذا الإجراء الدستوري النابع من المادة 111 من الدستور لا يشكل استحقاقا ضاغطا على الحكومة، بل يعتبر في تصورنا وسيلة وفرصة ثمينة لأعضاء مجلس الأمة، لمناقشة حصيلة برنامج كانوا قد ساندوه.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

الجميع يعرف أن الجزائر في عهد الرئيس عبد المجيد تبون، عادت من بعيد، لكن كلنا نتمنى أن تذهب بعيدا أيضا في عملية التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية وخصوصا في عملية بناء دولة الحق والقانون.

إن البيان الذي عرض علينا – سيادة الوزير – لا يمكن إلا أن ننظر إليه بعين إيجابية مسجلين ارتياحا كبيرا لما شهدته

البلاد من تطور في عدة مجالات اقتصادية، اجتماعية، صحية وبنى تحتية وغيرها، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، بودي أن أشكر السيد الوزير الأول ومن خلاله جميع أعضاء الحكومة، على هذه الحصيلة، نتائج وإنجازات لا ينكرها إلا جاحد، وهي أكبر من أن تكون موضوع مناقشة لمدة ست دقائق فالكثير تحقق وإن كنا لا زلنا ننتظر الأكثر.

إن الجهود التي بذلتموها – السادة أعضاء الحكومة الموقرة – لإنجاح إصلاحات السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون وتجسيد الالتزامات الأربعة والخميس في جميع الميادين، تستوجب التنويه والتثمين سواء من باب التشجيع أو من باب الاعتراف بالفضل لأهل الفضل، ولكن لابد من الحث على مواصلة الجهود وتدارك النقائص وهو رهان يجب أن يتحقق وتحد يجب رفعه وإمكانياتنا المادية الحالية تساعد على ذلك، ولا يبقى لنا إلا السعي الحثيث الجاد للترشيد في كل شيء والوعي بكل شيء وفهم كل شيء.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

بعد هذا اسمحوا لي أن أمارس دوري كبرلماني ومن باب النقد الإيجابي والبناء من أجل المضي أكثر نحو المزيد من الانتصارات وإيصال صوت الشعب إليكم، سوف نقدم هذه المجموعة من الملاحظات:

أولا: نثمن عاليا القرارات والتوجيهات التي ما فتئ رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يسديها لأعضاء الحكومة في مختلف مجالس الوزراء والتي تتعلق بحفظ كرامة المواطن، تصدرها قرار فتح المستشفيات المنجزة (اجتماع 11 سبتمبر 2022 وهو أول اجتماع بعد التعديل الحكومي)، كما نثمن أيضا السيد معالي الوزير الأول، لالتزامكم عند ردكم على مداخلات السادة نواب المجلس الشعبي الوطني باستلام ووضع حيز الخدمة 43 مرفقا صحيا في عيد الثورة.

وهنا أقول – السيد الوزير – أتمنى أن يكون مستشفى 60 سريرا بدائرة بريان و120 سريرا بدائرة القرارة ولاية غرداية من بين تلك المرافق الصحية، وتكون بذلك قد حققتم أمنية الساكنة الذين انتظروا، بل طال انتظارهم لهذين المرفقين منذ سنة 2008 أي 14 سنة، علما أن مدة الإنجاز حددت آنذاك بثلاث سنوات، بل هناك مفارقة أخرى، وللأسف الشديد، أن أجزاء من هذين المرفقين تحتاج إلى ترميم، رغم أنهما لم يوضعا حيز الخدمة بعد.

وهنا أغتنم هذه الفرصة كذلك، السيد الوزير، وأطلب منكم تسجيل إنجاز سكنات للأطباء المختصين كإجراء استباقي حتى نضمن قدوم الأطباء إلى الولاية واستقرارهم فيها.

ثانيا: هناك نقطة أخرى، سيادة الوزير الأول، تتعلق بقطاع السكن وتعتبر مهمة جدا، إذ أنه منذ سنة 2014 وفي إطار برنامج ثلاثين ألف قطعة أرض زائد إعانة مالية التي وزعت آنذاك على ساكنة ولاية غرداية أثناء الأزمة التي عرفتها الولاية، إلا أن أصحاب الاستفادة استفادوا بموجب شهادة الاستفادة فقط ولم يتسلموا عقود الملكية إلى حد الآن.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد علي عبد القادر، فليتفضل مشكورا.

السيد علي عبد القادر: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية،

الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بودي، أن أثمن ما جاء في محتوى بيان السياسة العامة للحكومة هذه السنة والذي نراه أسهب وفصل في عدة محاور وعدة منجزات.

حيث إننا سجلنا وبارتياح عودة الدبلوماسية الجزائرية إلى الواجهة بفضل الديناميكية التي باتت تشهدها وهذا بفضل توجيهات السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

كما أثمن القرارات الأخيرة التي اتخذها السيد الرئيس عبد المجيد تبون، في الجانب الفلاحي.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

تعتبر ولاية أدرار خزانا للأئمة، هناك عشرات الزوايا، لا

يوجد بها معهد إسلامي لتخريج الأئمة!!

كذلك بالنسبة لقطاع الفلاحة، أشكر السيد وزير الصناعة على قانون الاستثمار الجديد الذي أفرح الفلاحين، لكن لاحظنا - سيدي الوزير - في النصوص التنظيمية تحت العدد 50 الفصل الرابع المادة 26 نصت على أن «القطاعات الاستثمارية التي تستفيد من المزايا التحفيزية ومنها الفلاحة»، بينما لاحظنا في المرسوم التنفيذي الأخير الذي تحت رقم 22 - 300 الصادر في 18 سبتمبر 2022، استثنى النشاط الفلاحي من الاستفادة من هذه الامتيازات، لأنه أوجب على المستفيد أن يكون حاملا للسجل التجاري وخاضعا للنظام الحقيقي.

سيدي الوزير،

الفلاح عندما يتوجه إلى الوكالة الوطنية للاستثمار للاستفادة من التحفيزات الضريبية يطلب منه أن يكون له سجل تجاري، يتوجه إلى مركز السجل التجاري يقال له أنت فلاح ولديك بطاقة فلاح، الآن الفلاح واقف يذهب إلى مركز السجل التجاري لا يمنح له يأتي إلى الوكالة الوطنية تشترط السجل التجاري لمنحه التحفيزات، ماذا يعمل هذا الفلاح من أجل الاستفادة؟ هنا مشكلة، سيدي الوزير.

كذلك نلاحظ أن الفلاحين يتم تمويلهم عن طريق البنوك، حقيقة الفلاحين في ولاية أدرار يعانون من بنك (BADR) المدير الجهوي يضع عراقيل يوميا للفلاحين، كذلك يقوم بإمضائهم على تعهدات بأخذ أموال الدعم، في القانون، أموال الدعم موجهة إلى موردي العتاد.

السيد الوزير الأول،

في إطار تجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية لرفع الإنتاج الذي يطمح إليه كل جزائري، الفلاح يلتمس إعفاء العتاد الفلاحي والأسمدة والبذور من الضرائب والرسوم الجمركية، نتمنى أن يتضمن هذا في قانون المالية التكميلي أو في قانون المالية 2023.

- كذلك يطلب الفلاح تمديد قرض التحدي إلى 15 سنة بدل 7 سنوات مثل بعض النشاطات الأخرى.

- كثيرا من الناس في ولاية أدرار لا يحبون التوجه إلى البنوك، قبل 2017 كانت هناك شركة (CCLS) تمنح للفلاحين العتاد والبذور والأسمدة وتقوم بعملية الخصم بعد استلام المنتوج، أتمنى أن تعود.

- كذلك لتطوير وتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية كثيرا من الفلاحين قدموا ملفات لمديرية الفلاحة ولم يتم تموينهم بالدعم بسبب قلة المبلغ.

- كذلك ولاية أدرار - السيد الوزير الأول - لديها مصنع للحليب وجاهز لم يدخل الخدمة.

- كذلك ولاية أدرار لها إنتاج كبير، قرابة مليون قنطار بها مطحنة جديدة جاهزة لم يمنح لها الترخيص، اليوم من أجل الحفاظ على المال العام القمح يوجه إلى الولايات الشمالية من أجل طحنه ويعود إلى ولاية أدرار، أي يصعد ويعود بالأموال، ونحن نتحدث عن ترشيد النفقات، نتمنى أن تدخل المطحنة حيز التنفيذ.

كذلك الفلاح اليوم في ولاية أدرار، من حيث الطاقة:

- يطالب بإلغاء توقيت الذروة الذي هو من الساعة الخامسة مساء إلى الساعة التاسعة مساء.

- كذلك الإسراع في التزويد بعدادات الغاز لمناطق الظل في أدرار.

- إنجاز محطات جديدة للكهرباء خاصة محطات للطاقة الشمسية.

- إدماج الموظفين في الشركات المتعاقدة مع «سوناطراك».

- إلغاء التحويلات.. اليوم يقومون بفكرة جديدة أصبحت شركة «سوناطراك» تقوم بالتحويلات الداخلية، يأتوا بالعمال من الولايات الشمالية ويتم توظيفهم في أدرار، ثم يقال لنا لا يمكن توظيف أناس جدد!!

كذلك، السيد وزير التجارة، مشكور على الميزان التجاري والذي، والحمد لله، هو في ارتفاع، لكن لدينا متعاملون اقتصاديون لديهم ديون منذ سنة 2013 - 2014 إلى غاية 2015، نتمنى الإسراع في تسديد هذه الديون.

ثانيا، السيد وزير التربية، لدينا نقص في الهياكل التربوية...

(- متوسطة أنزقلوف، بلدية رقان.

- متوسطة بقصر زاوية بلال، بلدية أنزجمير.

- ثانوية باقبلي أولف.

في مجال الأشغال العمومية، الطريق من تسابيب إلى رقان وأولف، حسبي الله ونعم الوكيل، الوالي ومدير الأشغال العمومية عملا كل ما عليهم، وشكرا على كرم الإصغاء).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد أحمد شيتو، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد شيتو: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،

السيدات والسادة، زميلاتي وزملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

...(كلام باللهجة التارقية ولاية إن ڤزام)...

بعد تفحصنا لبيان السياسة العامة للحكومة، إن الدولة أعطت أهمية بالغة لجميع القطاعات وذلك تطبيقا لبرنامج رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، وتلكم هي متطلبات الجزائر الجديدة والإسهام في الإقلاع الاقتصادي ودفع التنمية إلى الأمام، إننا نعي ونشعر بأن الأمر لا يتعلق بمجرد تحديات عادية وهيّنة وإنما يتطلب تجنيد جميع الفاعلين والوطنيين لكسب هذه الرهانات.

ومن هذا المنبر، نثمن سياسة الدولة الرشيدة للنهوض الاستراتيجي بقطاع الطاقة والمناجم وما له من أهمية في النمو الاقتصادي وتوفير مناصب شغل.

وفيما يتعلق بالاستغلال التقليدي للذهب، وبعد تسليم 168 رخصة للمؤسسات المصغرة على مستوى ولايات تمنغست وإن قزام وجانت والتي أثبتت نجاحها؛ وعليه، نطالب بزيادة توزيع رخص جديدة وذلك من أجل زيادة الإنتاج الوطني وخلق مناصب شغل لشباب هذه الولايات، وتوفير المادة الأولية للمؤسسة الوطنية (ENOR)، ولاستكمال هذا النجاح، وبعد تفحصنا لجزئيات مشاكل مؤسسة إينور، نطالب بإنعاشها إن لم نقل إنقاذها، وذلك بفتح حساباتها المغلوقة من طرف (CNAS)، الضرائب ونفطال، وهذا بسبب الديون المتراكمة والمتوارثة من عهد الشراكة الأسترالية والتي سببت لها مشاكل عويصة في التسيير.

وعليه، نطالب بدعم هذه المؤسسة الاقتصادية الوحيدة المتواجدة في هذه المنطقة والتي توفر مناصب شغل وتدعم الاقتصاد الوطني.

للتوضيح فقط، لو قمنا بعملية حسابية بسيطة 168 مؤسسة، كل واحدة توظف 10 عمالا، نجد تقريبا 1700 عامل، نضيف لهم 450 عاملاً في مؤسسة (ENOR) يصبح العدد أكثر من 2300 عامل.

الولايات التي بها مؤسسات بترولية أو مصانع أو مساحات فلاحية مستغلة ترى أن هذا الرقم ضئيل، وإنما الولايات التي ليس لها أي دخل أو منبع لامتصاص البطالة ترى هذا الرقم كبير، ولهذا أطالب بزيادة الرقمنة وإعادة الشركة إلى العمل.

قطاع الموارد المائية:

1 – رغم التساؤلات العديدة لجلب الماء الشروب لبلدية تين زواتين، والتي تفتقر للمياه الجوفية، نكرر طلب جلب الماء الشروب من منطقة تنزروفت مرورا بتون دارت.

تعتبر بلدية تين زواتين تابعة إلى ولاية تمنراست، المياه الجوفية شبه منعدمة، والبلدية هي مقر الدائرة، والمدينة في حالة توسع وانعدام الماء الشروب، يوجد الماء في منطقة تنزروفت والتي تبعد بحوالي 90 كلم والمياه صالحة للشرب نريد أن يتم تزويدنا منها لكي لا نقول هذه الظاهرة كبيرة وتحسب على مناطق الظل.

2 – تعاني الفلاحة وتربية الماشية في دائرة تين زواتين من ندرة حادة للمياه الجوفية، لذا نطالب بدراسة (Hydrogéologique et Agropastorale) ما بين إن قزام وتين زواتين، حيث تعتبر المنطقة بينهما بجوار دولة مالي هناك يتواجد الماء، بعد إن قزام توجد إينتاي يوجد الماء، هناك احتمال تواجد الماء في هذه المنطقة بين إن قزام وتين زواتين، نطالب بالدراسة لمعرفة وجود الماء من عدمه.

3 – نرى ضرورة ربط بلديتي إدلس وتاظروك بشبكة المياه الآتية من عين صالح إلى تمنراست وذلك نظرا للانخفاض الكبير لمنسوب...

(المياه الجوفية مما أثر سلبا على حياة المواطن.

4 – إيجاد حل لمياه الأودية التي تضيع في موسم الأمطار وخاصة في المناطق الحدودية والأهقار.

قطاع الثقافة:

إن الحظيرة الثقافية للأهقار يسيرها ديوان مقره ولاية تمنغست ويساعده ثلاثة أقسام عملياتية بكل من بلدية تمنغست، بلدية إدلس وبلدية إن صالح، إلا أن الشريط

الحدودي والذي لا يقل أهمية إن لم نقل الأكبر مساحة لازال بدون تمثيل إداري وتقني، وذلك يستوجب التفكير في إنشاء قسمين تقنيين لكل من بلديتي إن قزام وتين زواتين، يحتوي كل منهما على مراكز الحراسة والمراقبة وذلك للحفاظ على التراث المادي واللامادي المتنوع الذي تزخر به المنطقة وخلق مناصب شغل تساهم في امتصاص البطالة بالولاية.

مجال السكن:

لقد قامت الدولة بمجهودات جبارة من أجل تلبية الاحتياجات من السكن بكل صيغه، إلا أن المبلغ المخصص لبناء السكن الريفي (100 مليون) لم يعد كافيا لبناء سكن في الأماكن الريفية النائية البعيدة؛ وعليه، نطالب بمراجعة المبلغ المخصص له.

البنوك:

في إطار عصرنة النظام المصرفي والمالي، نثمن كل المجهودات التي قامت بها الحكومة لتسريع وتيرة تجسيد أداء قطاع بنكي مالي ناجح وعصري، إلا أن في بلدية إن قزام لم تفتح أي وكالة بنكية إلى يومنا هذا رغم منحها مقرات من طرف الولاية، مما جعل المواطن ينتقل إلى الولاية الأم؛ وعليه، نطالب بفتح الوكالات البنكية في أقرب الآجال، بما يساهم في تطوير الاقتصادي الوطني بشكل فعال وتقريب الإدارة من المواطن.

قطاع الأشغال العمومية:

1 – ضرورة الإسراع في إنجاز مطار تين زواتين مع معالجة المشاكل التي تعيق إنجازه ومن أهمها الارتفاع الكبير لسعر المادة الأساسية (BETUM) وعليه، نطالب بإعادة التقييم.

2 – الإسراع في إنجاز الطريق الوطني تمنراست –إن قزام، الذي أصبح غير صالح للاستعمال.

3 – نطالب بتعبيد الطريق إن قزام – تينزا واتين –تيمياوين، عوض الطريق المنجز بطلاء سطحي (Revêtement Superficiel).

شكرا على كرم الإصغاء).

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا؛ الآن الكلمة إلى السيد عمر خمایاس.

السيد عمر خمایاس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

...(كلام باللهجة التارقية ولاية جانت)...

ها نحن نلتقي في هذه المناسبة لمناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، مجسدين بذلك أحد صور الممارسة الديمقراطية من نقاش وتلاقح للأفكار في أبهى صورها، بإذن الله تعالى.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

لعل المتمعن لبيان السياسة العامة لهذه السنة، سيقف حتما عند بعض النقاط، ولو أننا نثمن ما جاء في محتواه، إلا أن بعض المؤاخذات تكمن في المضمون، والتي وجب علينا تسليط بعض الضوء عليها تتمثل فيما يلي:

1 – فحينما نتحدث – على سبيل المثال – عن تحقيق رقم لصادرات البلاد مقدرة بخمسة (5) ملايير دولار خارج المحروقات، وددت أن يرفق ذلك الرقم ببعض التفاصيل الشارحة للقطاعات التي حققت هذا الرقم، لكي يسهل علينا تقييم الأداء الاقتصادي للبلاد، وإعطاء ملاحظاتنا إن أمكن.

2 – فيما يخص المديونية الخارجية، نعم تم تسديدها، ولكن بالمقابل، هناك أمر مهم كان بودنا أيضا التطرق إليه، وبالتفصيل وهو مسألة الديون الداخلية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

يواجه الشباب عامة وشباب الجنوب على الخصوص عديد المشاكل التي باتت تؤرق يومياته، ولعل من أبرزها وأهمها على الإطلاق «مشكلة البطالة» ونخص هنا بالذكر الشباب البطال من ذوي الكفاءات من خريجي الجامعات. حقيقة نثمن ونشيد بقرار السيد رئيس الجمهورية الأخير بتخصيص منحة مالية للشباب البطال، ولكن رغم ذلك، ومن منبرنا هذا نقول بأن هؤلاء الشباب يحتاجون أكثر من ذلك، يحتاجون إلى مناصب عمل قارة يحققون بها

طموحاتهم، ويقدمون الإضافات المرجوة منهم خصوصا الشباب الجامعي الكفء والمؤهل إطار الغد.

السيد الوزير الأول، هنا أفتح قوسا، نحن اليوم لدينا شباب ولاية إليزي يتساءل عن مصير مسابقة سوناطراك (80 منصبا) المسابقة أجريت في مارس 2022 وإلى اليوم لم تظهر النتيجة، هل ألغيت المسابقة أو أجلت أو ماذا؟ إن أمكن إجابتهم.

نفس الشيء – السيد الوزير الأول – لدينا ولايات جديدة مستحدثة تعاني من التوظيف، إن أمكن فتح التوظيف المباشر، صحيح تم منح أغلفة مالية (ميزانيات)، لابد من وجود عنصر بشري لتسيير الميزانيات، فلذلك نطلب من سيادتكم إعادة النظر في سياسة التوظيف في الجنوب، هناك مديريات سارت في هذا الطرح، تم تحويل المناصب إلى خارج الولاية، عندما تستقدم شخصا من خارج الولاية لابد له من سكن ولا يمكن تلبيته، لدينا شباب جامعي في أي ولاية يمكن توظيفه مع إمكانية فتح التوظيف بوضع رخص استثنائية للتوظيف على مستوى الولايات العشر الجديدة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن من بين أهم التحديات الاستراتيجية الواجب على الدولة أخذها بعين الاعتبار، وللمضي قدما نحو جزائر جديدة، هي تحدي الجنوب.

نعم، هو تحدي استرايتيجي مهم، كيف لا والجنوب هو الثروات الباطنية والاستراتيجية التي بإمكان أي دولة في العالم السعي وراءها، تحقيقا لمجدها وعزها، ونحن حبانا الله بها.

الجنوب، هو المساحات الكبرى والخصبة للأراضي الفلاحية، فأين نحن من استغلال تلك المساحات الهائلة؟ أين نحن من الفلاحة الاستراتيجية (الفلاحة التجارية)؟

مما لا شك فيه، بأن سياسة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، تصب في هذا السياق وهي من بين أولوياته، وهو في التزاماته الـ 54، كما أننا لمسنا بعض الديناميكية، لكن يبقى طموحنا أكبر من النتائج المحققة، وهذا من أجل صون قراراتنا السيادية واستقلاليتها في ظل التغيرات التي يشهدها العالم.

كما يشير دائما، السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل، إلى أن استقلال القرار السياسي يتماشى حتما مع الاستقلال الاقتصادي، نريد أن تسيروا في هذا الإطار.

في الجنوب لدينا موالون يشتكون من غلاء سعر الشعير، نريد منكم تقديم بعض التسهيلات.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

فيما يخص الرعاية الصحية بالجنوب، أيعقل ألاّ نجد مستشفيات جامعية كبرى ومؤهلة تستطيع توفير العلاج اللائق في جنوبنا الكبير؟

سيدي الوزير الأول، أقولها وبصريح العبارة من منبرنا هذا: الجنوب لازال يفتقر إلى منشآت صحية لائقة، نريد مستشفيات ومراكز صحية كبرى، توفر العلاج وتغني مواطني الجنوب من مشقة السفر إلى الشمال.

نحن اليوم – السيد الوزير الأول، وزير الصحة – لدينا نداء من مرضى السرطان في ولايتي إليزي وجانت، هؤلاء المرضى لم يستطيعوا إكمال حصصهم العلاجية في ورقلة والوادي لمشقة السفر، اليوم نطالب بفتح وحدة لمكافحة السرطان على مستوى ولاية إليزي حتى يتم الاستفادة منها من طرف المدن المجاورة.

أما فيما يخص ولايتي ولاية جانت، المواطنون يتساءلون عن مستشفى 120 سريرا، نريد منكم إعطاء التعليمات لإنجازه في أقرب وقت ممكن، كذلك لدينا بلدية عين أمناس، ولاية إليزي، بها مستشفى 60 سريرا، هو في نهاية الأشغال، نريد أن يتم استغلاله مشتركا بين الصحة العسكرية والصحة المدنية حتى يصبح واجهة صحية لمختلف المدن الأخرى...

(السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

فيما يخص التنقيب الحرفي عن الذهب في ولايتي جانت وتمنراست، أيعقل السيد الوزير الأول، أن تستغل ثرواتنا وخيراتنا بغير وجه حق من طرف عصابات ومرتزقة همها الوحيد تحقيق أرباح غير مشروعة عن طريق «التعدين غير المرخص به» للذهب وتهريبه نحو وجهات مجهولة؟ وللأسف، من دون رقيب ولا حسيب.

لقد سبق لنا مراسلتكم ومراسلة السيد وزير الداخلية السابق، بخصوص الموضوع، بغرض التدخل الاستعجالي

فيه، لكن على ما يبدو أننا لم نستطع إيصال صوتنا كما ينبغي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

فيما يخص التنمية المحلية، نعم هناك أموال طائلة وأغلفة مالية مرصدة لمختلف ولايات الوطن خاصة في الجنوب لكن نسجل وجود عدد كبير من الكفاءات لم يتم استغلالها في مناصب مؤثرة كمديرين تنفيذيين، ورؤساء دوائر، قناصلة، ولاة، مستشارين في عالم الهيئات الرسمية التي ترسم سياسة البلاد؛ وعليه، نلح على معاليكم الالتفاتة لهذه الفئة والاعتماد عليها في تنفيذ البرامج لإشراكها في التنمية الوطنية والمحلية من أجل ترقيتها.

فيما يخص قطاع التربية:

– نطلب تسجيل متوسطة بقرية إنبربر ولاية جانت.

– تسجيل متوسطة بقرية تيفتي بلدية برج عمار إدريس ولاية إليزي وهذا من أجل تعليم أبنائنا في أريحية.

وفي الأخير، نطالب وبإلحاح من سيادتكم رفع التجميد عن كل المشاريع التي لها علاقة مباشرة بالمواطن من طرق، مدارس ومستشفيات خدمة للصالح العام، وشكرا).

السيد الرئيس: شكرا؛ الآن الكلمة إلى السيد عبد الكريم بوغالم، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الكريم بوغالم: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة، صالح ڤوجيل المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام المحترمة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، إن بيان السياسة العامة هو تقليد نأمل أن يستمر العمل به، وعند تقييمنا لعمل الحكومة من خلال ما نراه على أرض الواقع على مستوى ولاية سوق أهراس وبالأخص الحرص الكبير لرئيس الجمهورية على القطاع الفلاحي.

1 – في مجال الفلاحة، على اعتبار أن ولاية سوق أهراس ولاية فلاحية بالدرجة الأولى، فهي تعاني من نقص العتاد الفلاحي وكذا محيط السقي وغلاء الأسمدة والبذور، مما يتطلب منا التدخل العاجل من أجل توفير الدعم الفلاحي للفلاح حتى يحقق ما يطلبه منه السيد الرئيس.

في وقت ما احتلت سوق أهراس المراتب الأولى في إنتاج القمح وكذا الحليب، ولكن في الوقت الحالي تأخرت عن الصدارة وهذا نظرا للعديد من النقائص التي يعاني منها قطاع الفلاحة، مما يجعلنا نطالب بالاهتمام أكثر بهذه الولاية.

2 – في مجال الصحة، تعاني ولاية سوق أهراس من نقص المرافق الصحية على مستوى البلديات النائية أو ما تسمى مناطق الظل، أما عن أجهزة السكانير والتي استفادت منها الولاية مؤخرا، كما تطمح الولاية للمزيد، كما تعاني جل المؤسسات الاستشفائية من نقص فادح في سيارات الإسعاف.

3 – في مجال التربية، نقص الثانويات على مستوى البلديات، خصوصا وأن طبيعة المناطق والمناخ في ولاية سوق أهراس صعبة وباردة جدا في فصل الشتاء، مما زاد من معاناة التلاميذ، كما أن نقص وسائل النقل المدرسي يصعب على التلاميذ الالتحاق بمقاعد مدارسهم مثل بلدية خميسة وبلدية ويلان، بالرغم من المجهودات التي يقوم بها السيد والي الولاية الاهتمام والسهر على توفير النقائص وهو مشكور.

4 – في مجال الصناعة، تفتقر ولاية سوق أهراس إلى المصانع، مما جعل نسبة البطالة متفشية بالرغم من تخرج دفعات كبيرة من الجامعة، وهنا نتساءل أين وصل مصنع الفوسفات بوادي الكبريت الذي ينتظره كل شباب الولاية، فهو أملهم الوحيد في التوظيف.

بالنسبة لموقع ولاية سوق أهراس الحدودية، فإننا نقترح خلق منطقة تبادل حر على مستوى بلدية الحدادة، وهذا لخلق جو في التنمية والتبادل التجاري الذي سيحرك المنطقة بأكملها.

5 – في مجال السياحة، تزخر ولاية سوق أهراس، بمناطق أثرية هامة، مثل مادور التاريخية، خميسة، بالإضافة إلى الطابع الغابي، وهنا نتساءل عن حلول؟ تهميش هذه الولاية في هذا القطاع، لاسيما وأن شقيقتنا الجارة تونس

تستفيد من هذه المناطق أكثر منا.

6 – في مجال الأشغال العمومية والطرقات، تعاني الولاية من اهتراء شبكة الطرقات، خاصة تلك الرابطة ما بين سوق أهراس وعنابة وهذا نظرا لتأثرها بشاحنات نقل الحديد في منجم الونزة باتجاه مصنع الحجار ومنه نطالب بإنشاء طريق اجتنابي يربط منجم الونزة بمصنع الحجار بعيدا عن الولاية، كما لا ننسى تقديم شكرنا للحكومة على اهتمامها بهذا القطاع بالزيارات التفقدية من حين لآخر لهذه الولاية.

7 – في مجال السكن، يعاني سكان ولاية سوق أهراس، من أزمة سكن حادة كون معظم قاطنيها من الطبقة المتوسطة أو الضعيفة، مما يحتم عليهم انتظار دورهم في توزيع السكن الاجتماعي، لذا نطلب من وزارة السكن زيادة في حصص السكنات.

وفي الأخير، نشكر رئيس الجمهورية، على اهتمامه ببرنامج الجزائر الجديدة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، عاشت الجزائر حرة مستقلة، الجزائر في قلوبنا، نشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيدة سامية العلمي، فلتتفضل مشكورة.

السيدة سامية العلمي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني ويسعدني من هذا المنبر، وفي رحاب مجلس الأمة، من أجل مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، حيث يعتبر الحدث الأبرز لنا كبرلمانيين من خلال لقائنا بأغلب الطاقم الحكومي وجها لوجه، ولو أن الحق يقال بأننا لم نجد أي إشكال في التواصل مع السادة الوزراء، فكلما طلبنا منهم إجراء لقاء كان لنا ذلك وهم مشكورون.

السيد الوزير الأول المحترم،

إطلعنا على فحوى بيان السياسة العامة للحكومة، والتي قدمت بالتفصيل أبرز المحاور التي تسعى الحكومة لتجسيدها والوصول إلى أهدافها الرئيسية، والتي هي بطبيعة الحال تجسيد لإرادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والتزاماته الـ 54 والتي ما فتئ في تحقيق معظمها، رغم الصعوبات التي واجهت بداية عهدته، جراء جائحة كورونا، والوضع الاقتصادي العالمي المتردي، ولكن ولله الحمد، استطاع المضي قدما والخروج منها؛ وبالتالي، الخروج بالجزائر إلى بر الأمان.

السيد الوزير الأول المحترم،

لقد باتت معظم المؤشرات الاقتصادية بالضوء الأخضر، ولله الحمد، وهو ما يعني بأننا نشهد استقرارا وازدهارا واضحا وجليا، ولكن يجب تدعيمه بإنجازات أخرى متتالية واستراتيجية، ولا نكتفي بما حققناه من أجل الوصول إلى أهداف الجزائر الجديدة التي نحلم بها جميعا.

كما استبشرنا خيرا وسعدنا بتحقيق اقتصادنا لقيمة مرتفعة خارج المحروقات، بالرغم من تسجيل كل هذه المؤشرات الإيجابية.

السيد الوزير الأول المحترم،

لا بأس من طرح بعض الانشغالات التي تمس الشأن المحلي لولايتي، ولاية باتنة التي منحني أبناؤها شرف تمثيلهم تحت قبة مجلس الأمة الموقر.

إن أشد معاناة في ولاية باتنة الثورية هو افتقارها لمستشفى جامعي محترم، يصون كرامة المرضى ويزيل بعض الغبن عن ساكنة الولاية، لقد كان سكان المنطقة يأملون في مشروع إنجاز مستشفى جامعي بالولاية واستبشروا به خيرا، لكن ومع مرور السنوات لا يوجد أي تجسيد له على أرض الواقع.

السيد الوزير الأول المحترم،

إن الولاية، ولايتي، ولاية الأوراس الأشم، ولاية باتنة تعاني على مستوى القطاع الصحي، فأرجو أن تولوا لها عناية وخصوصا تجسيد هذا المشروع المهم والحساس.

من غير المعقول، ألاّ تحظى ولاية باتنة وما أدراك ما باتنة بمستشفى جامعي؟

– الطريق الوطني رقم 78 أو ما يعرف بطريق الموت مرورا بـ 31 بلدية بولاية باتنة، أسأل أين وصلت الأشغال به؟

– إتمام الأشغال بالطريق السيار باتنة – ميناء جنجن بجيجل والذي يربط ولاية باتنة بالطريق السيار شرق – غرب.

– رفع التجميد عن الملعب الأولمبي.

– نرجو مراجعة المرسوم التنفيذي رقم 08 –142 الذي يحدد كيفية الاستفادة من السكن الاجتماعي، بما يسمح برفع الحد الأدنى للراتب الشهري إلى 4 ملايين للاستفادة من السكن بدلا من 2.4 مليون.

– رفع التجميد عن مشروع الترامواي لفك الاختناق المروري بمدينة باتنة خاصة في ظل التوسع العمراني الكبير الذي تشهده المدينة وظهور أقطاب سكانية جديدة حملة 1، حملة 2، حملة 3.

السيد الوزير الأول المحترم،

وددت من خلال مداخلتي هاته، التطرق إلى موضوع الاستثمار الخاص بالولاية، حيث إنّ هناك بعض المشاكل في تسوية منح الاستثمارات، خصوصا منح رخص الاستثمار بالولاية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ببلدية بيطام هناك بعض المستثمرين الذين لا يزالون يرغبون في إنجاز استثماراتهم، حبذا لو يتم الإسراع في منحهم لرخصهم، وكذا تسريع وتيرة إنجاز المناطق الجديدة للنشاطات وتجهيزها بالمرافق الحيوية لإنعاش الاستثمار الصناعي والاقتصادي للتخفيف من أزمة البطالة وتثمين الجباية المحلية وهو ما يطالب به رئيس الجمهورية دائما، حيث يشجع كل المستثمرين من أجل إقامة مشاريعهم الاستثمارية، ويشدد على تقديم جميع التسهيلات المطلوبة لهم..

(أرجو، من سيادتكم المحترمة، أخذ انشغالاتنا بعين الاعتبار والإسراع في حل هاته الانشغالات ولكم وافر التقدير والاحترام.

شكرا لكم والله المستعان).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد عيسى نايلي.

السيد عيسى نايلي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السادة الزملاء الأعضاء،

أسرة الإعلام.

لا يسعني في هذه السانحة، إلا الثناء على مبادرتكم بعرض السياسة العامة من حيث الشكل والمضمون، باعتبار التحاور المباشر بين المؤسسات الدستورية للدولة مؤشر إيجابي وثمين يزيد في فهم المعضلات ويقرب الرؤى، فضلا عن الشعور بالإسهام في إقرار السياسة العامة للبلاد.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن التحولات الراهنة والمستقبلية وفقا لمحتوى المحاور المعروضة، ومن المعاينة الإيجابية المسجلة والرؤى الاستشرافية، توسعت وشملت كل القطاعات الوزارية والهيئات وهذا مؤشر تكاملي يفي بالأهداف المتوخاة.

بهذا الصدد، لقد أشرتم إلى مقتضيات عصرنة العدالة مع تمكينها من العنصر البشري وتكييف المنشآت والتجهيزات، وهذا أمل الجميع أن يحظى القضاء بكل المقومات التي تمكنه من الأداء المميز، لاسيما في هذه الظروف التي تمر بها البلاد.

في نفس السياق، جاء في الوثيقة ما من شأنه تعزيز الأمن والدفاع وضمان سلامة وأمن الأشخاص والممتلكات، فضلا عن محاربة كل أشكال الجريمة التقليدية منها والمستحدثة، كالمخدرات والجرائم المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال وعصابات الأحياء والمساس بالأملاك العمومية والنظام والأمن العموميين، بل مجابهة السلوكيات والانحرافات المتفشية لأوجه الحياة العامة للناس، المساس بالبيئة والمحيط، الاستغلال العشوائي للمساحات الخضراء، البيع في الطريق العام، الأوساخ على كل نطاق، وكذلك التعامل مع إشكالية الهجرة، المتواجدون بطرق غير شرعية على المستوى الوطني أو الذين يحاولون ركوب بواخر الموت والإرهاب.

هذه المطالب الأمنية وأخرى هي انشغالات حقيقية تستوجب آليات قانونية وتدابير قد اتخذت من خلال المنظومة القانونية المستحدثة والمعدلة والتي أضحت ناجحة بفعل وبفضل تعاون وتنسيق مختلف سلطات البلاد.

غير أنه من البديهي العمل على مواكبة المصالح الأمنية المخول لها هذه المهام من خلال تمكينها بالتعداد البشري

الكافي والمؤهل، كذلك الوسائل والتجهيزات الحديثة التي تبقى ضرورية لعصرنة المصالح.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن تحسين الإطار المعيشي للمواطن من خلال البرامج المتنوعة المذكورة والتي مست كل مجالات الحياة، لابد أن تصحبه خريطة أمنية تأخذ بعين الاعتبار التوسع العمراني الهائل والمعتبر عبر ربوع الوطن، ولا أدلّ على ذلك من الطلبات المتزايدة على فتح منشآت أمنية في الأحياء الجديدة أو دعم تلك الموجودة وذلك في إطار شرطة جوارية مجتمعية، بل تعنى باهتمامات المواطنين اليومية وكذلك تلك المنشآت القديمة التي هي بحاجة إلى ترميم وإعادة تأهيل.

تدركون، السادة الحضور، أن الولايات الجديدة فرضت منشآت أمنية موازية لها بتعداد بشري معتبر وهي العملية التي تمت دون منتوج التكوين الإضافي، لكن تم ذلك من خلال اختطاف وفي إطار مخطط تحويلي اضطراري قامت به المصالح الأمنية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

مما سبق ذكره، فإن مصالح الأمن رديفة الجيش الوطني الشعبي، أثبتت قدراتها على الأداء المميز في كل الاستحقاقات الوطنية وعلى مر السنين، وهي عازمة وملتزمة بمواصلة رفع التحديات، وهي بكل تأكيد استحقت من لدن الجميع الدعم لإبقائها على الجاهزية المطلوبة لإنجاز المهام المنتظرة منها وهي متعددة ومتنوعة، لاسيما في ظل الحاجة لاستتباب الأمن والاستقرار لبلدنا.

لقد مكن السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، المؤسسة الأمنية بالاعتبار المستحق لدورها في الحفاظ على النظام العام بمفهومه الواسع، ويقع على مسؤوليتكم وطاقمكم الوزاري العمل على وضع حيز العمل المخطط الذي يمكن أن ينبثق عن لجنة مختصة تنظر في المستحقات التي تعزز أجهزتنا الأمنية حتى تكون في مستوى تطلعات الأمة، وبمثابة الرديف الحقيقي للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، والذي ما فتئ يقوم بالتدعيم العملياتي واللوجستي لمصالح الأمن.

دعوني أقول لكم، إن أطعمتموهم فواجب عليكم أن تحموهم.

(تصفيق).

كما وأن الهناء أغلى من الغنى.. شكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا، الكلمة الآن إلى السيد أحمد دزيري.

السيد أحمد دزيري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد؛

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، نبارك بيان السياسة العامة للسيد الوزير الأول، التي ينتهجها في مساره الحكومي والتي من خلالها تسارعت عجلة التنمية في جميع القطاعات، كتكريس مبدأ الشفافية والمساءلة وكذا استمرارية الحكومة في الإصلاحات الاقتصادية الناجعة، والمصادق عليها في 17 سبتمبر 2021، مما أدى إلى تسجيل قفزة نوعية في الميزان التجاري مقارنة بسنة 2020 ومن خلال هذه الإجراءات التي انتهجتها الدولة جعلت مؤشر القدرة الشرائية للمواطن يأخذ منحنى إيجابيا.

كل ذلك كان في مرحلة صعبة عاشتها البلاد من جراء وباء كوفيد 19، والحمد لله، استطعنا تجاوز هذا بفضل السياسة الحكيمة للدولة، ناهيك لما يشهده العالم من توترات وخاصة الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا، والتي أثرّت على الاقتصاد العالمي وذلك في انخفاض عملات الصرف وكذا التهاب الأسعار في جل المواد الغذائية الأساسية ومن ضمنها مادة القمح، والتي بفضل السياسة الراشدة للسيد رئيس الجمهورية، أمر بتوفير مخازن لهذه المادة الرئيسية، وكذلك تشجيع الفلاحة الصحراوية، وبالأخص شعبة الحبوب وتثمين قراره المتخذ حول استيراد الجرارات الأقل من 5 سنوات، وهذه تعد قفزة استثنائية لتشجيع المستثمرين في الجانب الفلاحي وهي خطوة

تحسب للسيد رئيس الجمهورية، ناهيك عن الزيادات المعلنة في الأجور والتي مست فئة عقود ما قبل التشغيل والشبكة الاجتماعية وهذا ما جعل الدخول المدرسي يكون ناجحا.

سيدي الوزير الأول،

أود أن أمنح جزءا من تدخلي هذا لولاية تيارت لتقديم الشكر والعرفان للسيد الوالي، على المجهودات الجبارة التي يقوم بها على مستوى الولاية ومحيطها، والمتثملة في الخرجات الميدانية كالزيارة التي قام بها إلى بلدية زمالة الأمير عبد القادر وهي تعد أبعد بلدية من عاصمة الولاية، مباشرة بعد تنصيبه بأيام والتي إن دلت على شيء، إنما تدل على تفانيه في تطبيق برنامج السيد رئيس الجمهورية.

كلنا يعلم بالسياسة الجديدة المنتهجة من قبل السيد رئيس الجمهورية، حول الجانب الفلاحي، المحفزة والمشجعة لاستقطاب الكثير من المستثمرين في هذا القطاع، إلا أننا مازلنا نلاحظ بعض العراقيل الإدارية التي تحول بين المستثمر والقطاع، ومثالا على ذلك بلدية الرشايقة الفلاحية التابعة إقليميا لولاية تيارت، يوجد بها 14 مستفيدا – السيد الوزير الأول – من عقود الامتياز منذ سنة 2016 ولحد الساعة لم يستفيدوا من محاضر التنصيب، لا يريدون ترك المستثمرين يعملون في هاته الأراضي..

نحن نأمل بما أن السنة، سنة أمطار وخير.. نأمل في تنصيبهم وتركهم يعملون، سيدي الوزير.

هناك طريق بلدي، مسافته 40 كلم يربط بين بلدية زمالة الأمير عبد القادر وبلدية الناظورة، هو مسجل على مستوى الوزارة، سيدي الوزير، هذا الطريق مسجل، كلما تحدثنا عنه يقال لنا هو مسجل.. نحن لدينا أبناءنا الصغار يتمدرسون هناك، 40 كلم غير معبدة تخيل عندما تكون الأمطار لا يذهب أولادنا للدراسة.. المعلم لا يستطيع مشي 40 كلم غير معبدة..

هناك من يتكلم عن الطريق شرق – غرب، ويتكلم عن الطريق السيار، نحن نتكلم عن مسافة 35 كلم لتزفيت الطريق.. والله لا تصدق ما تراه عيناك لو رأيت هذا الطريق.. عند نزول الأمطار لا يذهب الأطفال وكذلك المعلم إنها مسافة 40 كلم.. بها حفر ووديان.. أرجو أن يؤخذ هذا الطلب بعين الاعتبار سيدي الوزير.

تم فتح فرع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ببلدية زمالة الأمير عبد القادر، سنة 2021 وذلك مما يعانيه المواطنون من بعد المسافة عن المقر الموجود بالولاية، وهذا الفرع تم تجهيزه بالكامل، حيث بدأ في الخدمة في نفس السنة، إلا أننا تفاجأنا من تصرفات المدير الولائي.. تم منح سبعة مناصب عمل في هذا الفرع، بعدها قام المدير الولائي بنقل موظفين أحدهما طبيب.. البلدية تبعد عن الولاية بمسافة 160 كلم.. قام بنقل طبيب وإداري.. وتحدثنا مع المدير لكنه لا يستمع ولا يبالي بأي أحد...

(وهناك أمر صادر في 25 / 08 / 2021 يقضي بإلغاء الغرامات التأخيرية لكل أرباب العمل، إلا أن مدير الصندوق للولاية طبق هذا الأمر إلا على أصحاب النفوذ والمحاباة دون تطبيقه على الجميع، ولهذا نطالب السيد وزير العمل والضمان الاجتماعي، بإرسال لجنة تحقيق لكشف هذه التجاوزات، وأغتنم هذه السانحة لأتقدم بوافر الشكر للسيد المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على تفانيه في العمل وروح المسؤولية التي يتحلى بها.

وفي الأخير، لا يفوتني تقديم جزيل الشكر لكل من يساهم في بناء الجمهورية الجديدة بتفاني وإخلاص من أعلى هرم السلطة إلى المواطن البسيط، والشكر موصول إلى السلطة الرابعة لما تنقله وتقدمه من شفافية وصدق للرأي العام.

شكرا والسلام عليكم).

السيد الرئيس: رجاءً هدوء، الكلمة الآن إلى السيد محمد الهاشمي دبابش، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد الهاشمي دبابش: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

بداية، أهنئ الوزير الأول، على تجديد الثقة في شخصكم من طرف السيد رئيس الجمهورية، كما أهنئ كافة الوزراء الذين جددت فيهم الثقة وأهنئ الوزراء الجدد متمنين لهم

كل التوفيق.

نحن اليوم بصدد مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة والذي جاء محترما للآجال الدستورية وهو ما يسجل كنقطة إيجابية للوزير الأول وكل طاقمه الحكومي.

وفي هذا الصدد، إذ نسجل مجهودات كبيرة وجبارة يبذلها الوزراء كل في قطاعه، وإذ كان لابد من التقييم، فإننا نسجل تفاوتا بين مختلف القطاعات والوزارات، ففي حين نجح البعض في تحقيق نسبة نجاح وإنجاز عالية، نسجل أيضا نقائص واضحة وكبيرة عند البعض الآخر، ولذا نطلب منهم تدارك هذه النقائص وإيجاد حلول سريعة وناجعة.

كما يجدر بنا أن نقيم إيجابيات الخطوات الثابتة التي تسير بها الجزائر بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والذي جاء في ظروف صعبة وبحكمته والخيارات الصائبة، تمكنت الجزائر من التغلب على الكثير من الصعاب الاجتماعية والاقتصادية، والحمد لله، الجزائر تعيش وضعا اقتصاديا مريحا بعيدا عن الاستدانة الخارجية، وهو ما جعلها تلعب دورا محوريا مهما في حل الأزمات الدولية.

ومنذ الاستقلال، وبفضل القيادة الحكيمة لرئيس الجمهورية، نرى الجزائر تشق طريقها على أسس سليمة ومدروسة بعيدا عن سياسة «البريكولاج والماكياج» والتي كانت سائدة في فترات سابقة، وهذا ما هو إلا وفاء بما تعهد به السيد عبد المجيد تبون، في تعهداته (54)، خاصة الاستثمار في العنصر البشري وبالأخص الطاقات والكفاءات الشابة من القاعدة إلى القمة، وهو ما جاء به دستور نوفمبر 2020، حيث أعطى فرصة للشباب للدخول إلى عالم السياسة بقوة.

وها هو دورنا نحن كشباب لتحمل المسؤولية والأمانة للمساهمة في بناء جزائر جديدة وقوية، كما أرادها الشهداء والشعب.

ووفقا لنظرية النسق المفتوح (OPEN SYSTEM) نقترح ما يلي:

– التفعيل الحقيقي لمخابر البحث على مستوى الجامعات ونقل نتائج البحوث إلى سوق الانتاج والعمل، وذلك من خلال إيجاد الجسور بين البحث والشريك الاقتصادي والاجتماعي للوقوف على متطلبات الاقتصاد الوطني وتوجيه البحث نحو الجانب التطبيقي.

– كما نوجه الاهتمام نحو عنصرين مهمين واستراتيجيين في التحديات العالمية المستقبلية وهما الماء والطاقة، وإذ نحمد الله على أن الجزائر تملك من المقومات ما يجعلها قوة إقليمية، فإنه يجب استغلال وتأمين ما تملكه من ثروات.

ففي مجال المياه تمتلك الجزائر أكبر احتياطي عالمي للمياه الجوفية، وكذا شريط ساحلي يمتد على طول 1500 كلم، وكما نعلم أن الماء يحتاج إلى طاقة لاستخراجه، والطاقة تحتاج إلى ماء لتوليدها وهو ما يجب استغلاله وتطوير البحث للتقليل من التكلفة، وعلى مهندسينا وعلمائنا التفكير في إنتاج واحد (1) متر مكعب من الماء بأقل تكلفة لتكون الجزائر نموذجا رائدا في هذا المجال ولنا كل الثقة في تحقيق ذلك.

وفي مجال الطاقة، نثمن توجه الجزائر نحو الطاقات المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية، ولكن يجب التفكير في استغلال مختلف الطاقات المتجددة التي تتمتع بها الجزائر كالطاقة البحرية، الطاقة الإحيائية وطاقة الرياح.

– أما معضلة ومشكل السكن الاجتماعي في الجزائر، ولما نرى القطاع في يد وزير شاب كفء يشهد له العام والخاص يزيدنا عزما وإرادة لاقتراح إحداث صندوق وطني لتمويل تأجير السكن الاجتماعي والتخلي نهائيا عن الصيغة القديمة في توزيع السكنات لما ترتب عنها من تجاوزات، ويصبح للدولة حظيرة وخزان للسكنات في كل ولاية من (F1) إلى (F5).

– أما فيما يخص السكن الريفي، خاصة ولايتي العزيزة بسكرة، التي جل بلدياتها فلاحية، تحتاج إلى هذا النمط الذي يستحسنه المواطن وكذا يرجع بالفائدة للخزينة العمومية، مثلا لما نأخذ تكلفة السكن الاجتماعي، نجدها تتراوح بين 250 إلى 300 مليون سنتيم، أما عقد الاستفادة بالنسبة للسكن الريفي فيقدر بـ 100 مليون سنتيم أي مليون دينار، أي 1 سكن اجتماعي يساوي 3 عقود استفادة للريفي، والأهم من ذلك هو التوفير و الحفاظ على الوعاء العقاري.

– كما نلفت انتباهكم، السيد الوزير، فيما يخص السكن الاجتماعي في بسكرة يعاني من نقص التأخر في الإنجاز، بالرغم من جوابكم المقنع لما تقول: «الولاية لي تكمل البرنامج نتاعها نزيدوها برنامج»، إلا أننا نطلب منكم، السيد الوزير، تزويدنا بحصص إضافية.

أما قطاع النقل:

– تعزيز النقل الجوي بمطار بسكرة بخطوط محلية ودولية، بسكرة /وهران/عنابة /باريس /تركيا /ليل.

– التسريع أيضا في نقل السكة من وسط المدينة إلى الخط الإجتنابي، مع استغلال الخط القديم في إنجاز ترامواي من المطار إلى الجامعة مرورا بالعالية، الذي سيساهم في تخفيف الإختناق المروري في عاصمة الولاية.

– طلب إعادة إحياء مشروع محطة تكرير البترول في لوطاية.

– تكملة ازدواجية الطريق الوطني رقم (83) وكذا (03) اللذين يعتبران طريقي الموت.

– طلب سوق وطني للتمور خاصة ولاية بسكرة المعروفة بالتمور كما ونوعا.

أما قطاع التعليم العالي:

– طلب كلية الطب.

– طلب تحويل المركز الإسلامي سيدي عقبة إلى كلية للعلوم الإسلامية تتبع الجامعة.

– طلب مدرسة وطنية من المدارس المستحدثة.

أما قطاع الصحة:

رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة، إلا أنه ما زال يعاني خاصة في ولاية بسكرة، بداية، غياب مستشفى بحجم ولاية مليونية، لذا نطلب منكم السيد الوزير:

– مستشفى جامعيا.

– مركزا للسرطان مع توفير (La Radio Thérapie) في مختلف المراكز الحالية.

– مستشفى 60 سريرا بسيدي عقبة.

– رفع التجميد عن مستشفى الأمومة والطفولة ببرج بن عزوز وزريبة الواد.

– رفع التجميد عن مستشفى أمراض القلب.

– ترقية مصلحة الكلى إلى مستشفى مستقل بميزانيته.

– وفي الأخير، نلتمس الخير في الوالي الجديد للولاية، نحن كمنتخبين ممثلي الشعب وكذا المواطن البسكري، خاصة خرجاته الميدانية المثمرة، كمثال مستشفى القنطرة وإعطاء تعليمات صارمة، فيما يخص مستشفى 240 سرير، وكل قراراته التي كانت صائبة، وله منا كل الدعم ونتمنى له التوفيق والنجاح.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر، عاشت الجزائر حرة مستقلة عزيزة شامخة).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد رابح بغالي، فليتفضل مشكورا.

السيد رابح بغالي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم، أما بعد؛

سيدي رئيس مجلس الأمة، المجاهد المحترم صالح ڤوجيل،

سيدي الوزير الأول الفاضل،

أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بعد قراءتي المتأنية لبيان السياسة العامة للحكومة وما نلتمسه على أرض الواقع، لا يسعني إلا تثمين النتائج التي حققتها الحكومة.

سيدي رئيس المجلس،

سيدي الوزير الأول،

ما أنجز في أقل من ثلاث سنوات تحت عنوان الجزائر الجديدة، رغم أكثر من سنة من جائحة كوفيد-19 التي قلبت الأجندة العالمية رأسا على عقب، يجب الشعور بالفخر والاعتزاز بهذه الحصيلة المرحلية، إنها نصف عهدة رئاسية من اتباع نهج كلي تضمن جهدا كثيرا واتخاذ إجراءات متزامنة على الصعيدين الوطني والدولي أوصلت الجزائر لتكون بلدا محوريا كبيرا، فمن الواضح هناك إخفاقات وأوجه قصور، لاسيما لبلد رجع من بعيد، لكن ما أنجزه السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بمعية كل المخلصين لهذا الوطن الغالي، يعتبر إنجازا عظيما في وقت قصير.

رئيس الجمهورية في طريقه إلى تغيير البلاد بشكل عميق، قوي بشرعيته الانتخابية، نراه على كل الجبهات من أجل جزائر جديدة، قوية، عادلة، ديمقراطية ومزدهرة لطالما حلم بها كل الجزائريين.

سيدي الوزير الأول الفاضل،

لقد لاحظت بعميق الأسى تأثركم مؤخرا وأنتم بصدد

تقديم إيضاحات أمام نواب المجلس الشعبي الوطني، بخصوص ما تشهده السوق من ندرة في بعض المواد الغذائية الأساسية، جراء المضاربة التي باتت تمارسها بعض الأطراف، والتلاعب بقوت الجزائريين، سعيا منها إلى خلق حالة من الهوس في أوساط الشعب بغية زعزعة السلم الاجتماعي.

الملاحظ -سيدي الوزير الأول- من خلال مداخلتكم هاته أن الحكومة تفتقر لسياسة تواصلية نموذجية، أعيد تفتقر لسياسة تواصلية نموذجية، حيث لم تستطع طمأنة الشعب تاركة المجال أمام قوى الشر وكل من يريد الاصطياد في المياه العكرة لإدخال الشك في نفوس المواطنين وزرع البلبلة في أوساطهم، وهذا يضر كثيرا بثقة الشعب في مؤسساته ويمس بشعبية رئيس الجمهورية، التي من دون أدنى شك في تصاعد مستمر.

وفي الأخير، أستسمحكم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، أن أذكّر من هذا المنبر الشعب الجزائري وخاصة الشباب بما تفضل به الرئيس عبد المجيد تبون، عندما خاطب ولاة الجمهورية، ألم يقل لهم كونوا في خدمة هذا الشعب الشهم واحترموه وإذا ضاقت بهم السبل إحتموا به؟

ألم يحن الوقت والجزائر تعيش مرحلة مفصلية في تاريخها أن نقف كرجل واحد بجانب رئيس الجمهورية، لإنجاح ما تبقى من برنامجه الطموح؟

أعانكم الله، سيدي الوزير الأول، وسدد خطاكم لما فيه خير للبلاد والعباد.

تحيا الجزائر بشعبها وجيشها الوطني ورئيسها السيد عبد المجيد تبون، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد فيصل بوسدراية.

السيد فيصل بوسدراية: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الفاضل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أحمد الله وأشكر السلطة الحالية على أننا حاليا نجني ثمار الدستور الجديد للجزائر الجديدة، الذي يلزم الحكومة نصا وفعلا بتقديم بيان السياسة العامة أو البرنامج السياسي، حسب الحالة، أمام نواب البرلمان بغرفتيه.

كما أحيي رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لاتخاذه القرارات الأخيرة لصالح المواطن، خاصة قرار تمكين المواطن من استيراد الآلات الفلاحية لأقل من خمس سنوات والسيارات لأقل من ثلاث سنوات.

كما أشيد بالدبلوماسية الجزائرية في الفترة الأخيرة وخاصة تمكنها من إقناع، أو بالأحرى، افتكاك 173 صوتا لانتخابها من أجل الحصول على مقعد في منظمة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وأشيد بدور الجيش الوطني الشعبي، لأنه لا توجد تنمية مستدامة بدون استقرار.

بناء على مخرجات مجلس الوزراء الأخير، الذي نص على إيلاء الأهمية القصوى لتحسين الوضع الاجتماعي للمواطن بالدرجة الأولى.

أردت التدخل اليوم من أجل رفع انشغالات فئة من المجتمع لم تنل حظها في البيان السياسي، ألا وهي فئة العمال المنتهية عقودهم (PID) و (DAIS) التابعين لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الذين عملوا بعقود محددة المدة ضمن جهاز الإدماج الاجتماعي لشباب حاملي الشهادات (PID) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08 -127 المؤرخ في 30 أفريل 2008 وضم جهاز النشاط الاجتماعي (DAIS) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12 -78 المؤرخ في 12 فيفري 2012.

إسمحوا لي، معالي الوزير الأول، أن أوضح أمرا، نعم، قد ذكرتم، معالي الوزير الأول، لنواب البرلمان في ردكم على هذه القضية أن المرسوم التنفيذي الذي صدر في 2019 قد تكفل بإدماج الفئات التي كانت في حالة نشاط إلى غاية 31 أكتوبر 2019، أضع خطا تحت كلمة في حالة نشاط، والإشكال، معالي الوزير الأول، أن هذه الفئة التي أتكلم عليها لم تكن في حالة نشاط لأن عقودهم قد أنهيت قبل التاريخ المذكور ولم يشملهم أي مرسوم إدماج وهم غير

معنيين.

أولا، في المرسوم رقم 19 – 336 الذي يقضي بإدماج الشباب العامل في إطار جهاز الإدماج المهني والاجتماعي.

ثانيا، وهم غير معنيين في التعليمة الوزارية رقم 25 المؤرخة في 16 ديسمبر 2019 المحددة لكيفية تطبيقه، أين حددت أحكام بإحالة النشاط في المؤسسات والإدارات العمومية إلى غاية 31 أكتوبر 2019.

ثالثا، هم غير معنيين في المرسوم التنفيذي رقم 22 – 85 والذي تم تحويل عقود جهاز النشاط الاجتماعي (DAIS) إلى عقود غير محددة المدة بالتوقيت الجزئي.

رابعا، وهم غير معنيين كذلك بالتعليمة الوزارية رقم 01 المؤرخة في 10 مارس 2022 المحدد لكيفية تطبيقه، أين حددت أحكام بحالة النشاط في المؤسسات والإدارات العمومية إلى غاية 31 ديسمبر 2021.

وهم يقولون أنهم ذوو كفاءة وخبرة اكتسبوها من قبل ويمكنهم استغلالها في السير الحسن لوظائفهم لخدمة وطنهم، وفي المقابل، يشعرون وكأن الدولة هضمت حقهم وخالفت مبدأ الدستور وما يتعارض مع حق المواطنة والمساواة والعدالة الاجتماعية، وكذلك مبدأ تكافؤ الفرص حسب المواد: 35، 66، 67، 68 و72 من الدستور الجزائري.

ولذا ألتمس من معاليكم أخذ هذه الفئة بعين الاعتبار وإنصافهم أي:

1 – إعادة المنتهية عقودهم (PID) و(DAIS) وتسوية وضعيتهم، كما حدث مع العقود السارية، وهنا يكمن الفرق، العقود السارية تم تجديد عقودهم لكن الذين انتهت عقودهم لم يتم أخذهم بعين الاعتبار.

2 – إدماجهم كدفعة رابعة.

3 – إلغاء شرط السن 35 سنة، لأن الذين عملوا من قبل تجاوز سنهم 40 سنة.

4 – احتساب سنوات العمل في التقاعد.

ودمتم، سيدي، في خدمة الوطن والمواطن، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا؛ الآن الكلمة إلى السيد عبد الحميد بوشرمة، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الحميد بوشرمة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة الزملاء أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة ممثلو أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن حصيلة الحكومة المعروضة أمامنا اليوم، تتضمن العديد من الأمور الإيجابية التي يجب الترحيب بها ودعمها، ليس من منطلق الانتماء للموالاة أو المعارضة ولكن من منطلق القول للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت.

السيد الوزير الأول المحترم،

إذا كان من واجبنا الأخلاقي أن نتطرق إلى النقاط الإيجابية، التي تمثل الجزء المملوء من الكأس، وهو الجزء الأكبر في العديد من النقاط التي تضمنها بيان السياسة العامة، فمن واجبنا كمنتخبين ألا ننسى الجزء الفارغ من الكأس في بعض النقاط أو القطاعات، ليس لتسويد الأمور أو إثارة الشكوك حول عمل الحكومة ومجهوداتها المبذولة أو نيتها في الدفع بالأمور نحو الأفضل، ولكن صونا للأمانة التي وافقنا على حملها، رغم ثقلها، وقناعاتنا الراسخة بأنكم، السيد الوزير الأول، ستحملون هذه الانشغالات محمل الجد، كما عهدناكم، هذه الانشغالات والنقاط تخص ولاية جيجل، أهمها:

موسم الاصطياف بولاية جيجل: أو اسمح لي السيد الوزير الأول المحترم، أن نسمي الأمور بمسمياتها وهي أزمة الاصطياف بولاية جيجل (أزمة المواصلات والاختناق المروري الكبير، أزمة التزود بالوقود والمواد الغذائية وأزمة الإيواء)، والسبب هو الضعف الكبير في البنية التحتية الاستيعابية للولاية، مقارنة بحجم التوافد القياسي للجزائريين، ولهذا، سيادة الوزير الأول، ولاية جيجل المميزة من عند خالقها، والتي تحتل مكانة خاصة ومميزة في قلوب الجزائريين، تحتاج اليوم أن تكون لها مكانة خاصة ومميزة في برنامج الحكومة من خلال برنامج تنموي خاص واستثنائي وعاجل، أقول وأؤكد، عاجل، ليس لتمييز جيجل المميزة أصلا، ولكن لتدارك الضعف الكبير في البنية التحتية

الاستيعابية ومن ثم تحسين ظروف إقامة وراحة المصطافين باعتبارها الوجهة الأولى المفضلة للجزائريين، فضلا عن تأهيلها لتصبح قطبا سياحيا في إطار سياسة تنويع الاقتصاد.

الطريق السيار جيجل – العلمة: هذا المشروع كان من المنتظر أن يتم تسليمه في نهاية سنة 2017 حسب الآجال التعاقدية، لكن، السيد الوزير الأول، بعد مرور أكثر من 8 سنوات على انطلاق المشروع لم يتم تدشين ولو مقطع واحد، وهناك مقاطع لم يتم حتى انطلاق الأشغال بها، بل أكثر من هذا الأشغال متوقفة منذ شهر سبتمبر من سنة 2019 في أغلب ورشات الإنجاز، لهذا تساؤلنا اليوم ينصب حول الوضعية المزرية وغير المتوقعة التي آل إليها هذا المشروع، وجهود الحكومة لإعادة بعثه من جديد، المعبر عنها في مخرجات اجتماعها بتاريخ 5 جانفي سنة 2022؟

وأملنا كبير أن نجد اليوم الإجابة الكافية والشافية والقول الفصل من سيادتكم المحترمة، فيما يتعلق بإعادة بعثه من جديد، وأن نلمس ذلك في أقرب الآجال على أرض الواقع وهذا عليكم ليس بصعب تحقيقه، لاسيما وأنه من المشاريع المهيكلة العالقة ذات أبعاد ليست محلية فقط، ولكن وطنية واستراتيجية في المستقبل المنظور.

قطاع الصحة:

إن ولاية جيجل، ما زالت دون المعدل الوطني فيما يتعلق بالتغطية الصحية، فهل يعقل – سيدي الوزير الأول – ولاية بعدد سكان يتجاوز الـ 900000 نسمة يوجد فيها 3 مستشفيات أو مؤسسات استشفائية فقط، مع التحفظ على تسميتها بالمستشفيات، ليست مزايدة أو شعبوية بل حقيقة مرة، وبالتالي فتسجيل مستشفيات جديدة على الأقل بحجم 60 سريرا أصبح أكثر من ضرورة لتدارك وتحسين التغطية الصحية من جهة، وتخفيف الضغط عن المستشفيات الموجودة من جهة أخرى، على أن تحدد الخريطة الصحية مكان تسجيلهم.

السيد الوزير الأول،

مشاكل الصحة لا تقتصر على ضعف التغطية الصحية فقط، بل بتردي نوعية الخدمات الصحية المقدمة إن وجدت أصلا في بعض أنواعها، فمثلا غياب الأطباء الأخصائيين هو السمة المميزة، لاسيما اختصاصي العظام والتوليد الذي يعتبر وجودهم أكثر من ضرورة وكحد أدنى في المعايير الصحية، بل أكثر من هذا حتى وسائل التطبيب البسيطة غير متوفرة (محاليل التعقيم، الحقن، الضمادات.. إلخ)، فضلا عن أن أدوية مرضى السرطان مقطوعة منذ مدة!

في هذا الإطار لا يسعني إلا أن أحيي عناصر الجيش الأبيض الذين يعملون في ظروف جد صعبة بولاية جيجل، شبيهة بالجنود الذين يرسلون إلى ساحة المعركة من دون سلاح، في ظل هذه الظروف.

إسمح لي، السيد الوزير الأول، أن أستثني قطاع الصحة في ولاية جيجل، من قاعدة وقناعة النظر إلى الجزء المملوء من الكأس دون الفارغ منه، لأن الكأس غير موجود أصلا، والسبب يعود وبالدرجة الأولى إلى المسؤول على قطاع الصحة بولاية جيجل، ليس لأنه فاشل فقط، بل لأنه يصنع الفشل يوميا، فقطاع الصحة في ولاية جيجل مريض وزاده هذا المسؤول مرضا وهو يحتاج إلى العلاج وعلى أكثر من مستوى!

في هذا الإطار، إسمحوا لي أن أقتبس من كلام رئيس الجمهورية في لقائه الأخير مع الولاة «اللي ماشي باغي يخدم، ما عليهش يطلب السماح ويروح الله يسهل عليه»، انتهى نص الاقتباس.

وضعية المنشأة الجوية فرحات عباس، رغم أن المنشأة تتوفر على هياكل وتجهيزات مادية وبشرية كافية لاستيعاب ومعالجة رحلات يومية داخلية ودولية يعني نظريا هو مطار دولي، لكن في الواقع هو لا يمتلك الصفتين...

(بمعنى لا هو مطار ولا هو دولي، نظرا لاقتصار الرحلات المبرمجة على خط واحد ووحيد هو جيجل – الجزائر، هذا الخط ورغم أنه وحيد وذو مردودية اقتصادية، إلا أنه تعرض لتقليص عدد الرحلات المبرمجة فيه وفي عز موسم الاصطياف (جوان 2022) إلى أكثر من النصف أي 6 رحلات أسبوعيا (7/6) وبمعدل رحلة واحدة وبطائرة صغيرة من نوع (ATR)، ذات الحمولة المنخفضة (لا تتجاوز 66 مقعدا)، مما يوحي بأننا في مرحلة مطار تجريبي وليس مطارا.

ضف إلى ذلك عدم وجود أي خط دولي مبرمج، في هذا الإطار، نحن نتساءل عن سر إقصاء هذا المسمى زورا مطارا من قرار رئيس الجمهورية القاضي بتدعيم برنامج الرحلات نحو مختلف الوجهات الدولية والذي نفذته الحكومة على مراحل (3 مارس، 28 مارس، 19 ماي، 3 جويلية، 10 أوت).

السيد الوزير الأول،

صحيح أن الواقع معاكس لحقيقة ما يجب أن يكون عليه هذا الصرح، لكننا لم نفقد الأمل في أن تعود المياه إلى مجاريها، لهذا مطلبنا وكل ساكنة هاته الولاية هو إعادة برمجة الرحلات على مستوى خط الجزائر – جيجل، كما كانت في سابق عهدها أي 14 رحلة أسبوعية (14 /7) وبمعدل رحلتين يوميا، فضلا عن برمجة فتح خطوط جديدة داخلية اتجاه ولايات الجنوب الكبير، لاسيما حاسي مسعود وتمنراست، ودولية لاسيما خط جيجل /مرسيليا أو جيجل /باريس، وهذه المطالب شرعية ومبررة خاصة من حيث مردوديتها الاقتصادية التي غالبا ما يتحجج بها مسؤولو الخطوط الجوية الجزائرية.

نهائي الحاويات بميناء جن جن، الذي رغم أن نسبة تقدم الأشغال به بلغت أكثر من 95%، فإن الأشغال المتبقية التي لم تنجز لحد الآن من طرف شركة الإنجاز دايو والتي لا تتعدى 5 بالمائة تعرقل التسليم النهائي للمشروع منذ 2019، بسبب النزاع القائم بين الطرفين المتعاقدين (المؤسسة المينائية جن جن وشركة دايو)، وهذا بالرغم من صياغة اتفاقية تسوية قدمت لوزارة النقل سنة 2019 للموافقة والتوقيع عليها.

السيد الوزير الأول،

نطلب من سيادتكم المحترمة التدخل لتسوية هذا النزاع وتسريع عملية التسليم النهائي للمشروع، تمهيدا للانطلاق في عملية التجهيز ودخول نهائي الحاويات الجديد قيد الاستغلال، مما سيساهم في الرفع من القدرات الاستيعابية للميناء.

محطة التصفية للمياه المستعملة بالقنار، التي انتهت الدراسة بها سنة 2008، ولم تر النور إلى يومنا هذا بحجة عدم وجود المبالغ الكافية، اليوم هي مطلب أكثر من ضروري، نظرا لأن المياه المستعملة تصب في الوديان وعلى طول الشريط الساحلي الممتد من مدينة الأمير عبد القادر، مرورا ببلدية الطاهير، الشقفة، القنار وصولا إلى بلدية سيدي عبد العزيز، مما أدى إلى آثار بيئية كبيرة، كوارث إيكولوجية وأضرار على الصحة العامة، فضلا عن الخطر الكبير الذي يهدد مصادر المياه الجوفية التي تعتبر المصدر الرئيسي لتزويد ساكنة هذه المناطق بالمياه الصالحة للشرب.

السيد الوزير الأول،

إن مخطط عمل الحكومة يتضمن الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وفي ظل الوضع المذكور آنفا، نلتمس منكم تسجيل محطة التصفية بالقنار ضمن قانون المالية الجاري حفاظا على البيئة وضمانا لتنمية مستدامة على مستوى هذه المنطقة التي يتجاوز عدد سكانها الـ 250000 ألف نسمة.

نشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..)

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا؛ ومع آخر متدخل في هذه الجلسة السيد كمال بوشامة.

السيد كمال بوشامة: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول والوزراء المحترمون،

السيدات والسادة زملائي بمجلس الأمة.

أتناول بينكم الكلمة مغتنما فرصة تقديم «بيان السياسة العامة للحكومة» لأعرض عليكم جملا مختصرة خوفا من المقص نظرا للتوقيت الذي حدد لنا بالمداخلات.

هذه وبداية كلمتي، أقول، أنني أثمن نشاطات الحكومة وكل من ساهم في هذه النهضة التي استقرت بالجزائر بعد حكم استمر 20 سنة يعتبر بدون مبالغة كفترة دمار شامل تلته سنتان من جائحة كوكبية خطيرة، فالجزائر اليوم تصعد المنحدر رويدا رويدا وبثبات وبالسرعة التي تسمح لها بالتأكد من عودتها إلى السطح.

أما نحن، انطباعاتي عن هذه الوثيقة والنتائج التي جاءت بها فهي مهمة جدا، وقد تحملنا على الاتصال بالنقاش الديمقراطي الحقيقي والأسباب هي عديدة حتى لا نتيه في حاضر يهرب منا.. فكل هذه النتائج التي هي بيننا والتي لا يراها من به كمه، قد أتت على نهج ديناميكية حقيقية للتغيير (Les résultats sont les signes d'une véritable dynamique de changement, il faut le dire et le répéter).

أيضا يجب ألا تنسينا في كوارث البيروقراطية والفساد، عفوا عن الغنغرينة التي ابتلي بها وجودنا لفترة طويلة.. أما عن الفساد فحدث ولا حرج لأننا حطمنا الرقم القياسي العالمي في عدد المسؤولين المتورطين فيه.

(تصفيق).

وعن البيروقراطية فهي أيضا تشبثت مثل العلقة بجسم دواليب الدولة، وقد تكلمت في هذا الموضوع كثيرا من سنة 1990 في كتاب سميته «القطعة المخفية من الجليد» (La partie émergée de l'iceberg ou comment le politique fonctionne).

وفي هذا الشأن، قد أعلن السيد الرئيس عبد المجيد تبون، وبوضوح الحرب على جماعات الضغط، يعني على اللوبيات والبارونات والشريرين أقطاب الفساد وعلى أولئك الصغار بالإرادة الذين وضعوا أنفسهم بمرتبة العباقرة...

أولئك الذين لا شخصية لهم ولا جرأة ولكنهم يلعبون الأدوار الأولى في كوميديا تافهة للأشخاص الجادين.

(تصفيق).

(Ceux qui jouent les premiers rôles dans une comédie triviale aux gens sérieux).

إن هذه الظواهر المكونة من تلك الأمراض الخطيرة والتي نضيف إليها المضاربة غير المشروعة هي التي تدمر منظومة الاقتصاد الوطني.

فحان الوقت لنقول بصراحة المناضلين الأوفياء إننا مكلفون بمسؤولية كبيرة مصيرية، وقد ذكرتم، السيد رئيس مجلس الأمة، بالحرف الواحد بمناسبة تنصيب هياكل المجلس، فقد قلت «يجب أن ندرس كيفية تشجيع الاستثمار بكل الميادين الحية للبلاد» وأضفتم "وليس بدون سبب".

هذه التعليمة التي من خلالها كلفتمونا بالمتابعة، وهي في الحقيقة من مهامنا الأساسية بالمجلس، قلتم: «كل عضو بمجلس الأمة له المسؤولية الكاملة بالمشاركة بشكل ملموس في شؤون الدولة، أي في شؤون الجزائر».

وهكذا، نرجع إلى المناقشة حول بيان السياسة العامة للحكومة، أقول بصوت عال أن من رأى وأدرك ولاحظ ثم ناقش بكيفيته وأسلوبه ليظهر نقاط الضعف والتناقض في بيان السياسة العامة، هذا من حقه كالذي يرى في هذا البيان كثيرا من الجوانب الإيجابية وفرصة للتقدم..

إنها حرية التعبير واحترام الرأي والرأي الآخر، ولكن هناك من كانت له ادعاءات بالقدرة على القيام بعمل أفضل وأحسن وأجود إن كان مسؤولا وأن غيره من هو بكرسي المسؤولية قد أخفق بمهمته، ألم يعرف أن هؤلاء المسؤولين عاشوا سنوات صعبة في هذه الآونة الأخيرة وشربوا الكأس إلى الثمالة؟

هذا ما يذكرني بحكمة طريفة أو بمناظرة بين الشاعر أبو العلاء المعري، وأحد تلاميذ القرية وسنه 12 عاما، حيث يقول الشاعر وهو معجب بنفسه:

إني وإن كنت الأخير زمانه لآت بما لم تستطعه الأوائل

فأجابه الطفل بهذا السؤال:

«يا أبا المعري.. أنت القائل كذا وكذا عن يقين وفخامة، فهل تستطيع أن تزيد حرفا على الحروف الهجائية؟؟» هذا وخلاصة القول، هذه المناظرة للتأمل فقط.

وأشكركم على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: على كل، نكتفي بهذا في هذه الجلسة، ما زال لدينا لقاء غدا، إن شاء الله، على الساعة التاسعة والنصف صباحا، وبعد غد نحدد برنامجنا بحكم أشغالنا ومهامنا المنتظرة؛ المهم الموعد غدا، إن شاء الله، على الساعة التاسعة والنصف؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 18 ربيع الثاني 1444
الموافق 13 نوفمبر 2022

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587